



تحليل آثار أسلوب المراجع الخارجي على التكامل بين تشابه وقابلية القوائم المالية للمقارنة وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة بالبورصة: دليل من البورصة المصرية

إعداد

د. حسن شلقامي محمود حمد محمود

أستاذ المحاسبة المساعد، كلية التجارة، جامعة بني سويف

hassanahmad648@yahoo.com

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية

كلية التجارة – جامعة دمياط

المجلد الرابع - العدد الأول – الجزء الثاني - يناير ٢٠٢٣

التوثيق المقترح وفقاً لنظام APA:

محمود، حسن شلقامي محمود حمد (٢٠٢٣). تحليل آثار أسلوب المراجع الخارجي على التكامل بين تشابه وقابلية القوائم المالية للمقارنة وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة بالبورصة: دليل من البورصة المصرية. *المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية*، كلية التجارة، جامعة دمياط، ٤(١)، ٦٤٧-٧١٩.

رابط المجلة: <https://cfdj.journals.ekb.eg/>

تحليل آثار أسلوب المراجع الخارجي على التكامل بين تشابه وقابلية القوائم المالية

للمقارنة وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة ببورصة: دليل من البورصة المصرية

د. حسن شلقامي محمود حمد محمود

ملخص البحث:

استهدفت الدراسة تحليل آثار أسلوب المراجع الخارجي على التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية المصرية، ولتحقيق ذلك الهدف تم إجراء دراسة نظرية لتحليل متغيرات البحث (أسلوب المراجع الخارجي - تشابه القوائم المالية - قابلية القوائم المالية للمقارنة - قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية المصرية) والوقوف على طبيعة العلاقات بين تلك المتغيرات، كما تم إجراء دراسة تطبيقية لاختبار التحقق الإحصائي لفروض تلك الدراسة، والوقوف على إدراك مفردات العينة لآثار أسلوب المراجع الخارجي على التكامل بين تشابه وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية المصرية، وتتمثل أهم نتائج الدراسة في أن تشابه القوائم المالية يتوسط العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وقابلية القوائم المالية للمقارنة، كما تتمثل أهم توصياتها في أن اختيار لجنة المراجعة مكتب المراجعة للتعاقد معه ينبغي أن يكون في ضوء عدة عوامل أهمها حجم مكتب المراجعة، وخبرة مكتب المراجعة، وسمعة مكتب المراجعة، وتخصص المراجع في صناعة العميل.

الكلمات المفتاحية:

أسلوب المراجع الخارجي - قابلية القوائم المالية للمقارنة - تشابه القوائم المالية - قيمة المنشأة - بورصة الأوراق المالية المصرية.

(١) مقدمة البحث:

تعتبر القوائم المالية أحد أهم مصادر الحصول على المعلومات المالية عن الأداء الاقتصادي للمنشأة، حيث تخدم تلك المعلومات أطراف متعددة داخلية وخارجية في اتخاذ القرارات الاقتصادية خاصة قرارات الاستثمار ومنح الائتمان (الحوشي، ٢٠٢٠)، ويركز المراجع الخارجي على أشكال وطريقة عرض القوائم المالية سواء في شكل تقرير أو في شكل حساب ومدى اعتمادها على أرقام للمقارنة، وقد يتجاهل إشارات خطر المراجعة التي تتضمنها القوائم المالية. (Tarjo & Others , 2022)

ويؤثر أسلوب المراجع الخارجي على التقارير المالية حيث أن قواعد العمل الداخلية، والسياسات داخل مكتب المراجعة، والتسويات الخاصة بحسابات عميل المراجعة تجعل هناك تشابه بين عملاء مكتب المراجعة خاصة إذا كان المكتب من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو المشاركة لها، كما يمتد أثر أسلوب المراجع إلى تفسير وعرض التقارير أو القوائم المالية. (Johnston & Zgang , 2021)

ويعبر شريك المراجعة المرتبط عن شخص ينتمي لمنشأة المراجعة يكون مسؤولاً عن تقرير المراجعة الذي يصدر عن منشأة المراجعة، ويتحمل مسؤولية جودة المراجعة العامة عن كل عملية مراجعة يكلف بها. (جمعة، ٢٠٢٠)، وطالبت دراسة (Abbott & Others , 2019) بضرورة الإفصاح في تقرير المراجعة عن اسم شريك المراجعة، وأسماء مكاتب المراجعة التي شاركت في عملية المراجعة.

وقد ألزم معيار المراجعة الدولي رقم IAS 700 الصادر عام ٢٠١٥ شركات المراجعة بالإفصاح عن اسم شريك المراجعة المرتبط في تقرير المراجعة، وذلك من خلال ذكر اسمه في تقرير المراجعة أو توقيعه على ذلك التقرير، أما في مصر فإن معيار المراجعة المصري رقم ٧٠٠ يتطلب توقيع تقرير المراجعة بالاسم الشخصي للمراجع الخارجي أو باسم منشأة المحاسبة والمراجعة ؛ وبالتالي ترك الإفصاح عن شريك المراجعة أمراً اختيارياً للمراجع الخارجي. (جمعة، ٢٠٢٠)

ويعبر تشابه القوائم المالية عن عدد العناصر المالية المتشابهة والمقرر عنها في القوائم المالية لشركتين في نفس الصناعة، أو ذلك المعدل الذي تحتوي عنده القوائم المالية على عناصر متشابهة، ويرتبط بكل من هيكل الأرباح والاستحقاقات المقرر عنها في القوائم المالية. (Brown & Others , 2021)

وتشير قابلية القوائم المالية للمقارنة إلى أن يتوافر في المعلومات المحاسبية إمكانية إجراء المقارنات بين نتائج الفترات المالية لنفس الوحدة الاقتصادية، وكذلك إجراء المقارنات بين نتائج فترة زمنية واحدة لعدة وحدات اقتصادية ذات نفس النشاط وذلك من خلال استخدام نفس السياسات والطرق والإجراءات المحاسبية (Al-Dmour & Others , 2018) ولا تعني تلك القابلية تحقيق جودة تلك القوائم، حيث أن القوائم المالية لمنشأتين قد تكون ذات جودة منخفض ولكنها قابلة للمقارنة لتوحيد الطرق والسياسات المحاسبية المستخدمة في إعدادها. (Baugh & Others , 2021)

وتعتبر قابلية القوائم المالية للمقارنة أحد الخصائص الوصفية للمعلومات المحاسبية وتمثل أحد محددات جودة القوائم المالية، وتتميز الشركات كبيرة الحجم بارتفاع قابلية القوائم المالية للمقارنة وذلك للالتزام بالقواعد والإجراءات المحددة، كما يتم مراجعتها بواسطة مكتب مراجعة كبير الحجم من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو المشاركة لها والتي تركز على تحقيق مستوى جودة مرتفع للقوائم المالية للعميل. (saleh , 2021)

وتفيد قابلية القوائم المالية للمقارنة مستخدمى القوائم المالية في تحديد وفهم أوجه التشابه والاختلاف في الأداء المالي بين المنشآت، كما تفيد في تخفيض عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمى القوائم المالية خاصة المتعاملين في سوق الأوراق المالية، وتخفيض أخطاء وتباينات المحللين الماليين. (Baugh & Others , 2021)

وتوصلت دراسة (Obied & Abdul Qader , 2017) إلى أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية سالبة بين قيمة المنشأة كمتغير تابع ومعدل الرافعة المالية كمتغير مستقل، بينما هناك علاقة ذات دلالة احصائية موجبة بين قيمة المنشأة وربحية السهم، وخلصت دراسة (Muhimatul & Others , 2019)، وتوصلت دراسة (Hu , 2021) إلى أن هيكل رأس المال يتوسط العلاقة بين كل من قيمة المنشأة والربحية والسيولة.

وأوضحت دراسة (Endri & Fathony , 2019) أن قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية تعتبر دالة في كل من الأرباح المحققة، وسياسة توزيع الربح كمتغيرين مستقلين، وقيمة المنشأة كمتغير تابع حيث أن العلاقة بين كل من المتغيرين المستقلين والمتغير التابع علاقة إيجابية.

(٢) مشكلة البحث:

اهتمت الدراسات المحاسبية بالنواحي التي تتعلق بكل من أسلوب المراجع الخارجي، وتشابه القوائم المالية، وقابلية تلك القوائم للمقارنة، حيث اختبرت دراسة (Francis & Others 2014) العلاقة بين أسلوب المراجع وقابلية الأرباح للمقارنة، وخلصت إلى أن أسلوب المراجع الخارجي يزيد من قابلية الأرباح للمقارنة وذلك بالنسبة للشركات التي يتم مراجعتها بواسطة مراجع واحد من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، ويشير الباحث إلى أن العلاقة المباشرة تكون بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية سواء من حيث القياس أو من حيث الإفصاح، وأن تشابه القوائم المالية يتوسط العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

وفي إطار تحليل العلاقات بين أسلوب المراجع الخارجي ووسائل الاتصال والآثار التعديلية لإدارة مخاطر العميل خلصت دراسة (Paino , 2015) إلى أن كل من أسلوب المراجع الخارجي ووسائل الاتصال لهما تأثير جوهري على درجة الاعتماد على عمل المراجعة الداخلية.

وخلصت دراسة (Li , & Others , 2017) إلى أن كل مراجع خارجي له أسلوبه الخاص به والذي ينعكس على تفسير وتطبيق معايير المحاسبة ومعايير المراجعة بما يؤثر على قابلية القوائم المالية لعميل المراجعة للمقارنة، وفي نفس السياق توصلت دراسة (Kim & Others , 2016) إلى أنه إذا كان هناك شركتان لديهما أنظمة محاسبية قابلة للمقارنة فإنه ينتج عن تلك الأنظمة قوائم مالية قابلة للمقارنة، ويشير الباحث إلى أن تشابه الأنظمة المحاسبية يترتب عليه تشابه القوائم المالية وليس قابلية القوائم المالية للمقارنة مباشرة.

وتوصلت دراسة (Johnston & Zgang , 2021) إلى أن الشركات التي لديها نظم تقارير مالية متشابهة سوف تقرر عن أرباح متشابهة، وأن الاختيارات المحاسبية تؤثر على التشابه أو عدم التشابه بين القوائم المالية للشركات، ويؤدي أسلوب المراجع الخارجي إلى تشابه الاختيارات أو البدائل المحاسبية وبالتالي زيادة التشابه في القوائم المالية لشركتين تتم مراجعتهم بواسطة مراجع خارجي واحد، وتوصلت دراسة

(Porumb & Others , 2021) إلى أن مستوى التقرير عن الاستحقاقات الاختيارية في القوائم المالية يختلف باختلاف أسلوب المراجع الخارجي.

وأرجعت دراسة (Brown & Others , 2021) تشابه القوائم المالية إلى تشابه السياسات المحاسبية المستخدمة في القياس، وتوحيد الصناعة، وقامت بقياس تشابه منشأتين في نفس الصناعة خلال سنتين ماليتين، في حين أرجعت دراسة (Gupta & Others , 2020) تشابه النص إلى تشابه المستندات داخل النظام المحاسبي.

أما عن آثار تشابه القوائم المالية توصلت دراسة (Yao & Others , 2021) إلى أن تشابه الطرق والأسس المحاسبية تدعم أثر التقديرات المحاسبية على موثوقية التقارير المالية، وأن استخدام طرق محاسبية مختلفة بين منشأتين يعوق قدرة المستثمر على تقييم درجة موثوقية القوائم المالية.

واختبرت دراسة (Johnston , & Zgang 2021) العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية وخلصت إلى أن المنشآت التي يتم مراجعتها بواسطة مراجع خارجي واحد يزداد تشابه القوائم المالية، كما توصلت دراسة (Baugh & Others , 2021) إلى أن خبرة مكتب المراجعة تشكل ملامح أداء المهام واتخاذ القرارات وبالتالي تحافظ على أسلوب المراجع الخارجي عند التحول إلى مكتب مراجعة صغير الحجم.

وتوصلت دراسة (الصاوي، ٢٠١٩) إلى أنه في ظل زيادة درجة قابلية للمقارنة تزداد ممارسات إدارة الأرباح الحقيقية للمديرين وتتناقض ممارسات إدارة الأرباح على أساس الاستحقاقات، وتوصلت دراسة (جمعة، ٢٠٢٠) إلى وجود تأثير سلبي معنوي للإفصاح عن شريك المراجعة على الممارسات المحاسبية لإدارة الأرباح.

وتوصلت دراسة (علي، ٢٠٢٢) إلى وجود تأثير معنوي لتأثير منشأتي عميل المراجعة ومراقب الحسابات (حجم منشأة عميل المراجعة - درجة تعقد عمليات عميل المراجعة) على العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وأتعاب مراجعتها.

واختبرت دراسة (saleh , 2021) أثر أسلوب المراجع الخارجي على قابلية الأرباح للمقارنة في ضوء بعض خصائص المنشأة (الحجم - نسبة الرافعة المالية - الربحية) كمتغيرات معدلة لتلك العلاقة، وتوصلت إلى أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين أسلوب المراجع الخارجي وقابلية الأرباح للمقارنة.

ومن ناحية أخرى توصلت دراسة (Sousa & Others , 2021) إلى أن التغيير سواء الالزامي أو الاختياري للمراجع الخارجي الرئيسي أو المراجع الشريك لا يؤثر على تناسق وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وأن علاقة المراجع الخارجي بعميل المراجعة حتى ثلاث سنوات تزيد من تناسق وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وقدم (Vlad & Others , 2021) دراسة بهدف فحص أثر أسلوب المراجع الخارجي على جودة التقارير المالية، وخلصت إلى أن ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط يؤثر بشكل جوهري على جودة التقارير المالية.

وقدم (Dyer & Others , 2020) دراسة بهدف اختبار أثر تشابه الإفصاح على السعر المستقبلي للسهم، وتوصلت إلى أن خيارات الإفصاح في القوائم المالية يؤثر على قرارات المستثمرين من حيث تحديد عائد السهم العادي في سوق الأوراق المالية، ونوع الصناعة التي توجه إليها الاستثمارات.

وتوصلت دراسة (Lee & Others , 2021) إلى أن العدد الكافي والخبرة الكافية للعاملين في نظام الرقابة الداخلية وفي القسم المحاسبي وفي قسم تكنولوجيا المعلومات يؤثر على العلاقة بين الإفصاح الاختياري وقيمة المنشأة، كما خلصت دراسة (Herath & Albarqi , 2017) إلى أنه كلما كان الإفصاح أكثر دقة وشفافية كلما زادت قيمة المنشأة؛ وبالتالي يمكن القول ان العلاقة بين جودة الإفصاح وقيمة الشركة في سوق الأوراق المالية علاقة طردية، وتوصلت دراسة (Obied & Abdul Qader , 2017) إلى أن هناك علاقة موجبة بين قيمة المنشأة وبين كل من الكفاءة، وسوق راس المال، وفرص النمو، والقدرة على الربحية، والملاءة المالية.

وفي ضوء العلاقة بين خصائص المنشأة (سياسة توزيع الربح – هيكل رأس المال – تركيز الملكية) وقيمة المنشأة توصلت دراسة (Muhimatural & Others , 2019) إلى أن هناك علاقة إيجابية بين كل من تركيز الملكية والقدرة على تحقيق الربح وقيمة المنشأة.

وفي غضون تحليل العلاقة بين دور تعديل الربح على العلاقة بين هيكل رأس المال وقيمة المنشأة توصلت دراسة (Almahadin , 2019) إلى أن هيكل رأس المال يبدو معقداً في التحليل دون رقابة القدرة على تحقيق الربح، وخلصت دراسة (Korama & Others , 2019) إلى أن الربحية والرافعة المالية يؤثران تأثيراً جوهرياً على تعظيم قيمة المنشأة، وأن الربحية تؤثر تأثيراً إيجابياً في حين أن الرافعة المالية تؤثر تأثيراً سلبياً.

وفي نفس السياق خلصت دراسة (Doorasamy , 2021) إلى أن الديون المرتفعة تقلل من قيمة الشركة وأن الشركة تستطيع أن تزيد من قيمتها من خلال تخفيض معدل الرافعة المالية، وأن ملكية الإدارة لجزء من رأس المال لها تأثير حيوي على قيمة الشركة، كما توصلت دراسة (Bahrini & Others , 2021) إلى أن زيادة كل من معدل العائد على الأصول، ونسبة التداول، والحجم يترتب عليها زيادة قيمة المنشأة.

وبهدف تقييم أثر الإفصاح الاختياري للمعلومات على قيمة المنشأة خلصت دراسة (Qamruzzaman & Others , 2021) إلى أن هناك علاقة إيجابية هامة بين الإفصاح الاختياري للمعلومات عن الاحصاءات المالية، والمسئولية الاجتماعية، وقواعد الحوكمة وبين قيمة المنشأة، وذلك لأنه يعطي صورة واضحة عن المنشأة في السوق وجذب الاستثمار.

وفي ذات السياق خلصت دراسة (Marta , 2021) إلى أن هناك علاقة ارتباط قوي بين الإفصاح عن المخاطر وقيمة المنشأة وذلك بالنسبة للمنشآت التي تتميز بارتفاع معدل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية، كما أشارت دراسة (Dyer & Others , 2020) إلى أن تشابه القوائم المالية يتأثر بأسلوب المراجع الخارجي حيث أن معددي تلك القوائم يراعون طريقة فحص المراجع ونقاط ملاحظاته.

ويقوم هذا البحث على أن أسلوب المراجع الخارجي يؤثر في تشابه القوائم المالية سواء التشابه من حيث القياس أو التشابه من حيث الإفصاح، وأن زيادة التشابه يترتب عليه زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة، وأن التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة يؤثر على قيمة المنشأة ببورصة القوائم المالية؛ وبالتالي يختلف البحث الحالي عن الدراسات السابقة فيما يلي:

(١) قامت الدراسات السابقة على أن هناك علاقة مباشرة بين أسلوب المراجع الخارجي وقابلية القوائم المالية للمقارنة بينما يقوم البحث الحالي على توسيط تشابه القوائم المالية بينهما باعتبار أنه إذا تحقق التشابه تتحقق القابلية للمقارنة.

(٢) يتناول البحث الحالي آثار أسلوب المراجع الخارجي على التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة وليس على كل منهما بشكل مستقل كما في الدراسات السابقة.

(٣) يتناول البحث الحالي آثار التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة - وليس لأي منهما بشكل مستقل - على قيمة المنشأة ببورصة القوائم المالية

وتتمثل مشكلة البحث في وجود فجوة بحثية فيما يتعلق بتحليل آثار أسلوب المراجع الخارجي كمتغير مستقل على التكامل بين كل من تشابه وقابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغيرين وسيطين وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية كمتغير تابع؛ وبالتالي يمكن بلورة مشكلة البحث في التساؤلات التالية:

التساؤل الأول: ما هي طبيعة العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية؟

التساؤل الثاني: ما هي طبيعة العلاقة بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة؟

التساؤل الثالث: ما هي طبيعة العلاقة بين التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية؟

(٣) هدف البحث:

يتمثل الهدف الرئيسي للبحث في تحليل آثار أسلوب المراجع الخارجي على التكامل بين كل من تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية، ويتفرع من هذا الهدف الأهداف الفرعية التالية:

٣ / ١: تحليل متغيرات البحث .

٣ / ٢: تحليل مقومات تدعيم آثار أسلوب المراجع الخارجي على تشابه القوائم المالية

٣ / ٣: تحديد طبيعة العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية.

٣ / ٤: تحديد طبيعة العلاقة بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة.

٣ / ٥: تحديد طبيعة العلاقة بين التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية.

(٤) فروض البحث:

يستق الباحث فروض البحث من آخر ما توصلت إليه الدراسات السابقة والنقاط التي لم تتناولها فيما يتعلق بموضوع البحث، ومن تحليل تلك الدراسات يتضح أن هناك فجوة بحثية حيث أن تلك الدراسات لم تقم بتحليل عدة علاقات وآثار فيما يتعلق بموضوع البحث وذلك كما يلي:

٤ / ١: لم تتناول تلك الدراسات آثار أسلوب المراجع الخارجي على تشابه القوائم المالية، لذلك يتم اشتقاق الفرض الأول للبحث كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية".

٤ / ٢: لم تتناول تلك الدراسات آثار تشابه القوائم المالية على قابليتها للمقارنة، لذلك يتم اشتقاق الفرض الثاني للبحث كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة".

٤ / ٣: لم تتناول تلك الدراسات آثار التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة على قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية، لذلك يتم اشتقاق الفرض الثالث للبحث كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية".

(٥) حدود البحث:

يقتصر البحث على تحليل آثار أسلوب المراجع الخارجي على التكامل بين تشابه وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية المصرية، لذلك يخرج عن نطاق البحث دراسة أثر الصفات الشخصية للمراجع الخارجي مثل التأهيل العلمي والعملية، والعمر، ومدخل المراجعة الذي يستخدمه، وغيرها من الصفات الشخصية له، كما يخرج عن نطاق هذا البحث أثر الروابط الاجتماعية بين المراجع الخارجي، وشريك المراجعة، ولجنة المراجعة بالمنشأة محل المراجعة، كما أن قابلية نتائج البحث للتعميم مشروطة بضوابط اختيار عينة البحث.

وتتمثل الحدود الزمنية للبحث في البيانات من عام ٢٠١٦ حتى ٢٠٢١، بينما تتمثل الحدود المكانية في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية دون أن تتضمن القطاع المالي وقطاع البنوك خلال تلك الفترة.

(٦) أهمية البحث:

يستمد البحث أهميته الأكاديمية من كونه امتداداً لسلسلة البحوث في مجال أسلوب المراجع الخارجي وتشابه وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وتتبع أهمية البحث على المستوى الأكاديمي من أهمية موضوع البحث حيث تمثل القوائم المالية بما تتميز به من تشابه وقابلية للمقارنة المصدر الرئيسي للمعلومات وتخدم العديد من المستخدمين، ويقوم البحث على بناء إطار يعكس آثار أسلوب المراجع الخارجي على التكامل بين كل من تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية.

أما من الناحية العملية فتتمثل أهمية البحث في إجراء دراسة تطبيقية على مجتمع يتضمن الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية دون أن يتضمن القطاع المالي وقطاع البنوك خلال تلك الفترة مع الربط بين المتغيرات التي تعكس الفروض الفرعية للفروض الرئيسية للبحث مثل توحيد المراجع الخارجي الرئيسي وتشابه الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة.

(٧) منهجية البحث:

اعتمد الباحث لتحقيق الهدف الرئيسي للبحث وأهدافه الفرعية على منهجين هما:
٧ / ١: **المنهج الاستقرائي ومنهج تحليل المحتوى**: قام الباحث باستقراء الكتابات المحاسبية في مجال أسلوب المراجع الخارجي وتشابهه وقابلية القوائم المالية للمقارنة، كما قام باستخدام منهج تحليل المحتوى لتلك الكتابات وذلك لتجميع المعلومات عن العناصر الرئيسية للبحث وتحليلها وتفسيرها لتحليل آثار أسلوب المراجع الخارجي على التكامل بين تشابهه وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية.

٧ / ٢: **المنهج الاستنباطي**: وتم من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عدد ٤٠ شركة من الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية دون أن تتضمن القطاع المالي وقطاع البنوك خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى ٢٠٢١، مع الربط بين المتغيرات التي تعكس الفروض الفرعية للفروض الرئيسية مثل توحيد المراجع الرئيسي وتشابه الإفصاح عن السياسات المحاسبية المتبعة، ويتم إجراء الدراسة التطبيقية للتوصل إلى دليل عملي من البورصة المصرية عن آثار أسلوب المراجع الخارجي على التكامل بين تشابهه وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة.

(٨) خطة البحث:

تحقيقاً للهدف الرئيسي للبحث وأهدافه الفرعية ولمعالجة مشكلته بصورة منطقية يتم استكماله على النحو التالي:

٨ / ١: توضيح العناصر الرئيسية للبحث.

٨ / ٢: تحليل العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية واشتقاق الفرض الأول للبحث.

٨ / ٣: تحليل العلاقة بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة واشتقاق الفرض الثاني للبحث.

٨ / ٤: تحليل العلاقة بين التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية واشتقاق الفرض الثالث للبحث.

٨ / ٥: منهجية البحث.

٨ / ٥ / ١: نموذج البحث.

٨ / ٥ / ٢: أهداف الدراسة التطبيقية.

٨ / ٥ / ٣: مجتمع وعينة الدراسة.

٨ / ٥ / ٤: أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية.

٨ / ٥ / ٥: نتائج اختبار الفروض.

٨ / ٦: نتائج البحث والاجابة عن أسئلته.

٨ / ٧: توصيات البحث.

٨ / ٨: مجالات البحث المستقبلية.

٨ / ١ / ١: توضيح العناصر الرئيسية للبحث: يوضح الباحث للقارئ العناصر الرئيسية للبحث (أسلوب المراجع الخارجي، وتشابه القوائم المالية، وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وقيمة المنشأة بالبورصة) بشيء من التفصيل على النحو التالي:

٨ / ١ / ١: أسلوب المراجع الخارجي: يعرف (Francis & Others 2014) أسلوب المراجع الخارجي على أنه مجموعة مميزة من قواعد العمل الداخلي في مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى في ضوء معايير المراجعة وتشجيع تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها من قبل عميل المراجعة، وأشارت دراسة (Shuraki & Others , 2021) إلى أنه إذا كان هناك شركتان ينتميان إلى صناعة معينة، وفي عام واحد، وتتم مراجعتهم بواسطة مراجع خارجي واحد من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى فإنه تزداد قابلية الأرباح والاستحقاقات للمقارنة.

يشير الباحث إلى أن متغيرات أو مقومات تدعيم آثار أسلوب المراجع الخارجي على تشابه القوائم المالية (سواء من حيث التشابه في القياس، أو من حيث التشابه في الإفصاح) تتمثل فيما يلي:

- (١) توحيد المراجع الخارجي الرئيسي.
- (٢) ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط engagement أو توقيعه على تقرير المراجعة.
- (٣) ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص أو توقيعه على تقرير المراجعة.
- (٤) توحيد النظم المحاسبية والتي يترتب عليها توحيد طريقة الإفصاح في القوائم المالية.
- (٥) توحيد الصناعة مع توحيد أو اختلاف المراجع الخارجي.
- (٦) مهام التشغيل اليومية للمراجع الخارجي.
- (٧) حجم مكتب المراجعة.
- (٨) نوع تقرير المراجعة.
- (٩) مدى وجود فقرة توضيحية في تقرير المراجعة توضح كيفية قياس حسابات معينة .
- (١٠) التخصص في صناعة العميل.

٨ / ١ / ٢: تشابه القوائم المالية: هناك نظريتان لتفسير ارتباط تشابهات القوائم المالية هما: (Johnston & Zgang , 2021)

(١) النظرية الأولى: تقوم على أن المراجعين يقومون بوضع قواعد العمل الداخلية والتي تحدد كيفية قيام المراجع الخارجي ومساعديه بأداء مهام المراجعة، تلك القواعد تفرض على المنشأة محل المراجعة القيام بإجراء التسويات بشكل معين، مما يمكن معه القول أن المنشآت التي يتم مراجعتها من خلال مراجع خارجي واحد تتشابه فيها القوائم المالية مقارنة بالشركات التي تتم مراجعتها بواسطة مراجع خارجي مختلف، ويبرز ذلك أثر أسلوب المراجع الخارجي على تشابه القوائم المالية لعملاء المراجعة.

(٢) النظرية الثانية: تقوم على أن المنشأة تختار المراجع الخارجي بناء على احتياجات القوائم المالية حيث أن المنشآت التي لديها قوائم مالية متشابهة تختار نفس المراجع الخارجي وذلك لانخفاض أتعاب المراجعة بالنسبة للقوائم المالية ذات الأسلوب المتشابه.

ويشير الاتساق consistency إلى استخدام نفس أساليب المحاسبة لنفس العناصر سواء من فترة لأخرى داخل المنشأة المعدة للقوائم المالية، أو خلال فترة واحدة مع منشآت مختلفة (الحوشي، ٢٠٢٠)، ويشير الباحث إلى أن الاتساق يؤثر في تشابه القوائم المالية والذي يتوسط العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وقابلية القوائم المالية للمقارنة.

وأشارت دراسة (Gross & Perotti , 2017) إلى أن كلاً من التوحيد والتجانس يؤثران في قابلية القوائم المالية للمقارنة، ويشير الباحث إلى أن التوحيد والتجانس يؤثرن بشكل مباشر على تشابه القوائم المالية سواء من حيث طريقة القياس أو من حيث الإفصاح، وأن التشابه يؤثر على قابلية القوائم المالية للمقارنة، كما يشير الباحث إلى أن أوجه تشابه القوائم المالية (سواء من حيث التشابه في القياس، أو من حيث التشابه في الإفصاح) تتمثل فيما يلي:

أولاً: التشابه من حيث القياس: يعكس هذا النوع من التشابه الصور التالية:

- (١) التشابه من حيث ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة كأحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية.
 - (٢) التشابه من حيث ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة كأحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية:
 - (٣) التشابه من حيث ثبات نسبة إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول ليعكس التشابه في قرارات الاستثمار.
 - (٤) التشابه من حيث ثبات نسبة إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول ليعكس التشابه في نسبة التداول والسيولة.
 - (٥) التشابه من حيث ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.
 - (٦) التشابه من حيث ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.
 - (٧) التشابه من حيث ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.
 - (٨) التشابه من حيث إشارة القوائم المالية إلى البدائل المحاسبية التي تم في ضوءها قياس كل عنصر من عناصر القوائم المالية أو في قياس مجموعة عناصر معينة.
 - (٩) التشابه من حيث إشارة القوائم المالية إلى أن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية تعتبر جزءاً مكمل لتلك القوائم ويسترشد بها لمعرفة كيف يتم قياس عناصر القوائم المالية.
- ثانياً: التشابه من حيث الإفصاح: يعكس هذا النوع الصور التالية:
- (١) التشابه من حيث طريقة العرض (شكل تقرير أو حساب).

- (٢) التشابه من حيث وجود عمود للمقارنة.
- (٣) التشابه من حيث ذكر أن الايضاحات المتممة للقوائم المالية تعتبر جزء مكمّل لها وتقرأ معها.
- (٤) التشابه من حيث ذكر العناصر التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة.
- (٥) التشابه من حيث ذكر البيانات الأساسية للمنشأة محل المراجعة مثل رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري، وما إذا كانت المنشأة مقيدة بالبورصة المصرية.
- (٦) التشابه من حيث توضيح كيفية إجراء التقديرات المحاسبية مثل تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة.
- (٧) التشابه من حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية.
- (٨) التشابه من حيث الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام، ونصيب السهم العادي من الأرباح.
- (٩) التشابه من حيث الإفصاح عن حركة الأصول الثابتة خلال العام.
- ٨ / ١ / ٣: قابلية القوائم المالية للمقارنة: أشارت دراسة (Chen , 2016) إلى أن الرغبة في تحقيق قابلية القوائم المالية للمقارنة تعتبر السبب الرئيسي في تطوير معايير المحاسبة الدولية، حيث أن تلك المعايير من شأنها تقليل الخيارات المحاسبية الناشئة من تعدد البدائل المحاسبية للقياس، كما يترتب عليها تقليل التباين في قواعد العمل المحاسبي في نفس المنشآت المماثلة في نفس الصناعة لنفس الأحداث الاقتصادية مما تعكس مدى التشابه في سلوك وطريقة إعداد القوائم المالية.
- وتتأثر قابلية القوائم المالية للمقارنة بهيكل الملكية في المنشآت المختلفة، حيث أن وجود مستثمر مؤسسي (في شكل مؤسسات) لديه الخبرة والقدرة على إجراء التحليل المقارن بين المنشآت المزمع الاستثمار بها يتطلب تقارير مالية مرتفعة الجودة بما يترتب عليه زيادة مستوى قابلية القوائم المالية للمقارنة. (Cao & Others , 2016)
- ولا تقتصر قابلية القوائم المالية للمقارنة على منشأة واحدة بل تتضمن أكثر من منشأة، ولا تقتصر على فترة مالية واحدة بل تكون بين فترتين ماليتين، كما أنها لا تقتصر على بند واحد بل تتطلب مقارنة عنصرين على الأقل (الصاوي، ٢٠١٩)، كذلك لا تقتصر على التناسق في اختيار وتطبيق الطرق والسياسات المحاسبية بل تمتد إلى الاختلافات في تقديرات عناصر معينة وكذلك الاختلاف في مستوى الإفصاح. (saleh , 2021)
- ويرجع البعض (Choi & Others , 2018) قابلية القوائم المالية للمقارنة إلى النظام المحاسبي حيث أنه إذا كان هناك منشأتان لديهما أنظمة محاسبية مماثلة فإنه ينتج عن ذلك قوائم مالية قابلة للمقارنة لنفس الأحداث الاقتصادية، وتشير دراسة (الصاوي، ٢٠١٩) إلى أنه يتم النظر إلى قابلية القوائم المالية للمقارنة من منظورين أولهما المنظور الطولي longitudinal ويتضمن قابلية القوائم المالية داخل المنشأة الواحدة للمقارنة خلال فترات زمنية مختلفة، وثانيهما المنظور العرضي cross - sectional ويتضمن قابلية القوائم المالية لشركة معينة للمقارنة مع غيرها من الشركات الأخرى في نقطة زمنية معينة.

ويمكن توضيح أهمية قابلية القوائم المالية للمقارنة في النقاط التالية:

(١) توفر المنشآت التي تكون قوائمها المالية قابلة للمقارنة بمقاييس نموذجية أو رائدة benchmark بعضها البعض، ومن ثم تقل قدرة المديرين على اخفاء أدائهم الحقيقي. (الصاوي، ٢٠١٩)

(٢) إن زيادة قابلية القوائم المالية بالشركة للمقارنة مع مثيلتها في الشركات المماثلة في نفس الصناعة يترتب عليها تقليل التكلفة الحدية لجمع وتشغيل البيانات المحاسبية للأطراف الخارجية، وفي المقابل إذا كانت القوائم المالية غير قابلة للمقارنة فلن يستطيع المستثمر وغيره من مستخدمي القوائم المالية من تحديد ما إذا كان الاختلاف في أداء المنشآت يرجع إلى ترجمة الأحداث الاقتصادية للمنشأة إلى أرقام محاسبية أم يرجع إلى اختلافات الظروف الاقتصادية للمنشآت. (الحوشي، ٢٠٢٠)

(٣) إن قابلية القوائم المالية بالمنشأة للمقارنة مع مثيلتها في المنشآت المماثلة في نفس الصناعة تساعد الإدارة في تقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة مقارنة بالإدارات المختلفة في منشآت نفس الصناعة، ومن ثم تتخذ الإجراءات اللازمة لتدعيم مقومات تحسين الأداء. (Chircop & Others , 2016)

(٤) تنفيذ قابلية القوائم المالية للمقارنة في تحسين جودة التقارير المالية وتقليل احتمال لجوء المراجع الخارجي إلى إصدار تقرير متحفظ، كما أن خصائص المعلومات المحاسبية من حيث الشفافية والقابلية للمقارنة تؤثر على نوعية تقرير المراجع الخارجي ورأيه (Shuraki & Others , 2021)، ويشير البعض (Martens & Others , 2020) إلى أن قابلية القوائم المالية للمقارنة يحد من الممارسات المحاسبية لإدارة الأرباح.

يشير الباحث إلى أن أوجه قابلية القوائم المالية للمقارنة تتمثل فيما يلي:

(١) التقارب بين نسبة كل مجموعة فرعية إلى المجموعة الرئيسية التي تنتمي إليها مثل نسبة إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول.

(٢) التقارب بين نسبة كل صنف من أصناف المخزون آخر المدة إلى إجمالي قيمة مخزون آخر المدة باعتبار أن المخزون يمثل أحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية.

(٣) التقارب بين نسبة إهلاك الأصل الثابت إلى تكلفة هذا الأصل وذلك باعتبار أن الإهلاك يمثل أحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية.

(٤) التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول.

(٥) التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي أو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام.

(٦) التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.

(٧) التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.

(٨) التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.

٨ / ١ / ٤ : قيمة المنشأة: إن انخفاض ربحية المنشأة يعطي انطباع سيئ للمستثمر عن كفاءة الإدارة في استخدام الموارد المتاحة لديها ويقل اتجاهه نحو أسهم المنشأة مما يؤدي إلى انخفاض قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية. (Endri & Fathony , 2019)

وأشارت دراسة (Endri & Fathony , 2019) إلى أن قيمة المنشأة تعتبر دالة في المتغيرات التالية:

(١) ربحية المنشأة والتي تقاس كما أوضحت دراسة (Kamara & Others , 2019) بقسمة صافي الربح بعد الفوائد والضرائب على إجمالي الأصول، وتعتبر العلاقة بين ربحية المنشأة وقيمتها علاقة طردية.

(٢) حجم المنشأة والذي يقاس بإجمالي الأصول.

(٣) معدل نمو المنشأة والذي يقاس بقسم الفرق بين إجمالي الأصول في السنة الحالية والسنة السابقة على إجمالي الأصول في السنة السابقة، وتعتبر العلاقة بين معدل نمو المنشأة وقيمتها علاقة طردية.

(٤) معدل الرافعة المالية والذي يقاس بإجمالي الديون إلى إجمالي حقوق الملكية، وتعتبر العلاقة بين معدل الرافعة المالية وقيمة المنشأة علاقة عكسية.

وهناك علاقة موجبة بين القرار الاستثماري وقيمة المنشأة في سوق الأوراق المالية حيث يركز القرار الاستثماري على كل من العائد المتوقع من الاستثمار وحجم المخاطرة المحتمل مواجهته في المستقبل، ويسعى المستثمر الرشيد الى تعظيم العائد المتوقع وتخفيض المخاطرة المحتملة إلى ادنى حد ممكن ويواجه المستثمر صعوبة في ذلك لأن زيادة العائد المتوقع يصاحبه زيادة في المخاطرة المحتملة. (Arief , 2017)
يشير الباحث إلى أن قيمة المنشأة في سوق الأوراق المالية تعتبر دالة في المتغيرات التالية:

(١) اتجاه القدرة الإبرادية للمنشأة.

(٢) اتجاه قدرة المنشأة على تحقيق الربح.

(٣) اتجاه كفاءة الاستثمار.

(٤) اتجاه نمو المبيعات.

٢ / ٨ : تحليل العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية واشتقاق الفرض الأول للبحث:
يتناول الباحث في ظل تلك العلاقة النقاط التالية:

١ / ٢ / ٨ : المتغيرات التي تعكس أسلوب المراجع الخارجي: تتمثل تلك المتغيرات فيما يلي:

(١) توحيد Uniformity المراجع الخارجي الرئيسي: أشارت دراسة (Saleh , 2021) إلى أن هناك علاقة إيجابية بين أسلوب المراجع الخارجي كمتغير مستقل وقابلية الأرباح للمقارنة كمتغير تابع، ويقاس أسلوب المراجع الخارجي من خلال المقارنة بين شركتين في صناعة واحدة يتم مراجعتها بواسطة مكتب مراجعة واحد يتوقع استخدام نفس إجراءات المراجعة في الشركتين ، بينما تقاس قابلية الأرباح للمقارنة بالفروق في الاستحقاقات الاختيارية بين شركتين في صناعة واحدة يتم مراجعتها بواسطة مكتب مراجعة واحد.

إن المنشآت التي يتم مراجعتها بواسطة مكتب مراجعة واحد أكثر تشابها في القوائم المالية مقارنة بالمنشآت التي يتم مراجعتها بواسطة مراجع خارجي مختلف، ولحساب عدد التشابهات في القوائم المالية يتم استخدام نسبة عدد العناصر المميزة والمعروضة بنفس الطريقة إلى إجمالي عدد العناصر وذلك في منشأتين

في نفس الصناعة ونفس السنة ويتم مراجعتها بواسطة مراجع خارجي واحد خاصة إذا كان من بين مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى.

وقد يتم قياس التشابهات في القوائم المالية من خلال عرض النص في القوائم المالية (Johnston & Zgang , 2021) ، كما أن المنشآت التي يتضح أثر أسلوب المراجع الخارجي في قوائمها المالية أكثر تشابهاً في القوائم المالية مقارنة بالمنشآت التي لا يظهر فيها أسلوب المراجع الخارجي في قوائمها المالية. (Dayer & Others , 2020)

(٢) ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط engagement أو توقيعه على تقرير المراجعة: أشارت دراسة (Porumb & Others , 2021) إلى أن أسلوب المراجع الشريك المرتبط مع عميل المراجعة يؤثر على أسعار الأسهم لعميل المراجعة في سوق الأوراق المالية، وإن الاتصال بين أي من المراجع الشريك المتعهد مع عميل المراجعة والمراجع الشريك الفاحص يؤثر على حماية المستثمر.

وأشارت دراسة (جمعة، ٢٠٢٠) إلى إن ذكر اسم شريك المراجعة من شأنه استعادة ثقة المستثمر وأصحاب المصالح في التقارير المالية بشكل عام، وفي مصداقية تقرير المراجعة بشكل خاص، كما ذكرت دراسة (Porumb & Others , 2021) أن القانون في ألمانيا يتطلب توقيع كل من المراجع الشريك المتعهد مع عميل المراجعة والمراجع الشريك القائم على الفحص على تقرير المراجعة، حيث يترتب على ذلك عدم التأثير على استقلالية المراجع الخارجي وذلك لعدم اتصال المراجع الشريك القائم على الفحص مع عميل المراجعة، وتدعيم الرقابة بين الفحص قبل إعداد تقرير المراجعة من خلال المراجع الشريك الفاحص ومرحلة إعداد تقرير المراجعة من جانب المراجع الشريك المتعهد مع عميل المراجعة وذلك لوجود رقابة مزدوجة بينهما.

(٣) ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص أو توقيعه على تقرير المراجعة: إن المسؤوليات المختلفة لكل من المراجع الشريك المتعهد مع عميل المراجعة engagement audit partner والمراجع الشريك الفاحص review audit partner من حيث الاهتمامات والتركيزات والخبرة يترتب عليها اختلافات في عدد وأهمية التسويات وذلك فيما يتعلق بالأرباح التي يتم التقرير عنها من قبل عميل المراجعة. (Porumb & Others , 2021)

(٤) توحيد النظم المحاسبية والتي يترتب عليها توحيد طريقة الإفصاح في القوائم المالية: إن تطبيق المبادئ المحاسبية بالوضوح التام يتطلب الاختيار من بين البدائل والمعالجات المحاسبية المقبولة والمتعددة، وتوافر قواعد مهنية مثل تقدير الديون المدومة واستنفاد شهرة المحل، ولا توفر قواعد العمل الداخلية إرشاداً محدداً لكل عميل، ويعتمد كل مراجع خارجي على أحكامه المهنية في تفسير وتطبيق كل من معايير المحاسبة ومعايير المراجعة لذلك فإن ارتباط أو ادخال المراجع الخارجي في القوائم المالية يلعب دوراً رئيسياً في قابلية تلك القوائم للمقارنة، ويختلف تأثير هذا الدور عن تأثير قواعد العمل الداخلية سواء لمكتب المراجعة أو لشركة المراجعة. (Li , & Others , 2017)

(٥) توحيد الصناعة مع توحيد واختلاف المراجع الخارجي: توصلت دراسة (Saleh , 2021) إلى أن هناك علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية موجبة بين أسلوب المراجع الخارجي وقابلية الأرباح للمقارنة، وأن هناك علاقة سلبية معنوية بين قابلية الأرباح للمقارنة وكل من حجم المنشأة، والربحية، ونسبة الرفع المالي حيث أن قابلية الأرباح للمقارنة تتغير عكسي مع تغير أي من حجم المنشأة، والربحية، ونسبة الرفع المالي،

وتوصلت دراسة (Shuraki & Others , 2021) أيضاً إلى أن هناك بعض خصائص العميل مثل الحجم، ونسبة الرافعة المالية، والربحية تمثل متغيرات معدلة على العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وقابلية الأرباح للمقارنة.

(٦) مهام التشغيل اليومية للمراجع الخارجي: وتعتبر عن عدد الأيام بين نهاية السنة المالية لعميل المراجعة وتاريخ تقرير المراجع الخارجي، وتعتبر دالة في طبيعة المهام التي يؤديها كل من المراجع الخارجي وعميل المراجعة وكذلك تعقد عمليات الشركة محل المراجعة، وتعقد القوائم المالية، وأسلوب المراجع الخارجي، وهناك علاقة موجبة بين مهام التشغيل اليومية للمراجع وتشابه القوائم المالية، كذلك هناك علاقة موجبة بين جودة الإفصاح وتشابه القوائم المالية. (Johnston & Zgang , 2021)

(٧) حجم مكتب المراجعة: أشارت دراسة (Baugh & Others , 2021) إلى أن هناك العديد من العوامل أو المقومات لدى مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى التي تساعد على تبني كل من معايير المراجعة والمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، وتتمثل تلك العوامل في سمعة مكتب المراجعة، والحوافز التشريعية والقانونية، واتجاه فحص القوائم المالية، والجدارة المهنية، وقدرة مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى على تغيير ممارستها لمقابلة متطلبات الفحص.

كما أن توحيد أسلوب المراجع الخارجي في مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى يجعل المنشآت التي يتم مراجعتها بواسطة أي من تلك المكاتب أكثر قابلية للمقارنة مقارنة بغيرها من المنشآت التي يتم مراجعتها بواسطة أي من غير تلك المكاتب، وذلك لما تتميز به مكاتب المراجعة الكبرى بمزايا عديدة منها التخصص في صناعة العميل، والاستثمار في تكنولوجيا المعلومات، وحوافز المحافظة على السمعة. (Baugh & Others , 2021)

(٨) نوع تقرير المراجع الخارجي: في ضوء فحص العلاقة بين نوع رأي المراجع (تقرير نظيف – متحفظ – سلبي – الامتناع عن ابداء الرأي) وقابلية القوائم المالية للمقارنة توصلت دراسة (Shuraki & Others , 2021) إلى أن هناك علاقة سالبة بين نوعية تقرير المراجع وقابلية القوائم للمقارنة وجودة التقارير المالية، كما توصلت الدراسة إلى أن ارتفاع جودة التقارير المالية تزيد من اتجاه المراجع نحو اصدار تقرير مراجعة نظيف.

(٩) مدى وجود فقرة توضيحية في تقرير المراجعة: توضح تلك الفقرات كيفية قياس حسابات معينة يلفت وجهة نظر القارئ إلى أن تلك الحسابات لا تمثل تحفظاً في تقرير المراجع، وإنما تمثل توضيحاً لكيفية قياس تلك الحسابات.

(١٠) التخصص في صناعة العميل: يعكس التخصص في صناعة العميل أن المراجع الخارجي لديه قدر كبير من الفهم والإدراك بالمبادئ المحاسبية المطبقة في المنشأة محل المراجعة، وأماكن التحريفات الجوهرية بالقوائم المالية، والسياسات المحاسبية المتبعة، ومخاطر العمليات، ويمكنه ذلك من تحديد وتنفيذ إجراءات المراجعة للكشف عن الغش بالقوائم المالية. (Gil & Jae. 2019).

٨ / ٢ / ٢ : المتغيرات التي تعكس تشابه القوائم المالية: يصنف الباحث تلك المتغيرات إلى مجموعتين رئيسيتين كما يلي:

٨ / ٢ / ١ : التشابه من حيث القياس: يعكس هذا النوع من التشابه الصور التالية:

(١) التشابه من حيث ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة كأحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية: أشارت دراسة (Baugh & Others , 2021) إلى أن أسلوب المراجع الخارجي يعبر عن طريقة ثابتة لتطبيق معايير المراجعة وتدعيم تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها بين عملاء مكتب المراجعة وتطبيق قواعد العمل الداخلية في مكتب المراجعة في ضوء إرشادات معايير المحاسبة والمراجعة مثل ثبات طريقة حساب استهلاكات الأصول الثابتة.

وينتج عن توحيد المراجع الخارجي الرئيسي وارتباطه بالقوائم المالية ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن ثم ضرورة الربط بين توحيد المراجع الرئيسي كأحد مقومات تدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة كأحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية.

ويمكن القول أن مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى لديها قواعد عمل داخلي وتميز وترشد وتعاير تطبيق المراجع الخارجي معايير المراجعة وتحفيز تطبيق مبادئ المحاسبة المتعارف عليها من قبل عميل المراجعة، وأن الآثار الثابتة للمراجع تعتبر محدد رئيسي للاستحقاقات. (Francis & Others 2014)

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الأول ف ١/١ المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وحجم مكتب المراجعة، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط كمقومات تدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين تشابه القوائم المالية من حيث ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة كأحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية ".

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن مدى ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة في الحالات التالية:

الحالة الأولى: توحيد المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثانية: اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثالثة: كون المراجع الخارجي الرئيسي من مكاتب المراجعة المشاركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى.

الحالة الرابعة: كون المراجع الخارجي الرئيسي من غير مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى بالنسبة لعملاء المراجعة.

الحالة الخامسة: ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة.

الحالة السادسة: عدم ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة.

(٢) التشابه من حيث ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة كأحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية: كما سبق توضيحه بالنسبة لإهلاك الأصول الثابتة فإنه ينتج عن كل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي وارتباطه بالقوائم المالية، وحجم مكتب المراجعة، وذكر اسم المراجع الشريك ثبات تطبيق المبادئ

المحاسبية المتعارف عليها، ومن ثم ضرورة الربط بين توحيد المراجع الخارجي الرئيسي كأحد مقومات تدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة كأحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثاني ف ٢/١ المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وحجم مكتب المراجعة، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط كمقومات تدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين تشابه القوائم المالية من حيث ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة كأحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذ الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن مدى ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة في الحالات التالية:

الحالة الأولى: توحيد المراجع الخارجي الرئيسي بالنسبة لعملاء المراجعة.

الحالة الثانية: اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي بالنسبة لعملاء المراجعة.

الحالة الثالثة: كون المراجع الخارجي الرئيسي من مكاتب المراجعة المشاركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى.

الحالة الرابعة: كون المراجع الخارجي الرئيسي من غير مكاتب المراجعة المشاركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى.

الحالة الخامسة: ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة.

الحالة السادسة: عدم ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

(٣) التشابه من حيث ثبات نسبة إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمال الأصول ليعكس التشابه في قرارات الاستثمار: كما سبق توضيحه بالنسبة لإهلاك الأصول الثابتة، فإنه ينتج عن توحيد المراجع الرئيسي وارتباطه بالقوائم المالية مع أثر حجم مكتب المراجعة ثبات تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها، ومن ثم ضرورة الربط بين توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وذكر اسم الشريك المراجع المرتبط، وحجم مكتب المراجعة كمقومات تدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين ثبات نسبة إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثالث ف ٣/١ المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وحجم مكتب المراجعة، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط كمقومات تدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين تشابه القوائم المالية من حيث ثبات إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمال الأصول " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذ الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن مدى ثبات إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمال الأصول في الحالات التالية:

الحالة الأولى: توحيد المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثانية: اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثالثة: كون المراجع الخارجي الرئيسي من مكاتب المراجعة المشاركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى.

الحالة الرابعة: كون المراجع الخارجي الرئيسي من غير مكاتب المراجعة المشاركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى.

الحالة الخامسة: ذكر اسم الشريك المراجع المرتبط.

الحالة السادسة: عدم ذكر اسم الشريك المراجع المرتبط.

(٤) التشابه من حيث ثبات نسبة إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمال الأصول ليعكس التشابه في نسبة التداول والسيولة: كما سبق توضيحه بالنسبة لثبات نسبة إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمال الأصول فإنه يتم اشتقاق الفرض الفرعي الرابع ف ١/١، المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين توحيد المراجع الخارجي الرئيسي وحجم مكتب المراجعة، وذكر اسم المراجع الشريك كمقومات تدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية من حيث ثبات إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمال الأصول ".

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذ الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن مدى ثبات إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمال الأصول في الحالات التالية:

الحالة الأولى: توحيد المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثانية: اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثالثة: كون المراجع الخارجي الرئيسي من مكاتب المراجعة المشاركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى.

الحالة الرابعة: مدى ثبات إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمال الأصول عندما يكون المراجع الرئيسي من غير مكاتب المراجعة المشاركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى.

الحالة الخامسة: ذكر اسم الشريك المراجع المرتبط.

الحالة السادسة: عدم ذكر اسم الشريك المراجع المرتبط.

(٥) التشابه من حيث ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية: إن المنشآت التي لديها تقارب إن لم يكن توحيد في النظم المحاسبية يكون لديها ثبات في السياسات المحاسبية المتبعة، ومن ثم تبدو أهمية الربط بين توحيد الصناعة كمقوم لتدعيم آثار أسلوب المراجع الخارجي على تشابه القوائم المالية من حيث التشابه من حيث ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الخامس ف ١/٥ المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين توحيد الصناعة بما يترتب عليه توحيد في النظم المحاسبية كمقوم من مقومات تدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين التشابه من حيث ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية ".

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذ الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن مدى ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية في الحالات التالية:

الحالة الأولى: اختلاف النظم المحاسبية.

الحالة الثانية: عدم اختلاف النظم المحاسبية.

(٦) التشابه من حيث ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية: كما سبق توضيحه في النقطة السابقة يتم اشتقاق الفرض الفرعي السادس ف ٦/١ المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين توحيد الصناعة بما يترتب عليه توحيد في النظم المحاسبية كمقوم من مقومات تدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين التشابه من حيث ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذ الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن مدى ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية في الحالات التالية:

الحالة الأولى: اختلاف النظم المحاسبية.

الحالة الثانية: عدم اختلاف النظم المحاسبية.

(٧) التشابه من حيث ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية: أشارت دراسة (جمعه، ٢٠٢٠) إلى أن ذكر اسم شريك المراجعة المرتبط أو المتعهد من شأنه استعادة ثقة المستثمر في القوائم المالية ومن ثم التأثير على أسعار الأسهم، ومن الضروري الربط بين كل من توحيد المراجع الرئيسي، وذكر اسم شريك المراجعة المرتبط، وحجم مكتب المراجعة كمقومات تدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي على تشابه القوائم المالية من حيث ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثالث ف ٧/١ المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وحجم مكتب المراجعة، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط كمقومات تدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين تشابه القوائم المالية من حيث ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذ الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن مدى ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية في الحالات التالية:

الحالة الأولى: توحيد المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثانية: اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثالثة: كون المراجع الخارجي الرئيسي من مكاتب المراجعة المشاركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى.

الحالة الرابعة: عدم كون المراجع الخارجي الرئيسي من غير مكاتب المراجعة المشاركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى.

(٨) التشابه من حيث إشارة القوائم المالية إلى البدائل المحاسبية التي تم في ضوءها قياس كل عنصر من عناصر القوائم المالية أو في قياس مجموعة عناصر معينة مثل مجموعة المصروفات أو مجموعة الإيرادات من النشاط الرئيسي أو مجموعة الإيرادات السنوية، أو في تقييم مخزون آخر المدة، أو في حساب المخصصات التقويمية.

وتشير دراسة (Gil & Jae , 2019) إلى أن التخصص في صناعة العميل يعكس أن المراجع الخارجي لديه قدر كبير من الفهم والإدراك بالمبادئ المحاسبية المطبقة في المنشأة محل المراجعة، وأماكن التحريفات الجوهرية، والسياسات المحاسبية المتبعة، ومن ثم تبدو ضرورة الربط بين كل من تخصص المراجع الخارجي في صناعة العميل وتوحيد المراجع الخارجي الرئيسي والتشابه من حيث إشارة القوائم المالية إلى البدائل المحاسبية التي تم في ضوءها قياس كل عنصر من عناصر القوائم المالية أو في قياس مجموعة عناصر معينة.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثامن ف ٨/١ المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، والتخصص في صناعة العميل كمقومين من مقومات تدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين تشابه القوائم المالية من حيث إشارة القوائم المالية إلى البدائل المحاسبية التي تم في ضوءها قياس كل عنصر من عناصر القوائم المالية أو في قياس مجموعة عناصر معينة " .

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن مدى إشارة القوائم المالية إلى البدائل المحاسبية التي تم في ضوءها قياس كل عنصر من عناصر القوائم المالية أو في قياس مجموعة عناصر معينة في الحالات التالية:

الحالة الأولى: توحيد المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثانية: اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثالثة: تخصص المراجع الخارجي في صناعة العميل.

الحالة الرابعة: عدم تخصص المراجع الخارجي في صناعة العميل.

(٩) التشابه من حيث إشارة القوائم المالية إلى أن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية تعتبر جزء مكمّل لتلك القوائم ويسترشد بها لمعرفة كيف يتم قياس عناصر القوائم المالية: يرتبط بهذه النقطة مقومين من مقومات تدعيم آثار أسلوب المراجع الخارجي على تشابه القوائم المالية، هذين المقومين هما توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي التاسع ف ١ / ٩ المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة كمقومين من مقومات تدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين تشابه القوائم المالية من حيث إشارة القوائم المالية إلى أن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية تعتبر جزء مكمل لتلك القوائم ويسترشد بها لمعرفة كيف يتم قياس عناصر القوائم المالية ".

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذ الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن مدى إشارة القوائم المالية إلى أن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية تعتبر جزء مكمل لتلك القوائم ويسترشد بها لمعرفة كيف يتم قياس عناصر القوائم المالية في الحالات التالية:

الحالة الأولى: توحيد المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثانية: اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثالثة: ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

الحالة الرابعة: عدم ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

٨ / ٢ / ٢ / ٢: التشابه من حيث الإفصاح: يعكس هذا النوع من التشابه الصور التالية:

(١) التشابه من حيث طريقة العرض (شكل تقرير أو حساب): يرتبط بهذا التشابه بمهام التشغيل اليومية للمراجع الخارجي والتي تعبر عن عدد الأيام بين نهاية السنة المالية لعميل المراجعة وتاريخ تقرير المراجع الخارجي من حيث تعقيد أو سهولة القوائم المالية، كما يرتبط به ذكر اسم الشريك الفاحص.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي العاشر ف ١ / ١٠ المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين مهام التشغيل اليومية للمراجع الخارجي كمقوم من مقومات تدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين تشابه القوائم المالية من حيث طريقة العرض ".

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذ الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن شكل عرض القوائم المالية (تقرير أم حساب) في الحالات التالية:

الحالة الأولى: تقديم تقرير المراجعة دون تأخير (أول مايو في الشركات المساهمة).

الحالة الثانية: تقديم تقرير المراجعة مع تأخيره (أول مايو في الشركات المساهمة).

الحالة الثالثة: ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص.

الحالة الرابعة: عدم ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص.

(٢) التشابه من حيث وجود عمود للمقارنة: يرتبط هذا التشابه بكل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط، وتوحيد النظم المحاسبية، ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الحادي عشر ف ١ / ١١ المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط كمقومين من مقومات تدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين تشابه القوائم المالية من حيث وجود عمود للمقارنة ".

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن تشابه القوائم المالية من حيث وجود عمود للمقارنة في الحالات التالية:

الحالة الأولى: توحيد المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثانية: اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثالثة: ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

الحالة الرابعة: عدم ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

(٣) التشابه من حيث ذكر أن الايضاحات المتممة للقوائم المالية تعتبر جزء مكمّل لها وتقرأ معها: يرتبط هذا التشابه بكل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط، وتوحيد النظم المحاسبية.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثاني عشر ف ١٢/١ المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط كمقومين من مقومات تدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين تشابه القوائم المالية من حيث ذكر أن الايضاحات المتممة للقوائم المالية تعتبر جزء مكمّل لها وتقرأ معها ".

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن تشابه القوائم المالية من حيث ذكر أن الايضاحات المتممة للقوائم المالية تعتبر جزء مكمّل لها وتقرأ معها في الحالات التالية:

الحالة الأولى: توحيد المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثانية: اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثالثة: ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

الحالة الرابعة: عدم ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

(٤) التشابه من حيث ذكر العناصر التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة: يرتبط هذا التشابه بكل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط، ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثالث عشر ف ١٣/١ المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من توحيد المراجع الرئيسي، وذكر اسم المراجع الخارجي الشريك المرتبط كمقومين لتدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين تشابه القوائم المالية من حيث ذكر العناصر التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة ".

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذا الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن تشابه القوائم المالية من حيث ذكر العناصر التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة في الحالات التالية:

الحالة الأولى: توحيد المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثانية: اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثالثة: ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

الحالة الرابعة: عدم ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

(٥) التشابه من حيث ذكر البيانات الأساسية للمنشأة مثل رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري، وما إذا كانت المنشأة بالبورصة المصرية: يرتبط هذا التشابه بكل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط، ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الرابع عشر ف ١٤ / ١ المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط كمقومين لتدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين تشابه القوائم المالية من حيث البيانات الأساسية للمنشأة مثل رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري ".

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذ الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن تشابه القوائم المالية من حيث البيانات الأساسية للمنشأة مثل رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري في الحالات التالية:

الحالة الأولى: توحيد المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثانية: اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثالثة: ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

الحالة الرابعة: عدم ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

(٦) التشابه من حيث توضيح كيفية إجراء التقديرات المحاسبية مثل تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة: يرتبط هذا التشابه بكل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وذكر اسم المراجع الشريك المتعهد، وذكر اسم المراجع الشريك الفاحص، وحجم مكتب المراجعة.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي السادس عشر ف ١٥ / ١ المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط كمقومين لتدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين تشابه القوائم المالية من حيث توضيح كيفية إجراء التقديرات المحاسبية ".

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذ الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن تشابه القوائم المالية من حيث توضيح كيفية إجراء التقديرات المحاسبية في الحالات التالية:

الحالة الأولى: توحيد المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثانية: اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثالثة: ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

الحالة الرابعة: عدم ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

الحالة الخامسة: ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص.

الحالة السادسة: عدم ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص.

الحالة السابعة: كون مكتب المراجعة كبير الحجم.

الحالة الثامنة: عدم كون مكتب المراجعة كبير الحجم.

(٧) التشابه من حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية مثل استهلاك الأصول الثابتة ضمن تكلفة المبيعات: يرتبط هذا التشابه بكل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وذكر اسم المراجع الشريك المتعهد، وذكر اسم المراجع الشريك الفاحص، وحجم مكتب المراجعة، ويتم اشتقاق الفرض الفرعي السادس عشر ف ١٦ / ١ المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط كمقومين لتدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية "

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذ الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية في الحالات التالية:

الحالة الأولى: توحيد المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثانية: اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثالثة: ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

الحالة الرابعة: عدم ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

الحالة الخامسة: ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص.

الحالة السادسة: عدم ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص.

الحالة السابعة: كون مكتب المراجعة كبير الحجم.

الحالة الثامنة: عدم كون مكتب المراجعة كبير الحجم.

(٨) التشابه من حيث الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام، ونصيب السهم العادي من الأرباح: تشير دراسة (Yao & Others , 2021) إلى أن تشابه الطرق والسياسات المحاسبية يساعد المستثمر على تقييم موثوقية القوائم المالية، ويساعد على ذلك كل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي السابع عشر ف ١٧ / ١ المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من توحيد المراجع الخارجي الرئيسي، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط كمقومين لتدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام، ونصيب السهم العادي من الأرباح "

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذ الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام، ونصيب السهم العادي من الأرباح إجمالية في الحالات التالية:

الحالة الأولى: توحيد المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثانية: اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي.

الحالة الثالثة: ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

الحالة الرابعة: عدم ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

(٩) التشابه من حيث الإفصاح عن حركة الأصول الثابتة خلال العام من حيث تكلفة الرصيد أول العام، والاضافات والاستبعادات خلال العام، وتكلفتها في نهاية العام، ومجمع اهلاك الاستبعادات خلال العام: يتعلق هذا التشابه بتوحيد النظم المحاسبية، كما يتعلق بذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثامن عشر ف ١٨/١ المنبثق من الفرض الرئيسي الأول كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل من توحيد النظم المحاسبية، وذكر اسم المراجع الشريك المرتبط كمقومين من مقومات تدعيم آثار الأسلوب المراجع الخارجي وبين تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن حركة الأصول الثابتة خلال العام "

ويتم في الدراسة التطبيقية اختبار التحقق الإحصائي لهذ الفرض الفرعي من خلال التحليل الإحصائي للبيانات عن تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن حركة الأصول الثابتة خلال العام في الحالات التالية:

الحالة الأولى: توحيد النظام المحاسبي.

الحالة الثانية: عدم توحيد النظام المحاسبي.

الحالة الثالثة: ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

الحالة الرابعة: عدم ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

ويتمثل الفرض الرئيسي الأول للبحث فيما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية.

٨ / ٣: تحليل العلاقة بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة واشتقاق الفرض الثاني للبحث: أشارت دراسة (الصاوي، ٢٠١٩) إلى أن مقاييس قابلية القوائم المالية للمقارنة تتمثل فيما يلي:

(١) مقاييس تستند على المدخلات: وتعتمد على تحديد مدى التجانس في الطرق المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية، وحساب وإعطاء أوزان للفروق والاختلافات المتعلقة باختيار البدائل المحاسبية.

(٢) مقاييس تستند على المخرجات: وتعتمد في قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة من خلال ناتج تلك القوائم وخاصة الأرباح واستخدام نماذج الارتباط بين عائد السهم ومقاييس تقييم الأحداث الاقتصادية خلال الفترة.

وتنعكس القابلية للمقارنة في المقاييس التالية: (Al-Dmour & Others , 2018)

(١) مدى قابلية النتائج عن الفترة الحالية للمقارنة بالنتائج عن الفترات الماضية.

(٢) مدى عرض التقارير المالية في شكل مبالغ ومؤشرات.

(٣) مدى امكانية المعلومات المنشورة بالقوائم المالية للمقارنة بمعلومات شركة أخرى.

(٤) اللوغاريتم الطبيعي للفترة بين تاريخ القوائم المالية وتاريخ اعتمادها بواسطة المراجع الخارجي.

(٥) مدى تعبير الملاحظات في التقديرات المحاسبية عن مراجعة تلك التقديرات.

(٦) مدى مراعاة التغيير في بعض السياسات المحاسبية في القياس عن السنة الحالية.

لن يتناول الباحث في ظل تلك العلاقة أوجه تشابه القوائم المالية لتناولها في العلاقة السابقة، وإنما يتناول أوجه أو صور قابلية القوائم المالية للمقارنة ودمجها مع صور التشابه، وتتمثل أوجه أو صور قابلية القوائم المالية للمقارنة – من وجهة نظر الباحث - فيما يلي:

(١) قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة كل مجموعة فرعية إلى المجموعة الرئيسية التي تنتمي إليها مثل نسبة إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول باعتبار ذلك ناتجاً عن التشابه من حيث طريقة العرض (تقرير أم حساب)، ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الأول ف ١ / ٢ المنبثق من الفرض الرئيسي الثاني كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين التشابه من حيث طريقة العرض (تقرير أم حساب) وقابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة كل مجموعة فرعية إلى المجموعة الرئيسية التي تنتمي إليها " .

(٢) قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة كل صنف من أصناف المخزون آخر المدة إلى إجمالي قيمة مخزون آخر المدة باعتبار أن المخزون يمثل أحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية باعتبار ذلك ناتجاً عن التشابه من حيث الثبات في تقييم بضاعة آخر المدة، والإشارة إلى السياسات المحاسبية التي يتم في ضوءها قياس عناصر معينة مثل تقييم المخزون، والإشارة إلى أن الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية تعتبر جزء مكمل لها وتقرأ معها.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثاني ف ٢ / ٢ المنبثق من الفرض الرئيسي الثاني كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين التشابه من حيث كل من الثبات في تقييم بضاعة آخر المدة، والإشارة إلى السياسات المحاسبية التي يتم في ضوءها قياس عناصر معينة مثل تقييم المخزون، والإشارة إلى أن الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية تعتبر جزء مكمل لها وتقرأ معها وبين قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة كل صنف من أصناف المخزون آخر المدة " .

(٣) قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة إهلاك الأصل الثابت إلى تكلفة هذا الأصل وذلك باعتبار أن الإهلاك يمثل أحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية باعتبار ذلك ناتجاً عن التشابه من حيث ناتجاً عن التشابه من حيث كل من الثبات في طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة، والإشارة إلى كيفية إجراء التقديرات المحاسبية مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصل الثابت.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثالث ف ٣ / ٢ المنبثق من الفرض الرئيسي الثاني كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين التشابه من حيث كل من الثبات في طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة، والإشارة إلى كيفية إجراء التقديرات المحاسبية مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصل الثابت وبين قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة إهلاك الأصل الثابت إلى تكلفة هذا الأصل " .

(٣) قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول باعتبار ذلك ناتجاً عن التشابه من حيث كل من الإشارة إلى كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية، وذكر العناصر التي يتم قياسها بالقيمة العادلة.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الرابع ف ٢ / ٤؛ المنبثق من الفرض الرئيسي الثاني كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل التشابه من حيث كل من الإشارة إلى كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية، وذكر العناصر التي يتم قياسها بالقيمة العادلة وبين قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول".

(٥) قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي أو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام باعتبار ذلك ناتجاً عن التشابه من حيث كل من الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية ونصيب السهم العادي من الربح، وثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الخامس ف ٢ / ٥ المنبثق من الفرض الرئيسي الثاني كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين التشابه من حيث كل من الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية ونصيب السهم العادي من الربح، وثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية وبين قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي أو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام".

(٦) قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية باعتبار ذلك ناتجاً عن التشابه من حيث كل من الإفصاح عن نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي السادس ف ٢ / ٦ المنبثق من الفرض الرئيسي الثاني كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين التشابه من حيث الإفصاح عن نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية وبين قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية".

(٧) قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية باعتبار ذلك ناتجاً عن التشابه من حيث كل من الإفصاح عن نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي السادس ف ٢ / ٦ المنبثق من الفرض الرئيسي الثاني كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين التشابه من حيث الإفصاح عن نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية وبين قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية".

(٨) قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية باعتبار ذلك ناتجاً عن التشابه من حيث الإفصاح عن نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي السادس ف ٢ / ٦ المنبثق من الفرض الرئيسي الثاني كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين التشابه من حيث الإفصاح عن نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية وبين قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية " .

ويتمثل الفرض الثاني للبحث فيما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة " .

٨ / ٤ : تحليل العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية واشتقاق الفرض الثالث للبحث: يتم قياس قيمة المنشأة باعتبارها دالة في كل من العائد على إجمالي الأصول، ونسبة التداول، ونسبة الديون إلى حقوق الملكية، وإجمالي الأصول. (Bahrini & Others , 2021)

واعتبرت دراسة (Lee & Others , 2021) أن قيمة المنشأة تعتبر دالة في كل من معدل الرافعة المالية، معدل العائد على الأصول، والاستحقاقات الاختيارية، ومعدل النمو والذي يعبر عن الفرق بين صافي المبيعات في السنة الحالية وصافي المبيعات في السنة السابقة، ونسبة الاستثمار الأجنبي، والأثر الثابت لكل من الصناعة والسنة .

وتعتبر قرارات الاستثمار من المتغيرات التي تؤثر بقوة على قيمة الشركة في بورصة الأوراق المالية حيث أنها تؤثر على تحقيق اهداف الشركة بنجاح وتمثل أساس التحليل المالي المتكامل، ويتمثل الهدف الرئيسي من الاستثمار في تحسين القدرة النقدية للشركة والتي تقاس بمجموعة الارباح المستقبلية، وتشكل قيمة الشركة من خلال القيمة السوقية للأسهم العادية للشركة في بورصة الأوراق المالية والتي يكون لها آثار قوية على الفرص الاستثمارية المتاحة والمستقبلية. (Arief , 2017)

وبهدف تحليل العلاقة بين هيكل رأس المال وقيمة المنشأة خلصت دراسة (Dorasamy , 2021) إلى أن الديون المرتفعة تقلل من قيمة الشركة وأن الشركة تستطيع أن تزيد من قيمتها من خلال تخفيض معدل الرافعة المالية، وأن ملكية الإدارة لجزء من رأس المال لها تأثير حيوي على قيمة الشركة، وأشارت دراسة (Marta , 2021) إلى أن هناك علاقة ارتباط قوي موجب بين الإفصاح عن المخاطر وقيمة الشركة وذلك بالنسبة للشركات التي تتميز بارتفاع معدل عدم تماثل المعلومات بين الإدارة ومستخدمي التقارير المالية.

وبهدف تحليل أثر خصائص الشركة على قيمة الشركة توصلت دراسة (Obied & Abdul Qader , 2017) الى ان هناك علاقة موجبة بين قيمة الشركة وبين كل من المتغيرات التالية - كمحددات رئيسية لقيمة الشركة - الكفاءة، وسوق راس المال، وفرص النمو، والقدرة على الربحية، والملاءة المالية.

ان قدرة المنشأة على توزيعات ارباح ودفع تلك التوزيعات تتبع من قدرتها على تحقيق الربح فإذا كانت قدرتها على تحقيق الربح مرتفعة فإن قدرتها على دفع توزيعات الارباح ترتفع وبالتالي ترتفع قيمتها في بورصة الأوراق المالية. (Arief , 2017)

ويتم تحديد قيمة المنشأة في ضوء مجموعة من العوامل او المتغيرات التي تؤثر فيها حيث تتأثر قيمة المنشأة بالقرار الاستثماري، وقدرة المنشأة على تحقيق الربح، وما إذا كانت الارباح التي يقرر توزيعها سيتم توزيعها في صورة أسهم عادية مجانية أم ستكون في صورة نقدية أو في صورة ارباح محتجزة، والقرار المالي. (Arief , 2017)

ويقوم الباحث بقياس قيمة المنشأة في الدراسة التطبيقية باعتبارها دالة في المتغيرات التالية:

(١) اتجاه القدرة الإيرادية للمنشأة: يتم قياسه في الدراسة التطبيقية باتجاه معدل النمو في الإيرادات باعتباره ناتجاً عن قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول، ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الأول ف ١/٣ المنبثق من الفرض الرئيسي الثالث كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين كل قياس قيمة المنشأة بالبورصة من حيث اتجاه معدل النمو في الإيرادات وقابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول".

(٢) اتجاه قدرة المنشأة على تحقيق الربح: يتم قياس هذا الاتجاه في الدراسة التطبيقية باتجاه صافي الربح بعد الضرائب باعتباره ناتجاً عن قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث كل من التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول، والتقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثاني ف ٢/٣ المنبثق من الفرض الرئيسي الثالث كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين قياس قيمة المنشأة بالبورصة من حيث اتجاه معدل النمو في الإيرادات وقابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث كل من التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول، والتقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي أو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام".

(٣) اتجاه كفاءة الاستثمار: يتم قياس هذا الاتجاه في الدراسة التطبيقية باتجاه نسبة صافي التدفقات النقدية من الاستثمار: إجمالي صافي التدفقات النقدية باعتباره ناتجاً عن قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.

ويتم التعبير عن هذا الاتجاه خلال سنوات الدراسة بمتغير وهمي يأخذ الرقم واحد في حالة الاتجاه التصاعدي لصافي الربح بعد الضرائب، بينما يأخذ الرقم صفر في حالة الاتجاه التنازلي له.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الثالث ف ٣/٣ المنبثق من الفرض الرئيسي الثالث كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين قياس قيمة المنشأة بالبورصة من حيث اتجاه كفاءة الاستثمار وقابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية".

(٤) اتجاه نمو المبيعات: يتم قياس هذا الاتجاه في الدراسة التطبيقية باتجاه نسبة صافي المبيعات باعتباره ناتجاً عن قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة كل صنف من أصناف المخزون آخر المدة إلى إجمالي قيمة مخزون آخر المدة باعتبار أن المخزون يمثل أحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية وله علاقة بالمبيعات، ويتم التعبير عن هذا الاتجاه خلال سنوات الدراسة بمتغير وهمي يأخذ الرقم واحد في حالة الاتجاه التصاعدي لصافي المبيعات، بينما يأخذ الرقم صفر في حالة الاتجاه التنازلي له.

ويتم اشتقاق الفرض الفرعي الرابع ف ٣ / ٤، المنبثق من الفرض الرئيسي الثالث كما يلي: " هناك علاقة معنوية ذات دلالة احصائية بين قياس قيمة المنشأة بالبورصة من حيث اتجاه نمو المبيعات وقابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة كل صنف من أصناف المخزون آخر المدة إلى إجمالي قيمة مخزون آخر المدة " .

٨ / ٥ : منهجية البحث:

سار البحث في شقه الأول كدراسة نظرية مكنت الباحث من اشتقاق الفروض الرئيسية للبحث وما ينبثق منها من فروض فرعية، ويسير البحث في شقه الثاني كدراسة تطبيقية تتضمن الأركان التالية:

٨ / ٥ / ١ : نموذج البحث: يمكن التعبير عن نموذج البحث متضمناً أسلوب المراجع الخارجي كمتغير مستقل، وتشابه القوائم المالية كمتغير وسيط أول يؤثر في قابلية القوائم المالية للمقارنة كمتغير وسيط ثاني وذلك باعتبار أن التكامل بينهما يمثل متغير يتوسط العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية كمتغير تابع، ويتم قياس كل من المتغيرات السابقة كما يلي:

٨ / ٥ / ١ : قياس المتغير المستقل: يقوم الباحث بقياس المتغير المستقل (أسلوب المراجع الخارجي) في الدراسة التطبيقية من خلال استخدام مقياس تجميعي يمثل مقومات تدعيم آثار أسلوب المراجع الخارجي على تشابه

القوائم المالية، وتتمثل تلك المقومات فيما يلي:

(١) توحيد المراجع الخارجي الرئيسي: أشارت دراسة (Johnston & Zgang , 2021) إلى أن أسلوب المراجع يؤثر على التقارير المالية حيث أن قواعد العمل الداخلية، والسياسات داخل مكتب المراجعة، والتسويات الخاصة بحسابات عميل المراجعة تجعل هناك تشابهات بين عملاء مكتب المراجعة خاصة إذا كان المكتب من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، ويشير الباحث إلى أنه في حالة توافر هذا المقوم في الدراسة التطبيقية فإن المتغير الوهمي يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٢) ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط engagement أو توقيعه على تقرير المراجعة: يتم في الدراسة التطبيقية قياس أثر ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم واحد في حالة ذكر اسم هذا الشريك في تقرير المراجعة، بينما يأخذ الرقم صفر في حالة عدم ذكر هذا الاسم في تقرير المراجعة.

(٣) ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص أو توقيعه على تقرير المراجعة: يتم في الدراسة التطبيقية قياس أثر ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص باستخدام متغير وهمي يأخذ الرقم واحد في حالة ذكر اسم هذا الشريك في تقرير المراجعة، بينما يأخذ الرقم صفر في حالة عدم ذكر هذا الاسم في تقرير المراجعة.

(٤) توحيد النظم المحاسبية والتي يتم التعبير عنها بتوحيد طريقة القياس والافصاح في القوائم المالية: في حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الوهمي يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٥) توحيد الصناعة مع توحيد واختلاف المراجع الخارجي: في حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الوهمي يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٦) مهام التشغيل اليومية للمراجع الخارجي: يشير الباحث إلى أن مهام التشغيل اليومية للمراجع يتم الحصول على بياناتها من تاريخ تقرير المراجع الخارجي، ويتم التعبير عنها بمتغير وهمي يأخذ الرقم واحد إذا كان التاريخ أول مايو والرقم صفر إذا كان التاريخ بعد ذلك.

(٧) حجم مكتب المراجعة: تشير دراسة (Francis & Others 2014) إلى أن المراجعين في مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى لهم تأثير أكبر على قابلية كل من الأرباح والاستحقاقات للمقارنة مقارنة بالمراجعين في غير مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى، كما تجدر الإشارة إلى أن القابلية للمقارنة تتأثر بمدى تطبيق الشركات للمعايير الدولية للتقارير المالية، وتفحص القابلية للمقارنة دور المراجع الخارجي في التقرير عن الأرباح والاستحقاقات بمستوى مرتفع من الجودة، وأن قواعد العمل في مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى تمثل إرشادات وطريقة ضرورية لتطبيق معايير المراجعة من قبل المراجعة ومبادئ المحاسبة المتعارف عليها من قبل عميل المراجعة.

ويتم في الدراسة التطبيقية إعطاء حجم نسبي لكل عنصر على أساس أنه إذا كان مكتب مراجعة كبير الحجم ومشارك لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى يتم إعطاء حجم نسبي له ٤، أما إذا كان مكتب مراجعة كبير الحجم غير مشارك لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى يتم إعطاء حجم نسبي له ٣، وإذا كان مكتب مراجعة متوسط الحجم يتم إعطاء حجم نسبي له ٢، وإذا كان مكتب مراجعة صغير الحجم يتم إعطاء حجم نسبي له واحد، ويتم قياس حجم مكتب المراجعة بعدد العملاء وحجم كل عميل، أو بإجمالي إيرادات المكتب سواء من خدمات المراجعة أو من الخدمات بخلاف المراجعة.

وبذلك يكون إجمالي القيم النسبية ١٠ قيم (مجموع ١ + ٢ + ٣ + ٤)، والوزن النسبي لمكتب المراجعة كبير الحجم والمشارك لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى يكون ٤ / ١٠، والوزن النسبي لمكتب المراجعة كبير الحجم وغير مشارك لأحد مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى يكون ٣ / ١٠، والوزن النسبي لمكتب المراجعة متوسط الحجم ٢ / ١٠، وبينما والوزن النسبي لمكتب المراجعة صغير الحجم ١ / ١٠.

(٨) نوع تقرير المراجعة: يتم إعطاء وزن نسبي لكل عنصر على أساس أنه إذا كان التقرير نظيفاً يتم إعطاء وزن نسبي له ٣ / ٦، أما إذا كان التقرير متحفظاً يتم إعطاء وزن نسبي له ٢ / ٦، أما إذا كان التقرير سلبياً يتم إعطاء وزن نسبي له ١ / ٦.

(٩) مدى وجود فقرة توضيحية في تقرير المراجعة: توضح تلك الفقرات كيفية قياس حسابات معينة يلفت وجهة نظر القارئ إلى أن تلك الحسابات لا تمثل تحفظاً في تقرير المراجع، وإنما تمثل توضيحاً لكيفية قياس تلك الحسابات، ويشير الباحث إلى أنه يتم التعبير عنها في الدراسة التطبيقية بمتغير وهمي يأخذ الرقم واحد في حالة وجود تلك الفقرات التوضيحية بتقرير المراجع، بينما يأخذ الرقم صفر في حالة عدم وجود تلك الفقرات بتقرير المراجع الخارجي.

(١٠) التخصص في صناعة العميل: يتم التعبير عن هذا المتغير في الدراسة التطبيقية بمتغير وهمي يأخذ الرقم واحد في حالة استمرار المراجع الخارجي في مراجعة حسابات وقوائم عميل المراجعة لمدة خمس سنوات، بينما يأخذ الرقم صفر في حالة إذا كانت الفترة أقل من خمس سنوات.

ويتم قياس المتغير المستقل بالمعادلة التالية:

$$ESS = ess_1 + ess_2 + ess_3 + ess_4 + ess_5 + ess_6 + ess_7 + ess_8 + ess_9 + ess_{10}.$$

حيث:

ESS: آثار المراجع الخارجي على تشابه القوائم المالية.

ess1: توحيد المراجع الخارجي الرئيسي.

ess2: ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة

ess3: ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص أو توقيعه على تقرير المراجعة

ess4: توحيد النظم المحاسبية.

ESS5: توحيد الصناعة مع توحيد واختلاف المراجع.

ESS6: مهام التشغيل اليومية للمراجع الخارجي.

ESS7: حجم مكتب المراجعة.

ESS8: نوع تقرير المراجعة.

ESS9: مدى وجود فقرة توضيحية في تقرير المراجعة التخصص في صناعة العميل.

ESS10: التخصص في صناعة العميل.

٨ / ٥ / ١ / ٢: قياس المتغير الوسيط الأول: يقوم الباحث بقياس المتغير الوسيط الأول والذي يتمثل في تشابه القوائم المالية في الدراسة التطبيقية من خلال استخدام مقياس تجميعي يقوم على تقسيم التشابه إلى نوعين رئيسيين هما التشابه من حيث القياس، والتشابه من حيث الإفصاح، ويتم قياس كل نوع رئيسي كما يلي:

أولاً: التشابه من حيث القياس: يعكس هذا النوع من التشابه الصور التالية:

(١) ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة كأحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية: يتم التعبير عنها بمتغير وهمي، وفي حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الخاص به يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٢) ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة كأحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية: في حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الخاص به يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٣) ثبات نسبة إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمال الأصول ليعكس التشابه في قرارات الاستثمار: في حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الخاص به يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٤) ثبات نسبة إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمال الأصول ليعكس التشابه في نسبة التداول والسيولة: في حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الخاص به يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٥) ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية، وفي حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الخاص به يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٦) ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية: في حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الخاص به يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٧) ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية: يتم التعبير عن هذا الفرع من التشابه بمتغير وهمي وفي حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الوهمي يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٨) التشابه من حيث إشارة القوائم المالية إلى البدائل المحاسبية التي تم في ضوءها قياس كل عنصر من عناصر القوائم المالية أو في قياس مجموعة عناصر معينة مثل مجموعة المصروفات أو مجموعة الإيرادات من النشاط الرئيسي أو مجموعة الإيرادات السنوية، أو في تقييم مخزون آخر المدة، أو في حساب المخصصات التقويمية، ويتم التعبير عن هذا الفرع من التشابه في الدراسة التطبيقية بمتغير وهمي وفي حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الوهمي يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٩) التشابه من حيث إشارة القوائم المالية إلى أن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية تعتبر جزء مكمل لتلك القوائم ويستترشد بها لمعرفة كيف يتم قياس عناصر القوائم المالية، ويتم التعبير عن هذا الفرع من التشابه في الدراسة التطبيقية بمتغير وهمي وفي حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الوهمي يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

ويتم قياس التشابه من حيث القياس بالمعادلة التالية:

$$SIM = sim_1 + sim_2 + sim_3 + sim_4 + Sim_5 + Sim_6 + Sim_7 + Sim_8.$$

حيث:

SIM: تشابه القوائم المالية من حيث القياس.

sim₁: ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة كأحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية.

sim₂: ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة كأحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية.

sim₃: ثبات نسبة إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمال الأصول ليعكس التشابه في قرارات الاستثمار.

sim₄: ثبات نسبة إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمال الأصول ليعكس التشابه في نسبة التداول والسيولة.

Sim₅: ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.

Sim₆: ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.

Sim₇: ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.

Sim₈: التشابه من حيث إشارة القوائم المالية إلى البدائل المحاسبية للقياس.

Sim₉: التشابه من حيث إشارة القوائم المالية إلى أن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية تعتبر جزء مكمل لتلك القوائم ويستترشد بها لمعرفة كيف يتم قياس عناصر القوائم المالية.

ويتم تطبيق النموذج السابق في الدراسة التطبيقية لكل شركة خلال سنوات الدراسة وحساب المتوسط لشركتين وإدراجه في بيانات التحليل الإحصائي تحت مسمى التشابه من حيث القياس، وكذلك حساب المتوسط

لقيم تلك المتغيرات لثلاث شركات وإدراجه في بيانات التحليل الإحصائي تحت مسمى التشابه من حيث القياس، وكذلك حساب المتوسط لقيم تلك المتغيرات لأربع شركات وإدراجه في بيانات التحليل الإحصائي تحت مسمى التشابه من حيث القياس... إلخ.

ثانياً: التشابه من حيث الإفصاح: يعكس هذا النوع من التشابه الصور التالية:

(١) التشابه من حيث طريقة العرض (شكل تقرير أو حساب)، وفي حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الخاص به يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٢) التشابه من حيث وجود عمود للمقارنة، وفي حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الخاص به يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٣) التشابه من حيث ذكر أن الايضاحات المتممة للقوائم المالية تعتبر جزء مكمل لها وتقرأ معها، وفي حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الخاص به يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٤) التشابه من حيث ذكر العناصر التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة، وفي حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الخاص به يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٥) التشابه من حيث ذكر البيانات الأساسية للمنشأة مثل رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري، وما إذا كانت المنشأة بالبورصة المصرية، وفي حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الخاص به يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٦) التشابه من حيث توضيح كيفية إجراء التقديرات المحاسبية مثل تقدير الأعمار الإنتاجية للأصول الثابتة، وفي حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الخاص به يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٧) التشابه من حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية مثل استهلاك الأصول الثابتة ضمن تكلفة المبيعات، وفي حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الخاص به يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٨) التشابه من حيث الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام، ونصيب السهم العادي من الأرباح، وفي حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الخاص به يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

(٩) التشابه من حيث الإفصاح عن حركة الأصول الثابتة خلال العام من حيث تكلفة الرصيد أول العام، والإضافات والاستبعادات خلال العام، وتكلفتها في نهاية العام، ومجمع اهلاك الاستبعادات خلال العام، وفي حالة توافر هذا المقوم فإن المتغير الخاص به يأخذ الرقم واحد، في حين يأخذ الرقم صفر في حالة عدم توافره.

ويتم قياس التشابه من حيث الإفصاح بالمعادلة التالية:

$$SID = Sid_1 + Sid_2 + Sid_3 + Sid_4 + Sid_5 + Sid_6 + Sid_7 + Sid_8 + Sid_9.$$

حيث:

SID: تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح.

- Sid₁: التشابه من حيث طريقة العرض.
- Sid₂: التشابه من حيث وجود عمود للمقارنة.
- Sid₃: التشابه من حيث ذكر أن الايضاحات المتممة للقوائم المالية تعتبر جزء مكمل لها وتقرأ معها.
- Sid₄: التشابه من حيث ذكر العناصر التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة.
- Sid₅: التشابه من حيث ذكر البيانات الأساسية للمنشأة.
- Sid₆: التشابه من حيث توضيح كيفية إجراء التقديرات المحاسبية.
- Sid₇: التشابه من حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية.
- Sid₈: التشابه من حيث الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام، ونصيب السهم العادي من الأرباح.
- Sid₉: التشابه من حيث الإفصاح عن حركة الأصول الثابتة خلال العام

ويتم تطبيق النموذج السابق في الدراسة التطبيقية لكل شركة خلال سنوات الدراسة وحساب متوسط شركتين وإدراجه في بيانات التحليل الإحصائي تحت مسمى التشابه من حيث الإفصاح، وكذلك حساب المتوسط لقيم تلك المتغيرات لثلاث شركات وإدراجه في بيانات التحليل الإحصائي تحت مسمى من حيث الإفصاح، وكذلك حساب المتوسط لقيم تلك المتغيرات لأربع شركات وإدراجه في بيانات التحليل الإحصائي تحت مسمى التشابه من حيث الإفصاح... إلخ.

ويتم قياس التشابه الإجمالي بالمعادلة التالية:

$$TS = SIM + SID.$$

حيث:

TS: التشابه الإجمالي.

SIM: التشابه من حيث القياس.

SID: التشابه من حيث الإفصاح.

ويتم تطبيق النموذج السابق في الدراسة التطبيقية لكل شركة خلال سنوات الدراسة وحساب متوسط شركتين وإدراجه في بيانات التحليل الإحصائي تحت مسمى التشابه الإجمالي، وكذلك حساب المتوسط لقيم تلك المتغيرات لثلاث شركات وإدراجه في بيانات التحليل الإحصائي تحت مسمى التشابه الإجمالي، وكذلك حساب المتوسط لقيم تلك المتغيرات لأربع شركات وإدراجه في بيانات التحليل الإحصائي تحت مسمى التشابه الإجمالي... إلخ.

٨ / ٥ / ١ / ٣: قياس المتغير الوسيط الثاني: والذي يتمثل في قابلية القوائم المالية للمقارنة باعتباره متغير تابع في تشابه القوائم المالية حيث أن زيادة تشابه القوائم المالية يؤدي إلى زيادة قابليتها للمقارنة، ويقوم الباحث بقياس المتغير الوسيط الثاني في الدراسة التطبيقية باعتباره دالة في المتغيرات التالية:

(١) التقارب بين نسبة كل مجموعة فرعية إلى المجموعة الرئيسية التي تنتمي إليها مثل نسبة إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول باعتباره ناتجاً عن التشابه من حيث طريقة العرض، ويشير الباحث إلى أنه يتم قياس نسبة التقارب في الدراسة التطبيقية بمتوسط إجمالي نسب التقارب للمجموعات الفرعية والمجموعات الرئيسية، وتتمثل النسب المستخدمة فيما يلي:

أ- نسبة إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول، ويتم التعبير عن ذلك بمتغير وهمي يأخذ الرقم واحد في حالة التقارب، والرقم صفر في حالة عدم التقارب.

ب- نسبة إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمالي الأصول، ويتم التعبير عن ذلك بمتغير وهمي يأخذ الرقم واحد في حالة التقارب، والرقم صفر في حالة عدم التقارب.

ج- نسبة إجمالي حقوق الملكية إلى إجمالي الخصوم وحقوق الملكية، ويتم التعبير عن ذلك بمتغير وهمي يأخذ الرقم واحد في حالة التقارب، والرقم صفر في حالة عدم التقارب.

د- نسبة إجمالي الخصوم إلى إجمالي الخصوم وحقوق الملكية، ويتم التعبير عن ذلك بمتغير وهمي يأخذ الرقم واحد في حالة التقارب، والرقم صفر في حالة عدم التقارب.

ويتم قياس هذا المتغير (التقارب بين نسبة كل مجموعة فرعية إلى المجموعة الرئيسية التي تنتمي إليها) باعتبار أنه متوسط مجموع النسب من (أ) حتى (د)، ولمراعاة أثر التشابه من حيث طريقة العرض تتم المقارنة في الدراسة التطبيقية بين المنشآت التي يتم فيها توحيد المراجع الرئيسي، ويذكر اسم الشريك المرتبط.

(٢) التقارب بين نسبة كل صنف من أصناف المخزون آخر المدة إلى إجمالي قيمة مخزون آخر المدة باعتباره ناتجاً عن التشابه من حيث الثبات في تقييم بضاعة آخر المدة، والإشارة إلى السياسات المحاسبية التي يتم في ضونها قياس عناصر معينة مثل تقييم المخزون، والإشارة إلى أن الايضاحات المرفقة بالقوائم المالية تعتبر جزءاً مكملاً لها وتقرأ معها، ويشير الباحث إلى أنه يتم قياس نسبة التقارب في الدراسة التطبيقية بمتوسط إجمالي نسب التقارب بين كل صنف وإجمال قيمة المخزون، ولمراعاة أثر التشابه في الدراسة التطبيقية تتم المقارنة بين المنشآت التي يكون بها أوجه التشابه المذكورة في النقطة.

(٣) التقارب بين نسبة إهلاك الأصل الثابت إلى تكلفة هذا الأصل وذلك باعتبار أن الإهلاك يمثل أحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية باعتباره ناتجاً عن التشابه من حيث كل من الثبات في طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة، والإشارة إلى كيفية إجراء التقديرات المحاسبية مثل تقدير العمر الإنتاجي للأصل الثابت، ويشير الباحث إلى أنه يتم قياس نسبة التقارب في الدراسة التطبيقية بمتوسط إجمالي نسب التقارب بين إهلاك الأصل الثابت إلى تكلفة هذا الأصل، ولمراعاة أثر التشابه في الدراسة التطبيقية تتم المقارنة بين المنشآت التي يكون بها أوجه التشابه المذكورة في النقطة.

(٤) التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول باعتبار ذلك ناتجاً عن التشابه من حيث كل من الإشارة إلى كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية، وذكر العناصر التي يتم قياسها بالقيمة العادلة، ويشير الباحث إلى أنه يتم قياس نسبة التقارب في الدراسة التطبيقية بمتوسط إجمالي نسب صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول، ولمراعاة أثر التشابه في الدراسة التطبيقية تتم المقارنة بين المنشآت التي يكون بها أوجه التشابه المذكورة في النقطة.

(٥) التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي أو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام باعتبار ذلك ناتجاً عن التشابه من حيث كل من الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية ونصيب السهم العادي من الربح، وثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية، ويشير الباحث إلى أنه يتم قاس نسبة التقارب في الدراسة التطبيقية بمتوسط إجمالي نسب التقارب بين صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي أو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية، ولمراعاة أثر التشابه في الدراسة التطبيقية تتم المقارنة بين المنشآت التي يكون بها أوجه التشابه المذكورة في النقطة.

(٦) التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية باعتبار ذلك ناتجاً عن التشابه من حيث كل من الإفصاح عن نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية، ويشير الباحث إلى أنه يتم قاس نسبة التقارب في الدراسة التطبيقية بمتوسط إجمالي نسب التقارب بين صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية، ولمراعاة أثر التشابه في الدراسة التطبيقية تتم المقارنة بين المنشآت التي يكون بها أوجه التشابه المذكورة في النقطة.

(٧) التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية باعتبار ذلك ناتجاً عن التشابه من حيث كل من الإفصاح عن نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية، ويشير الباحث إلى أنه يتم قاس نسبة التقارب في الدراسة التطبيقية بمتوسط إجمالي نسب التقارب بين صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية، ولمراعاة أثر التشابه في الدراسة التطبيقية تتم المقارنة بين المنشآت التي يكون بها أوجه التشابه المذكورة في النقطة.

(٨) التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية باعتبار ذلك ناتجاً عن التشابه من حيث كل من الإفصاح عن نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية، ويشير الباحث إلى أنه يتم قاس نسبة التقارب في الدراسة التطبيقية بمتوسط إجمالي نسب التقارب بين صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية، ولمراعاة أثر التشابه في الدراسة التطبيقية تتم المقارنة بين المنشآت التي يكون بها أوجه التشابه المذكورة في النقطة.

ويتم قياس قابلية القوائم المالية للمقارنة بالمعادلة التالية:

$$FSC = Fcs_1 + Fcs_2 + Fcs_3 + Fcs_4 + Fcs_5 + Fcs_6 + Fcs_7 + Fcs_8.$$

حيث:

FSC: قابلية القوائم المالية للمقارنة.

Fcs₁: التقارب بين نسبة كل مجموعة فرعية إلى المجموعة الرئيسية التي تنتمي إليها.

Fcs₂: التقارب بين نسبة كل صنف من أصناف المخزون آخر المدة إلى إجمالي قيمة مخزون آخر المدة.

Fcs₃: التقارب بين نسبة إهلاك الأصل الثابت إلى تكلفة هذا الأصل.

Fcs₄: التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول

- Fcs5: التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي أو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية .
- Fcs6: التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.
- Fcs7: التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.
- Fcs8: التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.
- ٨ / ٥ / ١ / ٤ : قياس المتغير التابع والذي يتمثل في قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية، ويقوم الباحث بقياس ذلك المتغير في الدراسة التطبيقية باعتباره دالة في المتغيرات التالية:

(١) اتجاه القدرة الإيرادية للمنشأة: يتم قياسه في الدراسة التطبيقية باتجاه معدل النمو في الإيرادات باعتباره ناتجاً عن قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول، ويتم التعبير عن هذا الاتجاه خلال سنوات الدراسة بمتغير وهمي يأخذ الرقم واحد في حالة الاتجاه التصاعدي لمعدل النمو في الإيرادات، بينما يأخذ الرقم صفر في حالة الاتجاه التنازلي لهذا المعدل، ولمراعاة أثر القابلية للمقارنة يتم في الدراسة التطبيقية مقارنة المنشآت التي يتوافر فيها وجه المقارنة في هذه النقطة.

(٢) اتجاه قدرة المنشأة على تحقيق الربح: يتم قياس هذا الاتجاه في الدراسة التطبيقية باتجاه صافي الربح بعد الضرائب باعتباره ناتجاً عن قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث كل من التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول، والتقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي أو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام، ويتم التعبير عن هذا الاتجاه خلال سنوات الدراسة بمتغير وهمي يأخذ الرقم واحد في حالة الاتجاه التصاعدي لصافي الربح بعد الضرائب، بينما يأخذ الرقم صفر في حالة الاتجاه التنازلي له، ولمراعاة أثر القابلية للمقارنة في الدراسة التطبيقية بين المنشآت التي يكون بها أوجه التشابه المذكورة في النقطة، ولمراعاة أثر القابلية للمقارنة يتم في الدراسة التطبيقية مقارنة المنشآت التي يتوافر فيها وجه المقارنة في هذه النقطة.

(٣) اتجاه كفاءة الاستثمار: يتم قياس هذا الاتجاه في الدراسة التطبيقية باتجاه نسبة صافي التدفقات النقدية من الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية باعتباره ناتجاً عن قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية، ولمراعاة أثر القابلية للمقارنة يتم في الدراسة التطبيقية مقارنة المنشآت التي يتوافر فيها وجه المقارنة في هذه النقطة.

ويتم التعبير عن هذا الاتجاه خلال سنوات الدراسة بمتغير وهمي يأخذ الرقم واحد في حالة الاتجاه التصاعدي لصافي الربح بعد الضرائب، بينما يأخذ الرقم صفر في حالة الاتجاه التنازلي له.

(٥) اتجاه نمو المبيعات: يتم قياس هذا الاتجاه في الدراسة التطبيقية باتجاه نسبة صافي المبيعات باعتباره ناتجاً عن قابلية القوائم المالية للمقارنة من حيث التقارب بين نسبة كل صنف من أصناف المخزون آخر المدة إلى إجمالي قيمة مخزون آخر المدة باعتبار أن المخزون يمثل أحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية وله علاقة بالمبيعات، ويتم التعبير عن هذا الاتجاه خلال سنوات الدراسة بمتغير وهمي يأخذ الرقم واحد في حالة الاتجاه التصاعدي لصافي المبيعات، بينما يأخذ الرقم صفر في حالة الاتجاه التنازلي له، ولمراعاة أثر القابلية للمقارنة يتم في الدراسة التطبيقية مقارنة المنشآت التي يتوافر فيها وجه المقارنة في هذه النقطة.

ويتم قياس قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية بالمعادلة التالية:

$$FV = fv1 + fv2 + fv3 + X4.$$

FV: قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية.

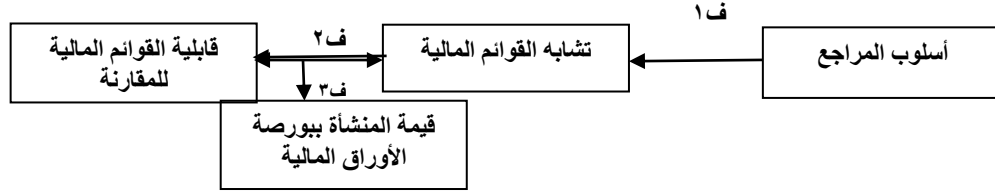
fv1: اتجاه القدرة الإيرادية للمنشأة .

fv2: اتجاه قدرة المنشأة على تحقيق الربح

fv3: اتجاه كفاءة الاستثمار.

fv4: اتجاه نمو المبيعات.

ويعبر الباحث عن نموذج البحث في الشكل التالي:



شكل (١) نموذج البحث. المصدر: من إعداد الباحث.

يتضح من الشكل رقم (١) أن تشابه القوائم المالية يتوسط العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وقابلية القوائم المالية للمقارنة حيث يؤثر تكاملها مع أوجه التشابه على قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية.

٨ / ٥ / ٢: أهداف الدراسة التطبيقية: يتم إجراء الدراسة التطبيقية بهدف اختبار التحقق الإحصائي لفروض البحث والتعرف على مدى إدراك مفردات عينة البحث لآثار أسلوب المراجع الخارجي على التكامل بين تشابه وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وانعكاس ذلك التكامل على قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية.

٨ / ٥ / ٣: مجتمع وعينة الدراسة وتجميع البيانات: يتمثل مجتمع الدراسة في الشركات المساهمة المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية مع الربط بينها وبين المراجع الخارجي الذي يقوم بمراجعة حسابات كل شركة وذلك خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢١، وقد تم اختيار تلك الشركات في ضوء المعايير التالية:

(١) أن تنتهي السنة المالية للشركة في نهاية ديسمبر من كل عام وذلك بغرض استبعاد أثر أي أحداث قد تؤثر على أسعار الأسهم لبعض الشركات دون البعض الآخر.

(٢) أن تكون الشركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية على مدار الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠٢١ وذلك لأن حساب قابلية القوائم المالية للمقارنة تطلب بيانات عن السنة محل الاختبار والسنوات الثلاثة السابقة لها بمعنى أن الفترات المطلوبة تسع سنوات.

(٣) أن تكون عملة التقرير هي الجنيه المصري، وأن يتضمن القطاع الذي تنتمي إليه شركات العينة شركتين على الأقل بعد استبعاد الشركات التي لا تنتهي قوائمها المالية في نهاية ديسمبر من كل عام وذلك لإمكانية المقارنة وتحديد التشابهات.

(٤) أن تتوافر البيانات عن الشركة خلال فترة الدراسة.

(٥) أن لا تنتمي الشركة إلى قطاعي البنوك والخدمات المالية لوجود قواعد تنظيمية خاصة بها والتي تنعكس على المعلومات الواردة بالتقارير المالية.

(٦) أن تكون الشركة مقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية خلال فترة الدراسة.

وبعد تطبيق المعايير السابقة تم اختيار عينة بلغ عدد مفرداتها ٤٠ شركة بإجمالي ٢٤٠ مشاهدة (٤٠ شركة × ٦ سنوات)، ويوضح الجدول رقم (١) القطاعات التي تم إجراء الدراسة التطبيقية على البيانات الخاصة بها:

جدول (١): قطاعات الدراسة التطبيقية. المصدر من إعداد الباحث.

| القطاع | عدد الشركات | النسبة |
|----------------------|-------------|--------|
| الاتصالات | ٧ | ١٧,٥ % |
| الأغذية | ٧ | ١٧,٥ % |
| الأدوية | ٧ | ١٧,٥ % |
| التشييد ومواد البناء | ٧ | ١٧,٥ % |
| منتجات منزلية | ٦ | ١٥ % |
| السياحة والترفيه | ٦ | ١٥ % |
| إجمالي | ٤٠ | ١٠٠ % |

٨ / ٥ / ٤ : أدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية: لاختبار فروض البحث التي تعكس تحليل آثار أسلوب المراجع الخارجي على التكامل بين تشابه وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية المصرية حصل الباحث على البيانات اللازمة لإجراء الدراسة التطبيقية من التقرير السنوي للشركات وما يتضمنه من تقرير المراجعة والقوائم المالية السنوية وما تتضمنه من إيضاحات متممة لها، كما حصل الباحث على بيانات الدراسة التطبيقية من موقع البورصة المصرية <https://www.egx.com.eg/ar/homepage-as-info/countries/e>، وموقع مصر لنشر المعلومات <https://www.mubasher-> وموقع معلومات مباشر <https://www.egidegypt.com/arabi/c> وذلك عن الفترة من عام ٢٠١٣ حتى عام ٢٠٢١

٨ / ٥ / ٥ : التحليل الإحصائي الأساسي ونتائج اختبار الفروض: قام الباحث بإجراء التحليل الأساسي لاختبار الفروض التي تعكس تحليل آثار أسلوب المراجع الخارجي على التكامل بين تشابه وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية المصرية وذلك في الشركات المساهمة المصرية المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية مع الربط بينها وبين المراجع الخارجي الذي يقوم بمراجعة حسابات كل شركة خلال الفترة من عام ٢٠١٦ حتى عام ٢٠٢١ وذلك كما يلي:

٨ / ٥ / ٥ / ١: توصيف عينة البحث واختبار صلاحية البيانات للتحليل: توصل الباحث إلى تحديد بعض سمات مفردات عينة البحث وشكل التوزيع لمتغيرات عينة البحث يتم ذلك من خلال استخدام المقاييس الإحصائية الوصفية (المتوسط الحسابي – الوسيط – الانحراف المعياري) كما بالجدول رقم (١) بملحق البحث، حيث يشير هذا الجدول إلى ما يلي:

(١) يتمثل المؤشر الأقل قيمة في معامل الاختلاف في مؤشرات الفرض الأول في المؤشر كود ٨٠/١، ثم المؤشر كود ٧٥/١، يليه المؤشر كود ٨٦/١، يليه المؤشر كود ٤١/١، يليه المؤشر كود ٦٧/١، مما يعني أن أكثر المؤشرات أهمية من حيث التأثير على العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي (كمتغير مستقل) وتشابه القوائم المالية المشتركة (كمتغير تابع) يتم ترتيبها كما يلي:

أ- تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام، ونصيب السهم العادي من الأرباح دون ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط.

ب- تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية مع كون مكتب المراجعة كبير الحجم.

ج- تشابه القوائم المالية من حيث وجود عمود للمقارنة مع اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي.

د- شكل عرض القوائم المالية (تقرير أم حساب) وتقديم تقرير المراجعة دون تأخير (أول مايو).

هـ- تشابه القوائم المالية من حيث توضيح كيفية إجراء التقديرات المحاسبية مع كون مكتب المراجعة كبير الحجم.

(٢) يمثل المؤشر الأقل قيمة في معامل الاختلاف في مؤشرات الفرض الثاني في المؤشر كود ٢/٢، ثم المؤشر كود ١/٢، يليه المؤشر كود ٣/٢، يليه المؤشر كود ٧/٢، يليه المؤشر كود ٤/٢١، مما يعني أن أكثر المؤشرات أهمية من حيث التأثير على العلاقة بين تشابه القوائم المالية (كمتغير مستقل) وقابليته للمقارنة (كمتغير تابع) يتم ترتيبها كما يلي:

أ- التقارب بين نسبة كل صنف من أصناف المخزون آخر المدة إلى إجمالي قيمة مخزون آخر المدة.

ب- التقارب بين نسبة كل مجموعة فرعية إلى المجموعة الرئيسية التي تنتمي إليها.

ج- التقارب بين نسبة إهلاك الأصل الثابت إلى تكلفة هذا الأصل.

د- التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.

هـ- التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول.

(٣) يمثل المؤشر الأقل قيمة في معامل الاختلاف في مؤشرات الفرض الثالث في المؤشر كود ٤/٣، ثم المؤشر كود ٣/٣، يليه المؤشر كود ٢/٣، يليه المؤشر كود ١/٣، مما يعني أن أكثر المؤشرات أهمية من حيث التأثير على العلاقة بين التكامل بين تشابه القوائم المالية المشتركة وتكاملها (كمتغير مستقل) وقيمة المنشأة ببورصة القوائم المالية المصرية (كمتغير تابع) يتم ترتيبها كما يلي:

أ- اتجاه نمو المبيعات.

ب- اتجاه نسبة صافي التدفقات النقدية من الاستثمار: إجمالي صافي التدفقات النقدية.

ج- اتجاه صافي الربح بعد الضرائب.

د- اتجاه معدل النمو في الإيرادات.

٨ / ٥ / ٥ / ٢: قياس مدى صلاحية البيانات للتحليل الإحصائي: يتم قياس تلك الصلاحية من خلال إجراء اختبار jarque – Bera لقياس اعتدالية مؤشرات البحث حيث أنه إذا كانت p value أكبر من ٠,٠٥ دل ذلك على اعتدالية التوزيع لمؤشر القياس، ويوضح الجدول رقم (١) بملحق البحث ما يلي:

أ- بالنسبة للمؤشرات التي تعكس الفرض الأول (كود من ١ حتى ٨٤) أوضح الجدول عدم اعتدالية توزيع بعض المؤشرات والتي تقل فيها قيمة $p - value$ عن ٠,٠٥ مثل المؤشرات أكواد ١/١، ٢/١، ٤/١، ٥/١، ٨٣/١ وذلك بمستوى معنوية أقل من ٠,٠٥.

وفي المقابل يوضح الجدول رقم (١) بملاحق البحث اعتدالية توزيع المؤشرات والتي تزيد فيها قيمة $p - value$ عن ٠,٠٥ مثل المؤشرات أكواد ٣/١، ١٠/١، ٨٤/١ وذلك بمستوى معنوية أقل من ٠,٠٥. ٣ / ٥ / ٦ / ٨: اختبار التحقق الإحصائي لفروض البحث: استخدم الباحث لاختبار صحة فروض البحث نماذج السلاسل الزمنية المقطعية والتي تتضمن نموذج التأثيرات الثابتة $fixed\ effects\ model$ والذي يحدد طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في الفرض كما يقيس نسبة تأثير المتغير المستقل والمتغير التابع، ونموذج التأثيرات العشوائية $random\ effects\ model$ والذي يحدد طبيعة العلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع في الفرض كما يقيس نسبة تأثير المتغير المستقل والمتغير التابع، واختبار $Hausman$ والذي يحدد أي من النموذجين السابقين أفضل في التنبؤ بالعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع (حافظ، ٢٠١٩)، ويتم اختبار التحقق الإحصائي لفروض البحث باستخدام تلك النماذج كما يلي:

١ / ٣ / ٥ / ٥ / ٨: اختبار التحقق الإحصائي للفرض الأول والذي يعكس العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي (كمتغير مستقل) وتشابه القوائم المالية (كمتغير تابع)، ويتم اختبار تحقق هذا الفرض كما يلي: أ- باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة: يقوم هذا النموذج على أنه إذا كانت قيمة المتغير المستقل أقل من ٠,٠٥ فإن هناك تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع وقبول الفرض البديل، أما إذا كانت قيمة المتغير المستقل أكبر من ٠,٠٥ فإنه ليس هناك تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع وقبول الفرض العدم، ويوضح جدول (٢) بملاحق البحث أن قيمة المتغير المستقل هي ٠,٠٠٨١ فإنه يستنتج وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية وقبول الفرض البديل.

كما يوضح الجدول رقم (٢) أن قيمة $R - square$ هي ٠,٠٧٨٢٠٢ بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة ٧,٨٢% من التغير الكلي في المتغير التابع، ويرجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن متغيرات النموذج، أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن نموذج التأثيرات الثابتة.

وبإجراء اختبار $Durbin - Watson\ test$ لقياس الارتباط الذاتي بين الأخطاء $Autocorrelation$ أوضح الجدول رقم (٢) أن القيمة المحسوبة ٢,٠٢٣٦٠٩ الحدين (١,٦٤، ١,٧) أي تقع خارج الحد الأعلى مما يعني قبول فرض العدم بعدم وجود ارتباط تسلسلي بين بواقي النموذج.

وباستخدام اختبار $pesaran$ والذي يعكس قياس ارتباط البواقي داخل الشركات محل الدراسة التطبيقية، ويقوم هذا الاختبار على أنه إذا كانت قيمة $p - value$ أكبر من ٠,٠٥ فإن ذلك يعني قلة الأخطاء وليس هناك ارتباط بين البواقي والعكس صحيح، ويوضح الجدول رقم (٢) بملاحق البحث أن قيمة $p - value$ هي ٦٨,٣٥١٢ ويعني ذلك عدم وجود ارتباط بين بواقي الشركات وقوة النموذج في التنبؤ بالعلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية.

ب- باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية: يقوم هذا النموذج على أنه إذا كانت قيمة المتغير المستقل أقل من ٠,٠٥ فإن هناك تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع وقبول الفرض البديل، أما إذا كانت قيمة المتغير المستقل أكبر من ٠,٠٥ فإنه ليس هناك تأثير معنوي للمتغير المستقل على المتغير التابع وقبول الفرض العدم، ويوضح الجدول رقم (٣) بملاحق البحث أن قيمة المتغير المستقل هي ٧,٤١ فإنه يستنتج وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية.

كما يوضح الجدول رقم (٣) أن قيمة R – square هي ٧٤,١٣ بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة ٤٧,١٣ % من التغير الكلي في المتغير التابع، ويرجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في المعادلة، أو ربما لعدم إدراج متغيرات مستقلة أخرى كان من المفروض إدراجها ضمن متغيرات النموذج، أو لاختلاف طبيعة نموذج الانحدار عن نموذج التأثيرات الثابتة.

وباستخدام اختبار pesaran والذي يعكس قياس ارتباط البواقي داخل الشركات محل الدراسة التطبيقية، ويقوم هذا الاختبار على أنه إذا كانت قيمة p-value أكبر من ٠,٠٥ فإن ذلك يعني قلة الأخطاء وليس هناك ارتباط بين البواقي والعكس صحيح، ويوضح الجدول رقم (٣) بملاحق البحث أن قيمة p-value هي ٠,٧٥١٧٧ ويعني ذلك عدم وجود ارتباط بين بواقي الشركات وقوة النموذج في التنبؤ بالعلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية.

ج- باستخدام اختبار Hausman: يستخدم هذا الاختبار لتحديد أي من النموذجين السابقين أفضل في التنبؤ بالعلاقة بين المتغير المستقل والمتغير التابع، ويقوم هذا الاختبار على أنه إذا كانت p-value أقل من ٠,٠٥ فإنه يتم الاعتماد على نتائج نموذج التأثيرات الثابتة، أما إذا كانت تلك القيمة أكبر من ٠,٠٥ فإنه يتم الاعتماد على نتائج نموذج التأثيرات العشوائية، ويوضح الجدول رقم (٣) بملاحق البحث أن قيمة p-value هي ٠,٧٥١٧٧ أي أقل من ٠,٠٥ فإنه يتم الاعتماد على نتائج نموذج التأثيرات العشوائية والتي تشير إلى قبول الفرض البديل بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية.

٥ / ٥ / ٣ / ٢: اختبار التحقق الإحصائي للفرض الثاني والذي يعكس العلاقة بين تشابه القوائم المالية (كمتغير مستقل) وقابليتها للمقارنة (كمتغير تابع)، ويتم اختبار تحقق هذا الفرض كما يلي:

أ- باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة: يوضح الجدول رقم (٤) بملاحق البحث أن قيمة المتغير المستقل هي - ٤,١٦ فإنه يستنتج وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة.

كما يوضح الجدول رقم (٤) بملاحق البحث أن قيمة R – square هي ٠,٢٣٢٧٩٧ بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة ٢٣,٢٨ % من التغير الكلي في المتغير التابع، وبإجراء اختبار Durbin – Watson test لقياس الارتباط الذاتي بين الأخطاء Autocorrelation أوضح الجدول رقم (٤) أن القيمة المحسوبة ١,٦٤٨١١٧٩ وهي تقع بين (١,٧، ١,٦٤) أي تقع داخل الحد الحدين مما يعني قبول الفرض البديل بوجود ارتباط تسلسلي بين بواقي النموذج.

وباستخدام اختبار pesaran والذي يعكس قياس ارتباط البواقي داخل الشركات محل الدراسة التطبيقية، ويوضح الجدول رقم (٤) بملاحق البحث أن قيمة p-value هي ٦٨,٢٤٣٤ ويعني ذلك عدم وجود ارتباط بين بواقي الشركات وقوة النموذج في التنبؤ بالعلاقة بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة.

ب- باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية: حيث أن كانت قيمة المتغير المستقل هي - ٢,٠١ فإنه يستنتج وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، ويوضح الجدول رقم (٥) بملاحق البحث أن قيمة R – square هي ٠,٥٨٨٣٧١ بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة ٥٨,٨٤ % من التغير الكلي في المتغير التابع.

وباستخدام اختبار pesaran والذي يعكس قياس ارتباط البواقي داخل الشركات محل الدراسة التطبيقية، ويوضح الجدول رقم (٥) بملاحق البحث أن قيمة p-value هي ٠,٤٠١ ويعني ذلك عدم وجود ارتباط بين بواقي الشركات وقوة النموذج في التنبؤ بالعلاقة بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة.

ج- باستخدام اختبار Hausman: يوضح الجدول رقم (٥) بملاحق البحث أن قيمة كانت قيمة p-value هي ٠,٩٥٣٠٢ أي أكبر من ٠,٠٥ فإنه يتم الاعتماد على نتائج نموذج التأثيرات العشوائية والتي تشير إلى قبول الفرض البديل بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة. ٥ / ٥ / ٣ / ٣: اختبار التحقق الإحصائي للفرض الثالث والذي يعكس العلاقة بين التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة (كمتغير مستقل) وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية (كمتغير مستقل)، ويتم اختبار تحقق هذا الفرض كما يلي:

أ- باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة: يوضح الجدول رقم (٦) بملاحق البحث أن قيمة المتغير المستقل هي - ٨,٩٨ فإنه يستنتج وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية، ويوضح الجدول رقم (٦) بملاحق البحث أن قيمة R – square هي ٨٩,٠٥١١ بمعنى أن المتغير المستقل يفسر نسبة ٨٩,٠٥١ % من التغير الكلي في المتغير التابع.

وباستخدام اختبار pesaran والذي يعكس قياس ارتباط البواقي داخل الشركات محل الدراسة التطبيقية، ويوضح الجدول رقم (٦) بملاحق البحث أن قيمة p-value هي ٠,٠١٥ ويعني ذلك وجود ارتباط بين بواقي الشركات وقوة النموذج في التنبؤ بالعلاقة بين التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة وقيمة المنشأة بالبورصة.

ب- باستخدام نموذج التأثيرات العشوائية: يوضح الجدول رقم (٧) بملاحق البحث أن قيمة المتغير المستقل هي - ١,٣١ فإنه يستنتج وجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية.

وباستخدام اختبار pesaran والذي يعكس قياس ارتباط البواقي داخل الشركات محل الدراسة التطبيقية، ويوضح الجدول رقم (٧) بملاحق البحث أن قيمة p-value هي ٥٥,٥٤٩٤ ويعني ذلك عدم وجود ارتباط بين بواقي الشركات وقوة النموذج في التنبؤ بالعلاقة بين التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة وقيمة المنشأة بالبورصة

ج- باستخدام اختبار Hausman: وحيث أن قيمة p-value هي ١,٤٠٨ أي أكبر من ٠,٠٥ فإنه يتم الاعتماد على نتائج نموذج التأثيرات الثابتة والتي تشير إلى قبول الفرض البديل بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية.

٥ / ٥ / ٣ / ٤: اختبار التحقق الإحصائي لفروض البحث باستخدام اختبار kendall's tau كما يلي:
(١) يشير الجدول رقم (١١) بملاحق البحث إلى وجود ارتباط بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية، وهو من نوع طردي ضعيف قيمته ٠,٢٣٤٥٦٧٥١، ولكن ارتباط معنوي حيث أن قيمة p – value أقل من ٠,٠٥

(٢) يشير الجدول رقم (١١) بملاحق البحث إلى وجود ارتباط بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، وهو من نوع طردي ضعيف جداً قيمته ٠,١٠١٤٧٩٥٤، ولكن ارتباط معنوي حيث أن قيمة p – value أقل من ٠,٠٥

(٣) يشير الجدول رقم (١١) بملاحق البحث إلى وجود ارتباط بين التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية، وهو من نوع طردي ضعيف جداً قيمته ٠,٣٠٦٣٠٥٣٠، ولكن ارتباط غير معنوي حيث أن قيمة p – value أكبر من ٠,٠٥

٨ / ٥ / ٥ / ٤ : اختبار الارتباط بين متغيرات فروض البحث: يوضح الجدول رقم (٨) بملاحق البحث علاقات الارتباط بين متغيرات الفرضين الأول والثاني كما يلي:

(١) تأتي العلاقة بين المتغير كود ١/١ والمتغير كود ٧/١ في المرتبة الأولى من حيث التأثير على العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي قوي قيمته ٠,٩٢٣، بما يعني أن توحيد أسلوب المراجع الخارجي الناتج عن توحيد المراجع الخارجي الرئيسي يترتب عليه تشابه القوائم المالية من حيث ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة، وثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة.

(٢) تأتي العلاقة بين المتغير كود ٢/٢ والمتغير كود ٧/١ في المرتبة الثانية من حيث التأثير على أسلوب المراجع والتكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة حيث يوجد بينهما ارتباط طردي قوي قيمته ٠,٨٩٣، بما يعني أن توحيد أسلوب المراجع الخارجي يترتب عليه تحقيق التكامل بين تشابه القوائم المالية من حيث ثبات طريقة حساب الإهلاك وقابليتها للمقارنة التقارب بين نسبة إهلاك الأصل الثابت إلى تكلفة هذا الأصل.

(٣) تأتي العلاقة بين المتغير كود ١/١ والمتغير كود ٣/١ في المرتبة الثالثة من حيث التأثير على أسلوب المراجع وتشابه القوائم المالية حيث يوجد بينهما ارتباط طردي قوي قيمته ٠,٨٧١، بما يعني أن توحيد أسلوب المراجع الخارجي مع كونه من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى يترتب عليه تشابه القوائم المالية من حيث ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة.

(٤) تأتي العلاقة بين المتغير كود ١/١ والمتغير كود ٧/١ في المرتبة الرابعة من حيث التأثير على أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية حيث يوجد بينهما ارتباط طردي قوي قيمته ٠,٨٤٧، بما يعني أن توحيد أسلوب المراجع الخارجي يترتب عليه تشابه القوائم المالية من حيث ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة.

(٥) تأتي العلاقة بين المتغير كود ٩/١ والمتغير كود ٧/١ في المرتبة الخامسة من حيث التأثير على أسلوب المراجع الخارجي وكونه من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو المشاركة لها وتشابه القوائم المالية حيث يوجد بينهما ارتباط طردي قوي قيمته ٠,٨٢٤، بما يعني أن أسلوب المراجع الخارجي وكونه من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو المشاركة لها يترتب عليه تشابه القوائم المالية من حيث ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة.

(٦) تأتي العلاقة بين المتغير كود ٣/١ والمتغير كود ٧/٢ في المرتبة السابعة من حيث التأثير على أسلوب المراجع الخارجي والتكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة حيث يوجد بينهما ارتباط طردي متوسط قيمته ٠,٧٧٨٣، بما يعني أن أسلوب المراجع الخارجي وكونه من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو المشاركة لها يترتب عليه التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية .

(٨) تأتي العلاقة بين المتغير كود ٣/٢ والمتغير كود ٦/٢ في المرتبة الثامنة من حيث التأثير على أسلوب المراجع الخارجي والتكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة حيث يوجد بينهما ارتباط طردي متوسط قيمته ٠,٧١٤٥، بما يعني أن أسلوب المراجع الخارجي يترتب عليه التقارب بين نسبة إهلاك الأصل

الثابت إلى تكلفة هذا الأصل، ونسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.

ويوضح الجدول رقم (٩) بملاحق البحث علاقات الارتباط بين متغيرات الفرض الأول كما يلي:

(١) تأتي العلاقة بين المتغير كود ١/١ والمتغير كود ١١/١ في المرتبة الأولى من حيث التأثير على العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي قوي قيمته ٠,٩٢٣١، بما يعني أن توحيد أسلوب المراجع الخارجي مع ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة يترتب عليه تشابه القوائم المالية من حيث ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة.

(٢) تأتي العلاقة بين المتغير كود ١/١ والمتغير كود ٦٩/١ في المرتبة الثانية من حيث التأثير على العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي قوي قيمته ٠,٨٧٨٢، بما يعني أن توحيد أسلوب المراجع الخارجي يترتب عليه تشابه القوائم المالية من حيث تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية.

(٣) تأتي العلاقة بين المتغير كود ١/١ والمتغير كود ٥/١ في المرتبة الثالثة من حيث التأثير على العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي متوسط قيمته ٠,٧٦٤٩، بما يعني أن توحيد أسلوب المراجع الخارجي الناتج عن توحيد المراجع الرئيسي مع ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة يترتب عليه تشابه القوائم المالية من حيث ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة.

(٤) تأتي العلاقة بين المتغير كود ٥/١ والمتغير كود ٣٣/١ في المرتبة الرابعة من حيث التأثير على العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي متوسط قيمته ٠,٧٣٢٥، بما يعني أن أسلوب المراجع الخارجي ممثلاً في ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة يترتب عليه تشابه القوائم المالية من حيث ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة الإشارة إلى البدائل المحاسبية التي تم في ضوئها قياس كل عنصر من عناصر القوائم المالية أو في قياس مجموعة عناصر معينة مع توحيد المراجع الخارجي الرئيسي.

(٥) تأتي العلاقة بين المتغير كود ٥/١ والمتغير كود ١٨/١ في المرتبة الخامسة من حيث التأثير على العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي متوسط قيمته ٠,٦٤٤١، بما يعني أن أسلوب المراجع الخارجي ممثلاً في ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة يترتب عليه تشابه القوائم المالية من حيث ثبات نسبة إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول.

(٦) تأتي العلاقة بين المتغير كود ١١/١ والمتغير كود ٧١/١ في المرتبة السادسة من حيث التأثير على العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي متوسط قيمته ٠,٦٣٨٢، بما يعني أن أسلوب المراجع الخارجي ممثلاً في ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة يترتب عليه تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية.

(٧) تأتي العلاقة بين المتغير كود ١١/١ والمتغير كود ٨٣/١ في المرتبة السابعة من حيث التأثير على العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي متوسط قيمته ٠٠,٦٠١١، بما يعني أن أسلوب المراجع الخارجي ممثلاً في ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة يترتب عليه تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن حركة الأصول الثابتة خلال العام.

ويوضح الجدول رقم (١٠) بملاحق البحث علاقات الارتباط بين متغيرات الفرضين الأول والثالث كما

يلي:

(١) تأتي العلاقة بين المتغير كود ٣/١ والمتغير كود ٢/٣ في المرتبة الأولى من حيث التأثير على العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية المصرية، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي قوي قيمته ٠٠,٨٢٧٤، بما يعني أن أسلوب المراجع الخارجي وكونه من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو المشاركة لها يؤثر على قيمة المنشأة بالبورصة من حيث اتجاه الأرباح المحققة.

(٢) تأتي العلاقة بين المتغير كود ١/١ والمتغير كود ٢/٣ في المرتبة الثانية من حيث التأثير على العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية المصرية، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي قوي قيمته ٠٠,٨٠١٢، بما يعني أن أسلوب المراجع الخارجي وكونه من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو المشاركة له تأثير على قيمة المنشأة بالبورصة من حيث اتجاه الأرباح المحققة.

(٣) تأتي العلاقة بين المتغير كود ٣/١ والمتغير كود ١/٣ في المرتبة الثالثة من حيث التأثير على العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية المصرية، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي متوسط قيمته ٠٠,٧٩٤٣، بما يعني أن كون المراجع الخارجي من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو المشاركة لها له تأثير على قيمة المنشأة بالبورصة من حيث اتجاه معدل نمو الإيرادات.

(٤) تأتي العلاقة بين المتغير كود ٧/١ والمتغير كود ١/٣ في المرتبة الرابعة من حيث التأثير على العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية المصرية، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي متوسط قيمته ٠٠,٧٧٤٤، بما يعني أن توحيد المراجع الخارجي له تأثير على قيمة المنشأة بالبورصة من حيث اتجاه نمو الإيرادات.

(٥) تأتي العلاقة بين المتغير كود ٢٥/١ والمتغير كود ٢/٣ في المرتبة الخامسة من حيث التأثير على العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية المصرية، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي متوسط قيمته ٠٠,٧٢١٣، بما يعني أن أسلوب المراجع الخارجي يترتب عليه تشابه القوائم المالية من حيث ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية مع عدم اختلاف النظم المحاسبية؛ وبالتالي التأثير على قيمة المنشأة بالبورصة من حيث اتجاه معدل الأرباح المحققة.

(٦) تأتي العلاقة بين المتغير كود ٧٩/١ والمتغير كود ٣/٣ في المرتبة السادسة من حيث التأثير على العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية المصرية، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي متوسط قيمته ٠٠,٦٣٥٠، بما يعني أن تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام، ونصيب السهم العادي من الأرباح مع ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط

يؤثر على قيمة المنشأة بالبورصة في شكل اتجاه نسبة صافي التدفقات النقدية من الاستثمار: إجمالي صافي التدفقات النقدية.

(٧) تأتي العلاقة بين المتغير كود ٨٠/١ والمتغير كود ٤/٣ في المرتبة السابعة من حيث التأثير على العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية المصرية، حيث يوجد بينهما ارتباط طردي متوسط قيمته ٠,٦٢٠١، بما يعني أن تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام، ونصيب السهم العادي من الأرباح مع ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط يؤثر على قيمة المنشأة بالبورصة في شكل اتجاه معدل نمو المبيعات.

٨ / ٦: نتائج البحث والاجابة عن أسئلته:

استهدف البحث تحليل آثار أسلوب المراجع الخارجي على التكامل بين تشابه وقابلية القوائم المالية للمقارنة، وانعكاس ذلك على قيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية المصرية وذلك من خلال دراسة نظرية وتطبيقية، وقد تبلورت مشكلة البحث في مجموعة من التساؤلات أمكن الاجابة عليها على النحو التالي:

التساؤل الأول: ما هي طبيعة العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية، وتم اختبار مؤشرات الفرض الأول والذي يتعلق بهذا التساؤل، وتعكس تلك المؤشرات العلاقة بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية، وكانت نتيجة اختبار هذا الفرض هي قبول فرض العدم والذي يقضي بقبول الفرض البديل بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين أسلوب المراجع الخارجي وتشابه القوائم المالية.

التساؤل الثاني: يتعلق بطبيعة العلاقة بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة، وكانت نتيجة اختبار هذا الفرض قبول الفرض البديل بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة.

التساؤل الثالث: يتعلق بطبيعة العلاقة بين التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية، وكانت نتيجة اختبار هذا الفرض قبول الفرض البديل بوجود علاقة معنوية ذات دلالة إحصائية بين التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة وقيمة المنشأة ببورصة الأوراق المالية.

كما توصل البحث من خلال الدراسة النظرية والتطبيقية إلى النتائج التالية:

(١) يؤثر أسلوب المراجع الخارجي في تشابه القوائم المالية سواء التشابه من حيث القياس أو التشابه من حيث الإفصاح، وأن زيادة التشابه يترتب عليه زيادة قابلية القوائم المالية للمقارنة، وأن التكامل بين تشابه القوائم المالية وقابليتها للمقارنة يؤثر على قيمة المنشأة ببورصة القوائم المالية.

(٢) تتمثل أهم متغيرات أو مقومات تدعيم آثار أسلوب المراجع الخارجي على تشابه القوائم المالية فيما يلي:

أ- ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط أو توقيعه على تقرير المراجعة.

ب ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص أو توقيعه على تقرير المراجعة.

ج- توحيد النظم المحاسبية والتي يترتب عليها توحيد طريقة الإفصاح في القوائم المالية.

(٣) تتمثل أهم صور تحقيق التشابه من حيث القياس فيما يلي:

أ- التشابه من حيث ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة كأحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية.

ب- التشابه من حيث ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة كأحد عناصر الاستحقاقات الاختيارية:
ج- التشابه من حيث ثبات نسبة إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول ليعكس التشابه في قرارات الاستثمار.

(٤) تتمثل أهم صور تحقيق التشابه من حيث الإفصاح فيما يلي:

أ- التشابه من حيث طريقة العرض (شكل تقرير أو حساب).

ب- التشابه من حيث وجود عمود للمقارنة.

ج- التشابه من حيث ذكر أن الايضاحات المتممة للقوائم المالية تعتبر جزء مكمّل لها وتقرأ معها.

(٥) إن توحيد أسلوب المراجع الخارجي مع كونه من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى يترتب عليه تشابه القوائم المالية من حيث ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة، ومن حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية.

(٦) إن أسلوب المراجع الخارجي وكونه من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو المشاركة لها يترتب عليه ما يلي:

أ- تشابه القوائم المالية من حيث ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة.

ب- التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.

ج- التقارب بين نسبة إهلاك الأصل الثابت إلى تكلفة هذا الأصل، ونسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية.

(٧) إن توحيد أسلوب المراجع الخارجي مع ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط أو توقعه على تقرير المراجعة يترتب عليه ما يلي:

أ- تشابه القوائم المالية من حيث ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة.

ب- ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة، والإفصاح عن حركة الأصول الثابتة خلال العام، وكذلك ثبات نسبة إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمالي الأصول.

ج- الإشارة إلى البدائل المحاسبية التي تم في ضوئها قياس كل عنصر من عناصر القوائم المالية أو في قياس مجموعة عناصر معينة مع توحيد المراجع الخارجي الرئيسي.

د- الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية.

(٨) إن أسلوب المراجع الخارجي وكونه من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى أو المشاركة لها يؤثر على قيمة المنشأة بالبورصة من حيث ما يلي:

أ- اتجاه معدل الأرباح المحققة.

ب- اتجاه معدل نمو الإيرادات.

(٩) إن تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام، ونصيب السهم العادي من الأرباح مع ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط يؤثر على قيمة المنشأة بالبورصة في شكل اتجاه نسبة صافي التدفقات النقدية من الاستثمار: إجمالي صافي التدفقات النقدية.

(١٠) إن تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام، ونصيب السهم العادي من الأرباح مع ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط يؤثر على قيمة المنشأة بالبورصة في شكل نمو المبيعات.

٨ / ٧: توصيات البحث:

يوصي الباحث في نهاية البحث بما يلي:

(١) ينبغي أن يكون اختيار لجنة المراجعة مكتب المراجعة للتعاقد معه في ضوء عدة عوامل أهمها ما يلي:

أ- حجم مكتب المراجعة.

ب- خبرة مكتب المراجعة.

ج- سمعة مكتب المراجعة.

د- تخصص المراجع في صناعة العميل.

(٢) ينبغي دراسة أثر أسلوب المراجع الخارجي على تشابه القوائم المالية للوقوف على الأثر على قابلية القوائم المالية للمقارنة.

٨ / ٨: مجالات البحث المستقبلية:

يعتقد الباحث بجدوى توجيه البحوث المستقبلية في المراجعة نحو الموضوعات التي تعكس قياس أثار التكامل بين خاصيتين من خصائص جودة المعلومات المحاسبية على موثوقية القوائم المالية أو على قرارات الاستثمار.

قائمة المراجع:

المراجع العربية:

- (١) الحوشي، محمد محمود، (٢٠٢٠)، العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وتكلفة التمويل بالملكية والأثر المعدل لتفعيل مدخل المراجعة المشتركة على هذه العلاقة دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، جامعة الاسكندرية، كلية التجارة، المجلد الرابع، العدد الثاني، مايو.
- (٢) الصاوي، عفت أبو بكر محمد، (٢٠١٩)، " أثر قابلية القوائم المالية للمقارنة على ممارسات إدارة الأرباح: دراسة تطبيقية على الشركات المصرية المسجلة في بورصة الأوراق المالية في الفترة من ٢٠١٦ - ٢٠١٩"، مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد الأول.
- (٣) جمعة، محمد خميس طاب، (٢٠٢٠)، " أثر الإفصاح الاختياري عن شريك المراجعة على جودة المراجعة دليل تطبيقي من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، E- mail address: mohzaytoun@com.dmu-edu
- (٤) علي، عايدة محمد مصطفى، (٢٠٢٢)، " العلاقة بين قابلية القوائم المالية للمقارنة وأتعب المراجعة: الدور المعدل لسمات منشآت مراقب الحسابات و عميله - دليل من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية، المجلد السادس، العدد الأول، يناير.

المراجع الأجنبية:

- (1) Abbott , Lawrence and Others , (2019) , " What's in a Name ? The impact of U.S. Audit Partner Identification on Going Concern Audit Report Modifications ' , abbott@uwm.edu.
- (2) Al-Dmour , Ahmed Hani and Others , (2018) , " The Impact of the Quality of Financial Reporting on Non Financial Business Performance and The Role of Organizations Demographic 's Attributes (Type , Size and Experience) " , Academy of Accounting and Financial Studies Journal , Vol. 22 , No. 1 , March.
- (3) Arief , Kusiyah , (2017) , " The Determinants of Firm Value on Commercial Banks in Indonesia " , Journal of Engineering and Applied Sciences , Vol. 12 , No. 2.
- (4) Bahrini , Syintia and Others , (2021) , " Determinants of Firm Value: A case Study of The food and Beverage Sector in Indonesia " , Journal of Asian Finance , Economics and Business , Vol. 8 , No. 6.
- (5) Baugh , Matthew and Others , (2021) , " Audit Firm and Audit Partner Style in Non – Big 4 Firms " , available at: <https://ssrn.com/abstract=3775111>.
- (6) Brown , Stephen and Others , (2021) , " Financial Statement Disimilarity and SEC Secirity " , Stephen.v.brown@vconn.edu

-
-
- (7) Cao , Qiang and Others , (2016) , " Auditor Flow and Financial Statement Comparability: Evidence from Audit Firm Mergers in China " , China Journal of Accounting Studies , Sept.
- (8) Chircop , J. and Others , (2016) , " Accounting Comparability and Corporate Innovative Efficiency " , <http://ssrn.com/abstract=2810448>.
- (9) Choi , J. and Others , (2018) , " Financial Statement Comparability and the Informativness of Stock Prices about Future Earnings " , <http://ssrn.com/abstract=2337571>.
- (10) Dayer , Travis A. and Others , (2020) , " Disclosure Similarity and Future Stock Return Comovement " , Fisher College of Business for Financial Support , Dec..
- (11) Doorasamy , Mishelle , (2021) , " Capital Structure , Firm Value and Managerial Ownership: Evidence from East African Countries " , Investment management and Financial Innovations Journal , Vol. a8 , No. 1 , March.
- (12) Endri , Endri and Fathony , Moch , (2019) , " Determinants of Firm's Value: Evidence from Financial Industry ' , Management Science Letters , August.tv
- (13) Francis , Jere R. and Others , (2014) , " Auditor Style and Financial Statement Comparability " , The Accounting Review , Vol. 89 , No. 2.
- (14) Gil , Soo Bae and Jae Eun Lee , (2019) , " Auditor Industry Specialization and Audit Pricing and Effort " , Auditing: A journal of Practice & Theory , Vol. 38 , No. 1.
- (15) Gross , C. and Perotti , P. , (2017) , " Output Based Measurements of Accounting Comparability: A survey of Empirical Proxies , Journal of Accounting Literature , Vol. 39 , No. 1.
- (16) Gupta , Aparna & Others , (2020) , " comparative Analysis of Temporal Long Text Similarity: Applicatin to Financial Documents " , gupta@rpi.edu
- (17) Herath , Siriyama K. and Albarqi , Norah , (2017) , " Financial Reporting Quality: A Literature Review " , International Journal of of Business , Management and Commerce , Vol. 2 , No. 2 , March.
- (18) Hu , Juncheng , (2021) , " Dark Side of Financial Statement Comparability: Evidence from Stock Price Synchronicity in a Culturally Tight Country " , Electronic Copy available at: <https://ssm.com/abstract=3905381>

-
-
- (19) Kim , J. and Others , (2016) , " Financial Statement Comparability and Expected Crash Risk " , Journal of Accounting and Economics , Vol. 61 , No. 2.
- (20) Komara , Acep and Others , (2019) , " Estimating The firm Value Based on Signaling Theory " , Advances in Economics , Business and Management Research. Vol. 123.
- (21) Lee , Jachong and Others , (2021) , " Voluntary Disclosure of Carbon Emission and Sustainable Existence of Firms: With a Focus on Human Resources of Internal Control System " , Journal of Sustainability , Vol. 13 , No. 4.
- (22) Li , liuchuang and Others , (2017) , " The effect of Engagement Auditors on Financial statement Comparability " , Xi'an University.
- (23) Johnston , Joseph A. and Zgang , Joseph H. (2021) , " Auditor Style and Financial Reporting Similarity " , Jurnal f Information Systems , Vol. 35 , No. 1 , Spring.
- (24) Lee , Jachong and Others , (2021) , " Voluntary Disclosure of Carbon Emission and Sustainable Existence of Firms: With a Focus on Human Resources of Internal Control System " , Journal of Sustainability , Vol. 13 , No. 4.
- (25) Li , Yiwei and Others , (2018) , " The Impact of Environmental , Social and Governance Disclosure on Firm Value the Role of CEO " , Henley Business School , University of Reading.
- (26) marta , Tache , (2021) , " Ris disclosure and Firm value: Evidence from the United Kingdom " , Central European Economic Journal , Vol. 8 , No. 55.
- (27) Moeljadi , A. , (2014) , " Factors Affecting Firm Value: Theoretical Study on public Manufacturing Firms on Endonesia " , South East Asia Journal of Contemporary Business , Economic and Low , Vol. 5 , No. 2 , Dec.
- (28) Muhimatual , Ifadaluluk and Others , (2019) , " Company Attributes and Firm Value: Evidence from Companies Listed on Jakarta Islamic Index " , Revista Espacios , Vol. 40 , No. 37.
- (29) Martens , Wil and Others , (2020) , " The Impact of Financial Statement Comparability on Earnings Management: Evidence From Frontier Markets " , International Journal of Financial Studies , Vol. 8 , No. 73 , Nov.
- (30) Mutiara , Yasia Tarul and Others , (2018) , " The Influence of Company Size , Company Profit , Solvency and CPA Firm Size on Audit Report Lag , Journal of Economics , Finance and Accounting , Vol. 5 , No. 1.

-
-
- (31) Obied , Ahmed Mohamed and Abdul Qader , Abdul Aziz , (2017) , " Factors Influencing Firm Value as Measured by the Tobin's Q: Empirical Evidence from the Saudia Stock Exchange (TADAWUL) " , International Journal of Applied Business and Economic Research , Vol. 15 , No. 6.
- (32) Paino , Halil and Others , (2015) , " The influence of External Auditor's Working Style , Communication , Barriers and Enterprise Risk Management Toward Reliance on Internal Auditor's Work " , 4th International Conference on Financial Criminology , 13 – 14 April 2015 , Wadham College , Oxford , United Kingdom.
- (33) Porumb , Vald – Andrei and Others , (2021) , " The Effect of Auditor Style on Reporting Quality: Evidence from Germeny" , Journal of Accounting , Finance and Business Studies , Vol. 57 , No. 1 ,.
- (34) Qamruzzaman , Md. And Others , (2021) , " The Impact of Voluntary Disclosure on Firm's Value: Evidence From Manufacturing Firms in Bangladesh " , Journal Asian Finance , Economics and Business , Vol. 8 , No. 6.
- (35) Saleh , Safaa Ahmed Mahmoud , (2021) , The Moderating Effect of Firm Characteristics on The Relationship Between the Audit Style and Firm – Pair Earnings Comparability: An Evidence from Listed Firms on the Egyptian Stock Exchange " , Scientific Journal for Financial and Commercial Studies and Research , Damietta University , Vol. 2 , No. 2 , Part 1 , July.
- (36) Shuraki , Mojtaba T. and Others , (2021) , " Accounting Comparability Financial Reporting Quality and Audit Opinions: Evidence from Iran " Asian Review of Accounting , Vol. 29 , No. 1.
- (37) Sousa , Allison Manoel and Others , (2021) , " The impact of Audit Rotation on The Comparability and Financial Reports " , R. Cnt. Fin – USP , Sao Paulo , Vol. 32 , No. 87 , Sept. / Dec..
- (38) Tarjo m Tarjo and Others , (2022) , " Association Between Fraudulent Financial Reporting , Readability of Annual Reports and Abusive Earnings Management: A case of Indonesia " , Investment Management and Financial Innovations , Vol. 19 , No. 1.
- (39) Vlad , Proumb and Others , (2021) , " The Effect of Auditor Style on Reporting Quality: Evidence from Germany " , Journal of Accounting , Finance and Business Studies , Vol. 57 , No. 1.
- (40) Yao , Yu and Others , (2021) , " How do Accounting Estimate Bias and Method Similarity Influence Investors Reliability Judgment and Investment Decisions " , yyu@isenbevg.umass.edu.
- (41) Zhang , J. , (2018) , " Accounting Comparability , Audit Effort , and Audit Outcomes " , Contemporary Accounting Research , Vol. 33 , N. 1.

ملاحق البحث:

جدول رقم (١) اختبار Jarque Bera لقياس اعتدالية مؤشرات فروض البحث.

| البيان | المتوسط الحسابي | الوسيط | الانحراف المعياري | معامل الاختلاف | Jarque Bera p-value |
|--|-----------------|---------|-------------------|----------------|---------------------|
| المتغيرات التي تعكس الفرض الأول وكود المؤشر | | | | | |
| ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة مع توحيد المراجع الرئيسي ١/١ | ٠,٢٦٤٣١ | ٠,٢٦٠٠٠ | ٠,٠٥٥١٧١ | ٠,٢٠٨٤٧ | صفر |
| ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة مع اختلاف المراجع الرئيسي ٢/١ | ٠,٣١٨٦٢ | ٠,٣٣٠٠٠ | ٠,٠٤٣٥٢٣ | ٠,١٣٦٥٩ | ٠,٠٠٢٥٠٤٨٤ |
| ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة والمراجع الرئيسي من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ٣/١ | ٠,١٥١٦٠ | ٠,١٥٠٠٠ | ٠,٠٣٣٩٩٣ | ٠,٢٢٤٢٢ | ٤,٢٥١٠٩٠٠ |
| ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة والمراجع الرئيسي من غير مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ٤/١ | ٠,٣٣٨٥٥ | ٠,٤٣٥٠٠ | ٠,٠٢٧٦٧٧ | ٠,٠٧٩٤٠٨ | صفر |
| ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة مع ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط ٥/١ | ٠,١٢٩١٧ | ٠,١٢٥٠٠ | ٠,٠٢٤١٥٤ | ٠,١٨٦٩٩ | صفر |
| ثبات طريقة حساب إهلاك الأصول الثابتة مع عدم ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط ٦/١ | ٠,٤٣٧٥٠ | ٠,٤٤٢٠٠ | ٠,٠٢٧٤٧٦ | ٠,٠٦٢٨٠٢ | ٣,٣٠٣٨٦٠٠ |
| ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة مع توحيد المراجع الرئيسي ٧/١ | ٠,٢٥٩٢٥ | ٠,٢٥٠٠٠ | ٠,٠٦١٥٣١ | ٠,٢٣٧٣٤ | صفر |
| ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة مع اختلاف المراجع الرئيسي ٨/١ | ٠,٣١٦٢٠ | ٠,٣٢٣٠٠ | ٠,٠٦١٥٣٢ | ٠,١٣٤٩٧ | ٠,٠٠٠١٨٤٠٨ |
| ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة مع كون المراجع من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ٩/١ | ٠,١٦٠٤١ | ٠,١٤٠٠٠ | ٠,٠٢٤٦٧٨ | ٠,٥٤٤٣٥ | صفر |
| ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة مع كون المراجع من غير مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ١٠/١ | ٠,٣٣٦٠٨ | ٠,٣٤٠٠٠ | ٠,٢١٣٥٣ | ٠,٠٦٣١٥٦ | ٢,٠٣٨٣٠٠ |
| ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة مع ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط ١١/١ | ٠,١١٩٨٠ | ٠,١٢١٠٠ | ٠,٠٠٩٩١٣ | ٠,٠٨٣٣٧٦ | ٠,٠٣٩٠٢١٩ |
| ثبات طريقة تقييم بضاعة آخر المدة مع عدم ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط ١٢/١ | ٠,٤٣٨٢٠ | ٠,٤٣٢٠٠ | ٠,٠٢٦٦٣٤ | ٠,٠٦١٥٤٠ | ٤,٩٥٢٦٢٠ |
| ثبات إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمال الأصول مع توحيد المراجع الرئيسي ١٣/١ | ٠,٢٥٧٧٥ | ٠,٢٥٠٠٠ | ٠,٠٣٩٩١٩١ | ٠,١٥٢٠٥ | ٠,٣٢٦٠٨٤ |

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ٤، ع، ١، ج، ٢، يناير ٢٠٢٣)

د. حسن شلقامي محمود

| | | | | | |
|------------|----------|----------|----------|---------|--|
| ٣,٠٤١٤٥٨ | ٠,٠٥٦٥٩٥ | ٠,٠٢٤٧٧١ | ٠,٤٢٣٠٠ | ٠,٤٣٧٦٨ | ثبات إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمال الأصول مع اختلاف المراجع الرئيسي. ١٤/١ |
| ٠,١٠٢٢٥٢٠ | ٠,١٣٧٨١ | ٠,٠٣٢٥٩٧ | ٠,٢٣٦٥٠ | ٠,٢٣٦٥٣ | ثبات إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمال الأصول مع كون المراجع من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ١٥/١ |
| ٠,٢٤١٣٩١٠ | ٠,٠٧٤٠٠٤ | ٠,٣٤١٢٦ | ٠,٤٥٠٠٠ | ٠,٤٦١١٦ | ثبات إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمال الأصول والمراجع من غير مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى. ١٦/١ |
| ٩,٥٢٥٩٧٠ | ٠,١١٥٩٣ | ٠,٠١٦٢١٧ | ٠,١٤٠٠٠ | ٠,١٣٩٨٩ | ثبات إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمال الأصول مع ذكر اسم الشريك المراجع المرتبط. ١٧/١ |
| ١,٢٨٦٦٧٠ | ٠,٠٣٨٩٥٠ | ٠,٠٢١٤٨٥ | ٠,٥٥١٠٠ | ٠,٥٥١٥٤ | ثبات إجمالي الأصول الثابتة إلى إجمال الأصول مع عدم ذكر اسم الشريك المراجع المرتبط. ١٨/١ |
| ٤,١٣١٨٤٠ | ٠,٠٥٨٣٩٩ | ٠,٠١٥١١١ | ٠,٢٥٢٠٠ | ٠,٢٥٨٧٢ | ثبات إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمال الأصول مع توحيد المراجع الرئيسي. ١٩/١ |
| ٢,٠٥٣٨٣٠ | ٠,٠٥٥٥٥٨ | ٠,٢٤٤٠٠٦ | ٠,١٤٣٠٠ | ٠,٢٦٠٤١ | ثبات إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمال الأصول مع اختلاف المراجع الرئيسي. ٢٠/١ |
| ٠,٠٠١١٢٢١٩ | ٠,١٥٣١٩ | ٠,٠٢٣٠٣٠ | ٠,٣٤٠٠٠ | ٠,٣٥٦٠٨ | ثبات إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمال الأصول والمراجع من مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى. ٢١/١ |
| ١,٦٩١١٨٠٠ | ٠,١٠٧٩٩ | ٠,٠٥٠٩٢٦ | ٠,١٢١٠٠ | ٠,١١٩٨٠ | ثبات إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمال الأصول والمراجع من غير مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى ٢٢/١ |
| صفر | ٠,٢٤٢٥٦ | ٠,٠٣٦٧١٢ | ٠,٣٣٢٠٠ | ٠,٣٣٨٢٠ | ثبات إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمال الأصول مع ذكر اسم الشريك المراجع المرتبط. ٢٣/١ |
| ٨,٧١٨٦٥٠٠ | ٠,٠٣٢٦٠٢ | ٠,٠١٨٧٢٦ | ٠,٢٤٠٠٠ | ٠,٢٥٧٤٥ | ثبات إجمالي الأصول المتداولة إلى إجمال الأصول مع عدم ذكر اسم الشريك المراجع المرتبط. ٢٤/١ |
| ٨,٨٦٢٦٣٠٠ | ١,٩٥٥٤ | ١٦٣,٢٠ | ٠,٤٢٣٠٠ | ٠,٤٢٧٦٥ | ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية مع اختلاف النظم المحاسبية. ٢٥/١ |
| ٢,٦٤٣٩٦٠٠ | ٠,٠٨١٩٧٥ | ٠,٠١٣٦٠٣ | ٠,١٥٧٠٠ | ٠,١٦٥٩٤ | ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية مع عدم اختلاف النظم المحاسبية ٢٦/١ |
| ٠,٠٠١٥٠٥٨٩ | ٠,٠٩٦٣٨٠ | ٠,٠٤٥٨٦٩ | ٠,٤٧٧٢٠٠ | ٠,٤٧٥٩٢ | ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة |

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ع، ١، ج، ٢، يناير ٢٠٢٣)

د. حسن شلقامي محمود

| | | | | | |
|-------------|----------|-----------|---------|---------|--|
| | | | | | التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية مع اختلاف النظم المحاسبية. ٢٧/١ |
| ٠,٠٠٠٤٥٥٤٥٥ | ٠,١٦١٠٨ | ٠,٠٤١٥٥٢ | ٠,٢٥١٥٠ | ٠,٢٥٨٨٠ | ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية مع عدم اختلاف النظم المحاسبية. ٢٨/١ |
| ١,١٥٤١٤٠٠ | ٢,٢٢٧٧ | ٠,٠٣٤٦٧٢ | ٠,٥٧٦٠٠ | ٠,٩٦٣٠٤ | ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية مع اختلاف النظم المحاسبية. ٢٩/١ |
| ٠,٠٠٠١٤٧٨٢١ | ٠,١٣٢٠٣ | ٠,٢٣٣٤٣ | ٠,٢٦٩٠٠ | ٠,٢٥٤٧٥ | ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية مع عدم اختلاف النظم المحاسبية ٣٠/١ |
| ٢,٢٠٧٩٤٠٠ | ١,١٠٥٩ | ٠,٠١٩٩١٤ | ٠,٢٦٣٠٠ | ٠,٢٥٤٣٠ | ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية مع كون مكاتب المراجعة المشاركة لمكاتب المراجعة الأربعة الكبرى. ٣١/١ |
| ١,١٩٧٣٩٠٠ | ٢,٢٢٧٨ | ٠,٠٢٦٣٣٤ | ٠,٣٢٣٠٠ | ٠,٣٥٨٦١ | ثبات نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية مع كون المراجع الرئيسي من المراجع الرئيسي من غير مكاتب المراجعة الأربعة الكبرى. ٣٢/١ |
| ٠,٠٠٢٢٧١٢٧ | ٠,١٢٢٢١ | ٠,٠٣٧٧١٩١ | ٠,٢٢٤٠٠ | ٠,٢٥١٤٠ | إشارة القوائم المالية إلى البدائل المحاسبية التي تم في ضونها قياس كل عنصر من عناصر القوائم المالية أو في قياس مجموعة عناصر معينة مع توحيد المراجع الرئيسي. ٣٣/١ |
| ٨,٨٩٧٤٣٠٠ | ٠,٠٤٢٢٧٨ | ٠,٠٢٥٧٧١ | ٠,٣٣٦٠٠ | ٠,٣٣٨٥٥ | إشارة القوائم المالية إلى البدائل المحاسبية التي تم في ضونها قياس كل عنصر من عناصر القوائم المالية أو في قياس مجموعة عناصر معينة مع اختلاف المراجع الرئيسي. ٣٤/١ |
| ٥,٤٤٢٣٧٠٠ | ٠,١١٠٥٧ | ٠,٠٣٣٣٥٩٧ | ٠,١٣٦٠٠ | ٠,١٢٩٠٠ | إشارة القوائم المالية إلى البدائل المحاسبية التي تم في ضونها قياس كل عنصر من عناصر القوائم |

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ع، ١٦، ج، ٢، يناير ٢٠٢٣)

د. حسن شلقامي محمود

| | | | | | |
|------------|----------|----------|---------|---------|---|
| | | | | | المالية أو في قياس مجموعة عناصر معينة مع تخصص المراجع في صناعة العميل. ٣٥/١ |
| ١,١٩٩٦٠٠ | ٢,١١٤٤ | ٠,٣٤١٢٦ | ٠,٥٧٩٥٠ | ٩,٩٦٨٤ | إشارة القوائم المالية إلى البدائل المحاسبية التي تم في ضونها قياس كل عنصر من عناصر القوائم المالية أو في قياس مجموعة عناصر معينة مع عدم تخصص المراجع في صناعة العميل. ٣٦/١ |
| ٠,٣٠٥٥٢٨٦٥ | ٠,١٦٧٦٦ | ٠,٠٤٨٣٥٨ | ٠,٢٨٠٠٠ | ٠,٢٨٨٤٣ | إشارة القوائم المالية إلى أن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية تعتبر جزء مكمل لتلك القوائم ويسترشدها لمعرفة كيف يتم قياس عناصر القوائم المالية مع توحيد المراجع الرئيسي. ٣٧/١ |
| ٥,٠٥١٠٦٠٠ | ٠,٠٤٠٠٩٢ | ٠,٠١٨٧٤٧ | ٠,٤٧٠٠٠ | ٠,٤٦٧٦٢ | إشارة القوائم المالية إلى أن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية تعتبر جزء مكمل لتلك القوائم ويسترشدها لمعرفة كيف يتم قياس عناصر القوائم المالية مع اختلاف المراجع الرئيسي. ٣٨/١ |
| ٩,٧٠٨٠١٠٠ | ٠,٠٨٣٩٠٠ | ٠,٠١٣١٢٩ | ٠,١٥٥٠٠ | ٠,١٥٦٤٨ | إشارة القوائم المالية إلى أن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية تعتبر جزء مكمل لتلك القوائم ويسترشدها لمعرفة كيف يتم قياس عناصر القوائم المالية مع ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط. ٣٩/١ |
| ٠,٣٠٦٠٤١٠٧ | ٠,٠٤٠٨٧٥ | ٠,٠٢٩٧٢٧ | ٠,٦٨٥٠٠ | ٠,٦٨٣٤٨ | إشارة القوائم المالية إلى أن الإيضاحات المرفقة بالقوائم المالية تعتبر جزء مكمل لتلك القوائم ويسترشدها لمعرفة كيف يتم قياس عناصر القوائم المالية مع عدم ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط. ٤٠/١ |
| ٤,٣٠٥٧٧٠٠ | ٠,٠٣١٦٨٥ | ٠,٠١٧٣٦٨ | ٠,٣٥١٠٠ | ٠,٢٥١٥٠ | شكل عرض القوائم المالية (تقرير أم حساب) وتقديم تقرير المراجعة دون تأخير. ٤١/١ |
| ٠,٠٠٦٠٥٤٣٣ | ٠,٠٥١٦٦٤ | ٠,٠١٢٣٨٧ | ٠,٢٥٤٠٠ | ٠,٢٦٦٧٢ | شكل عرض القوائم المالية (تقرير أم حساب) وتقديم تقرير المراجعة مع تأخير. ٤٢/١ |
| ٠,٣٠٢٧٧٦٥٣ | ٠,٠٤١٥٢٦ | ٠,٠٢١٤٧٧ | ٠,١٤٤٠٠ | ٠,٢٦٠٤١ | شكل عرض القوائم المالية (تقرير أم حساب) مع ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص. ٤٣/١ |
| ١,٨٤١٩٨٠٠ | ٠,١٠٢٣٣ | ٠,٠٧٢٩٢٢ | ٠,٣٦٠٠٠ | ٠,٣٥٦٠٨ | شكل عرض القوائم المالية (تقرير أم حساب) دون ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص. ٤٤/١ |

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ٤، ١ع، ٢ج، يناير ٢٠٢٣)

د. حسن شلقامي محمود

| | | | | | |
|------------|----------|-----------|---------|---------|--|
| ٠,٠١٣٤٨٢٦٠ | ٠,٠٧٣٤٨٧ | ٠,٠٢٥٢٠٥ | ٠,١٦١٠٠ | ٠,١٢٩٠٠ | تشابه القوائم المالية من حيث وجود عمود للمقارنة مع توحيد المراجع الخارجي الرئيسي. ٤٥/١ |
| ٢,٤٢٣٠٣٠٠ | ٠,٠٢٠٩١٥ | ٠,٠١٠٨٢٤ | ٠,٥١٩٠٠ | ٠,٥١٧٥٢ | تشابه القوائم المالية من حيث وجود عمود للمقارنة مع اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي. ٤٦/١ |
| ٠,٣٠٢٠٢٤١٣ | ٠,٠٥٥٧٣٢ | ٠,٠٠٨٦٤٧٨ | ٠,١٥٤٠٠ | ٠,١٥٥١٧ | تشابه القوائم المالية من حيث وجود عمود للمقارنة مع ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط. ٤٧/١ |
| ٠,٣٠٢٥٩٠٣٦ | ٠,٠٤٨٤٥٣ | ٠,٠٠٨٩٠٣٢ | ٠,١٨٥٠٠ | ٠,١٨٣٧٥ | تشابه القوائم المالية من حيث وجود عمود للمقارنة دون ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط. ٤٨ /١ |
| ٠,٠٠٤٤٧٤١٧ | ٠,٠٩٩٥٢١ | ٠,٠٩٢٣٥٩ | ٠,٢٩٠٠٠ | ٠,٢٩٥٠٠ | تشابه القوائم المالية من حيث ذكر أن الايضاحات المتممة للقوائم المالية تعتبر جزء مكمل لها وتقرأ معها مع توحيد المراجع الرئيسي. ٤٩/١ |
| ٥,٠٧٦٢٤٠٠ | ٠,٠٥٩٣٠١ | ٠,٠٢٦٩٨٢ | ٠,٤٣٣٠٠ | ٠,٤٥٥٠٠ | تشابه القوائم المالية من حيث ذكر أن الايضاحات المتممة للقوائم المالية تعتبر جزء مكمل لها وتقرأ معها مع اختلاف المراجع الرئيسي. ٥٠/١ |
| ٣,٥٢٣٨٧٠٠ | ٠,٠٨٣٠٣٧ | ٠,٠١٢٧٩٨ | ٠,٢٢٩٥٠ | ٠,١١٦٨٤ | تشابه القوائم المالية من حيث ذكر أن الايضاحات المتممة للقوائم المالية تعتبر جزء مكمل لها وتقرأ معها مع ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط. ٥١/١ |
| ٢,٩٥١٢٦٠٠ | ٠,٠٤٤٦٩٣ | ٠,٠٣٠٥٢٧ | ٠,٢٢٠٠٠ | ٠,١١٦٤٣ | تشابه القوائم المالية من حيث ذكر أن الايضاحات المتممة للقوائم المالية تعتبر جزء مكمل لها وتقرأ معها دون ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط. ٥٢/١ |
| ٣,٣٣٣٥٠٠ | ٠,٠٦٧٧٢٤ | ٠,٠١٠٧٠٤ | ٠,٣٧٠٠٠ | ٠,٤٦٧٦٢ | تشابه القوائم المالية من حيث ذكر العناصر التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة مع توحيد المراجع الخارجي الرئيسي ٥٣/١ |
| ٢,٥٢١٠٨٠٠ | ٠,٠٥٤٣٣١ | ٠,١٣٤٥٠ | ٠,١٤٤٠٠ | ٠,١٣٤٤٨ | تشابه القوائم المالية من حيث ذكر العناصر التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة مع اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي ٥٤/١ |
| ١,٢٠٧٧٢٠٠ | ٠,٠٩٠٨٦٥ | ٠,٠٥٠٩٣٤ | ٠,٣٤٥٠٠ | ٠,٥٥٣٤٨ | تشابه القوائم المالية من ذكر العناصر التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة مع ذكر اسم المراجع |

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ع، ١، ج، ٢، يناير ٢٠٢٣)

د. حسن شلقامي محمود

| | | | | | |
|--------------|----------|-----------|---------|----------|---|
| | | | | | الشريك المرتبط. ٥٥/١ |
| ٠,٠٠١٣٥٧٤٩ | ٠,٠١٣٤٤٠ | ٠,٠١١٥٢٤ | ٠,٣٤٨٥٠ | ٠,٣٤٨١٧ | تشابه القوائم المالية من ذكر العناصر التي يتم قياسها وفقاً للقيمة العادلة مع عدم ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط ٥٦/١ |
| ٤,٨٢٧٧٩٠٠ | ٠,١٢٣٨٧ | ٠,٠٠٧٧٤٧٨ | ٠,٣٣٠٠٠ | ٠,٣٢٨٣٣ | تشابه القوائم المالية من حيث البيانات الأساسية للمنشأة مثل رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري مع توحيد المراجع الرئيسي ٥٧/١ |
| ١,٧٢١٥٢٠٠ | ٠,٠٤١٥٦٩ | ٠,٠٠٦٩٠٣٦ | ٠,٤٤٧٠٠ | ٠,٤٥٤٥٠٠ | تشابه القوائم المالية من حيث البيانات الأساسية للمنشأة مثل رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري مع اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي ٥٨/١ |
| ٢,٧٤١١٨٠٠ | ٠,٠٧٥٨٤٣ | ٠,٠٧٢٣٥٧ | ٠,١٦٠٠٠ | ٠,١٥٧٤٣ | تشابه القوائم المالية من حيث البيانات الأساسية للمنشأة مثل رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري مع ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط. ٥٩/١ |
| ٢,٧٣٦٢٥٠٠ | ٠,٠٨٥٥٤٥ | ٠,٠٣٣٩٨٣ | ٠,٦٧٥٠٠ | ٠,٦٩٨٢٨ | تشابه القوائم المالية من حيث البيانات الأساسية للمنشأة مثل رقم وتاريخ القيد بالسجل التجاري دون ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط. ٦٠/١ |
| ٢,١٧٨٥٦٠٠ | ٠,٠٥٧٠٨٤ | ٠,٠١٣٧٩٨ | ٠,٤٤٣٠٠ | ٠,٤٤٦٥٠ | تشابه القوائم المالية من حيث توضيح كيفية إجراء التقديرات المحاسبية مع توحيد المراجع الخارجي الرئيسي ٦١/١ |
| ٠,٠٠٠٢٢٦٠٩٠٥ | ٠,٠٨٥٥٣٠ | ٠,٠٤٠٥٢٥ | ٠,٢٥١٠٠ | ٠,٢٦٠٢٥ | تشابه القوائم المالية من حيث توضيح كيفية إجراء التقديرات المحاسبية مع اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي ٦٢/١ |
| ٤,٩٦٥٩٥٠٠ | ٠,٠٦٦٤٩٦ | ٠,٠٢٠٧٠٧ | ٠,٣٢٤٠٠ | ٠,٣٢٤٢٠ | تشابه القوائم المالية من حيث توضيح كيفية إجراء التقديرات المحاسبية مع ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط ٦٣/١ |
| ٠,٠٠١٣٥٦٣٤ | ٠,٠١٤٨٦٥ | ٠,٠٤٥١٧٤ | ٠,١٤٠١١ | ٠,١٦٠٥٥ | تشابه القوائم المالية من حيث توضيح كيفية إجراء التقديرات المحاسبية دون ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط ٦٤/١ |
| صفر | ٠,٠٥٦٤٤١ | ٠,٠٥٣٥٢١ | ٠,٣٤٠١٠ | ٠,٣٣٦٠٩ | تشابه القوائم المالية من حيث توضيح كيفية إجراء التقديرات المحاسبية مع ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص ٦٥/١ |
| ٢,٠٣٣١٤٠٠ | ٠,٠٤٦٨٧٧ | ٠,٠٤٣٩٦٦ | ٠,٨٠٣١٥ | ٠,٨٠٩١٩ | تشابه القوائم المالية من حيث توضيح كيفية |

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ع، ١، ج، ٢، يناير ٢٠٢٣)

د. حسن شلقامي محمود

| | | | | | |
|-------------|-----------|-----------|-----------|----------|---|
| | | | | | إجراء التقديرات المحاسبية دون ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص ٦٦/١ |
| ٤,٣٢١٦٩.٠٠ | ٠,٠٣٣٨٠.١ | ٠,٠٣٧٦٤٤ | ٠,٨٠٠.٠٠ | ٠,٨٠٨٩.٠ | تشابه القوائم المالية من حيث توضيح كيفية إجراء التقديرات المحاسبية مع كون مكتب المراجعة كبير الحجم ٦٧/١ |
| ٣,١٨٦٦٧.٠٠ | ٠,٠٦٣٤٣٣ | ٠,٠٥٤١٢٢ | ٠,٠٩٦.٠٠ | ٠,٠٩٧٦٦٧ | تشابه القوائم المالية من حيث توضيح كيفية إجراء التقديرات المحاسبية مع كون مكتب المراجعة غير كبير الحجم ٦٨/١ |
| ٢,٠٨٩٧٣.٠٠ | ٠,٠٥٣٧٤.٠ | ٠,٠٢٥٤٧٦ | ٠,٣٦٤٥.٠ | ٠,٣٦٢٥٩ | تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية مع توحيد المراجع الخارجي الرئيسي ٦٩/١ |
| ١,١٩٤١٣.٠٠ | ٠,٠٦٤٩٣٣ | ٠,٠٦٥٥٣٣ | ٠,٠٥٥٦.٠ | ٠,٠٥٥٧.٠ | تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية مع اختلاف المراجع الخارجي الرئيسي ٧٠/١ |
| ٣,٢٧٤٠١.٠٠ | ٠,٠٦٠١٠.٣ | ٠,٠٥١٥٣٥ | ٠,٠٦٧٢.٠ | ٠,٠٦٨٨٢٨ | تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية مع ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط ٧١/١ |
| ٠,٠٠٠٧٢٩٥٢٢ | ٠,٠٤١١٩٢ | ٠,٠٤٤٦٣٣ | ٠,٣٤٣١.٠ | ٠,٣٤٦.٠ | تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية دون ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط ٧٢/١ |
| صفر | ٠,٠٤٨٩١٢ | ٠,٠٢١٣٥٣ | ٠,٠٢٥١٣.٠ | ٠,٠٢٦.٠٥ | تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية مع ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص ٧٣/١ |
| ١,١٩٧٣٨.٠٠ | ٢,٢٢٨٤ | ٣٠٥,٢١ | ٠,٣٢٥.٠ | ٠,٣٢٥٢.٠ | تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية دون ذكر اسم المراجع الشريك الفاحص ٧٤/١ |
| ٠,١٠٣٧١٢ | ٠,٠٢٤٣٣٢ | ٠,٠٠٦٤٢٥٢ | ٠,١٣٠١١ | ٠,١٤٠.٥٥ | تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية مع كون مكتب المراجعة كبير الحجم ٧٥/١ |

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ع، ١، ج، ٢، يناير ٢٠٢٣)

د. حسن شلقامي محمود

| | | | | | |
|-------------|----------|-----------|---------|---------|---|
| ١,٨٥٨٤٧٠٠ | ٠,٠٦٢١٨٠ | ٠,٠٤٢٨٤٧ | ٠,٦٩١٢٠ | ٠,٦٨٩٠٨ | تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن كيفية قياس عناصر فرعية تدخل ضمن عناصر إجمالية مع كون مكتب المراجعة صغير الحجم ٧٦/١ |
| ٠,٠٠٠١٩٨٤٦٧ | ٠,٠٤٥٨٨٨ | ٠,٠١٥٨٦٢ | ٠,٣٤٨٥٠ | ٠,٣٤٥٦٧ | تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام ونصيب السهم العادي من الأرباح مع توحيد المراجع الخارجي الرئيسي ٧٧/١ |
| ٧,٨٠٨٤٥٠٠ | ٠,٠٣٥٩٥٣ | ٠,٠١٦٦٥٢ | ٠,٤٦١٠٠ | ٠,٤٦٣١٧ | تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام ونصيب السهم العادي من الأرباح مع اختلاف المراجع الرئيسي ٧٨/١ |
| ١,٧٠٧٨٠٠ | ٠,٠٦٢٩٠٦ | ٠,٠٩٧٨٣٤ | ٠,١٥٦٠٠ | ٠,١٥٥٥٢ | تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام ونصيب السهم العادي من الأرباح مع ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط ٧٩/١ |
| ٨,٧٣٦٥٤٠٠ | ٠,٠١٢٨٥٩ | ٠,٠٠٨٢٧٦٩ | ٠,٤٦٢٠٠ | ٠,٦٤٣٦٧ | تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية خلال العام ونصيب السهم العادي من الأرباح دون ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط ٨٠/١ |
| ١,٠٣٦٤٣٠٠ | ٠,٠٩٤٨٩٠ | ٠,٠٢٢٦٦١ | ٠,٢٥٢٠٠ | ٠,٢٥١٩٠ | تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن حركة الأصول الثابتة خلال العام مع توحيد النظام المحاسبي. ٨١/١ |
| ٠,٠٠٣٠٢١٨٩ | ٠,٠١٨٧٨٧ | ٠,٠١٠٧٤٦ | ٠,٢٤٤٠٠ | ٠,٢٤٥٧٢ | تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن حركة الأصول الثابتة خلال العام مع عدم توحيد النظام المحاسبي. ٨٢/١ |
| ٠,٠٠٠٦٧٠٥٥٦ | ٠,٠٣٣٥١٨ | ٠,٠٠٥٦١٥٦ | ٠,١٤٤٠٠ | ٠,٢٦٠٤١ | تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن حركة الأصول الثابتة خلال العام مع ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط. ٨٣/١ |
| ٤,٩٣٥٣٩٠٠ | ٠,٠٣٥٩٦٣ | ٠,٠٢٢٧١٦ | ٠,٣٥٠٠٠ | ٠,٣٤٦٠٨ | تشابه القوائم المالية من حيث الإفصاح عن حركة الأصول الثابتة خلال العام دون ذكر اسم المراجع الشريك المرتبط. ٨٤/١ |
| | | | | | المتغيرات التي تعكس الفرض الثاني |
| ٧,٥٤٤٩٣ | ٠,٠٤٤٧٠٦ | ٠,٠٣٢٠١١ | ٠,٧٢٦٥٠ | ٠,٧١٦٠٣ | التقارب بين نسبة كل مجموعة فرعية إلى المجموعة الرئيسية التي تنتمي إليها. ١/٢ |
| ٢,٠٥٦٩٦٠٠ | ٠,٠٢٧١٢٧ | ٠,٠١٩١٤٨ | ٠,٧١٠٠٠ | ٠,٧٠٥٨٥ | التقارب بين نسبة كل صنف من أصناف المخزون |

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ٤، ع، ١، ج، ٢، يناير ٢٠٢٣)

د. حسن شلقامي محمود

| | | | | | |
|------------|----------|----------|---------|---------|---|
| | | | | | آخر المدة إلى إجمالي قيمة مخزون آخر المدة. ٢/٢ |
| ٠,٠١١٥٢٠٠ | ٠,٠٤٥١٥٢ | ٠,٠٣٢١٠١ | ٠,٧١٠٠٠ | ٠,٧١٠٩٤ | التقارب بين نسبة إهلاك الأصل الثابت إلى تكلفة هذا الأصل. ٣/٢ |
| ٠,٠٠٤٤٤٨٤١ | ٠,٠٤٨٩٧٣ | ٠,٠٣٧١٣٨ | ٠,٧٥٠٠٠ | ٠,٧٥٨٣٤ | التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي الأصول. ٤/٢ |
| ١,٤١٥١٢٠٠ | ٠,٠٦٥٠٠٩ | ٠,٠٥١٧٨٩ | ٠,٧٩٨٠٠ | ٠,٧٩٦٦٤ | التقارب بين نسبة صافي الربح بعد الضرائب إلى إجمالي أو المتوسط المرجح لعدد الأسهم العادية. ٥/٢ |
| ٨,٠١٨٢٥٠٠ | ٠,٠٥٠٥٥٦ | ٠,٠٣٧١٥٣ | ٠,٧٤٠٠٠ | ٠,٧٣٤٨٨ | التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية. ٦/٢ |
| ٤,٣٩٦٩٥٠٠ | ٠,٠٤٦٣٧٨ | ٠,٠٣٣٥٤٥ | ٠,٧٣٠٠٠ | ٠,٧٢٣٢٩ | التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة التمويل إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية. ٧/٢ |
| ٢,٥٣٧٩٤٠٠ | ٠,٥٨٠١٧ | ٠,٠٦٧١٩٦ | ٠,٨٦٠٠٠ | ١,١٥٧١ | التقارب بين نسبة صافي التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار إلى إجمالي صافي التدفقات النقدية. ٨/٢ |
| | | | | | المتغيرات التي تعكس الفرض الثالث |
| ٢,٥٨٤٠٢٠٠ | ٠,٠٥٥٢٥١ | ٠,٠٤٤٢٨٩ | ٠,٨٠٨٠٠ | ٠,٨٠١٥٩ | اتجاه معدل النمو في الإيرادات. ١/٣ |
| ١,٢٠٧١٩٠٠ | ٠,٠٥٧٤١١ | ٠,٠٤٤٣١٠ | ٠,٧٦٠٠٠ | ٠,٧٧١٧٩ | اتجاه صافي الربح بعد الضرائب. ٢/٣ |
| ٠,٠٠٨١٧٤١٧ | ٠,٠٥٢٦٣٩ | ٠,٠٣٨٣١٨ | ٠,٧٣٠٠٠ | ٠,٢٧٧٤٩ | اتجاه نسبة صافي التدفقات النقدية من الاستثمار: إجمالي صافي التدفقات النقدية. ٣/٣ |
| ٣,٣١٧٨٤٠٠ | ٠,٤٥٥٤٦ | ٠,٤٩٠٢٢ | ٠,٨٦٠٠٠ | ١,٠٧٦٣ | اتجاه نمو المبيعات. ٤/٣ |

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (٢) نموذج التأثيرات الثابتة اختبار التحقق الإحصائي للفرض الأول.

| Model 1: Fixed-effects, using 240 observations | | | | |
|--|-------------|--------------------|----------|----------------|
| Included 40 cross-sectional units | | | | |
| Time-series length = 6 | | | | |
| Dependent variable: y | | | | |
| | coefficient | std. error | t-ratio | p-value |
| const | 4.43636 | 0.498503 | 8.899 | 3.48e-016 *** |
| x | -0.103732 | 0.0252459 | -4.109 | 0.0081e-05 *** |
| Mean dependent var | 3.180985 | S.D. dependent var | 5.799664 | |
| Sum squared resid | 7410.349 | S.E. of regression | 6.102289 | |
| LSDV R-squared | 0.078203 | Within R-squared | 0.078203 | |
| LSDV F(40, 199) | 0.422070 | P-value(F) | 0.999124 | |
| Log-likelihood | -752.1445 | Akaike criterion | 1586.289 | |
| Schwarz criterion | 1728.995 | Hannan-Quinn | 1643.789 | |
| rho | -0.066890 | Durbin-Watson | 2.023609 | |
| Joint test on named regressors - | | | | |
| Test statistic: F(1, 199) = 16.8828 | | | | |
| with p-value = P(F(1, 199) > 16.8828) = 5.80776e-005 | | | | |
| Test for differing group intercepts - | | | | |
| Null hypothesis: The groups have a common intercept | | | | |
| Test statistic: F(39, 199) = 0.0021272 | | | | |
| with p-value = P(F(39, 199) > 0.0021272) = 1 | | | | |
| Pesaran CD test for cross-sectional dependence | | | | |
| Test statistic: z = 68.351165, | | | | |
| with p-value = P(z > 68.3512) = 0 | | | | |
| Average absolute correlation = 0.999 | | | | |

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (٣) نموذج التأثيرات العشوائية اختبار التحقق الإحصائي للفرض الأول.

| Model 2: Random-effects (GLS), using 240 observations | | | | |
|--|-------------|--------------------|----------|---------------|
| Included 40 cross-sectional units | | | | |
| Time-series length = 6 | | | | |
| Dependent variable: y | | | | |
| | coefficient | std. error | z | p-value |
| const | 4.43019 | 0.455507 | 9.726 | 2.34e-022 *** |
| x | -0.103222 | 0.0230328 | -4.482 | -7.41e-06 *** |
| Mean dependent var | 3.180985 | S.D. dependent var | 5.799664 | |
| Sum squared resid | 7413.438 | S.E. of regression | 5.569432 | |
| Log-likelihood | -752.1945 | Akaike criterion | 1508.389 | |
| Schwarz criterion | 1515.350 | Hannan-Quinn | 1511.194 | |
| 'Between' variance = 0 | | | | |
| 'Within' variance = 37.2379 | | | | |
| theta used for quasi-demeaning = 0 | | | | |
| Corr (y,yhat)^2 = 0.0778192 | | | | |
| Joint test on named regressors - | | | | |
| Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 20.0839 | | | | |
| with p-value = 7.41189e-006 | | | | |
| Breusch-Pagan test - | | | | |
| Null hypothesis: Variance of the unit-specific error = 0 | | | | |
| Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 23.8807 | | | | |
| with p-value = 1.02493e-006 | | | | |
| Hausman test - | | | | |
| Null hypothesis: GLS estimates are consistent | | | | |
| Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 0.100047 | | | | |
| with p-value = 0.751774 | | | | |
| Pesaran CD test for cross-sectional dependence | | | | |
| Test statistic: z = 68.351759, | | | | |
| with p-value = P(z > 68.3518) = 0 | | | | |
| Average absolute correlation = 0.999 | | | | |

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (٤) نموذج التأثيرات الثابتة اختبار التحقق الإحصائي للفرض الثاني.

| Model 3: Fixed-effects, using 240 observations | | | | |
|---|-------------|-------------|---------|------------------|
| Included 40 cross-sectional units | | | | |
| Time-series length = 6 | | | | |
| Dependent variable: z | | | | |
| | coefficient | std. error | t-ratio | p-value |
| const | 0.697387 | 0.00400459 | 174.1 | 1.84e-219 *** |
| y | 0.00470997 | 0.000606376 | 7.767 | - 4.16e- 013 *** |
| Mean dependent var 0.712370 S.D. dependent var 0.056639 | | | | |
| Sum squared resid 0.588221 S.E. of regression 0.054368 | | | | |
| LSDV R-squared 0.232797 Within R-squared 0.232646 | | | | |
| LSDV F(40, 199) 1.509597 P-value(F) 0.035418 | | | | |
| Log-likelihood 380.8098 Akaike criterion -679.6196 | | | | |
| Schwarz criterion -536.9134 Hannan-Quinn -622.1194 | | | | |
| rho 0.138782 Durbin-Watson 1.6481179 | | | | |
| Joint test on named regressors - | | | | |
| Test statistic: F(1, 199) = 60.3327 | | | | |
| with p-value = P(F(1, 199) > 60.3327) = 4.15753e-013 | | | | |
| Test for differing group intercepts - | | | | |
| Null hypothesis: The groups have a common intercept | | | | |
| Test statistic: F(39, 199) = 0.00130757 | | | | |
| with p-value = P(F(39, 199) > 0.00130757) = 1 | | | | |
| Pesaran CD test for cross-sectional dependence | | | | |
| Test statistic: z = 68.243427, | | | | |
| with p-value = P(z > 68.2434) = 0 | | | | |
| Average absolute correlation = 0.998 | | | | |

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (٥) نموذج التأثيرات العشوائية اختبار التحقق الإحصائي للفرض الثاني.

| Model 4: Random-effects (GLS), using 240 observations | | | | |
|--|-------------|--------------------|-----------|---------------|
| Included 40 cross-sectional units | | | | |
| Time-series length = 6 | | | | |
| Dependent variable: z | | | | |
| | coefficient | std. error | z | p-value |
| const | 0.697387 | 0.00366228 | 190.4 | 0.0000 *** |
| y | 0.00470998 | 0.000554543 | 8.493 | 2.01e-017 *** |
| Mean dependent var | 0.712370 | S.D. dependent var | 0.056639 | |
| Sum squared resid | 0.588371 | S.E. of regression | 0.049617 | |
| Log-likelihood | 380.7791 | Akaike criterion | -757.5581 | |
| Schwarz criterion | -750.5968 | Hannan-Quinn | -754.7532 | |
| 'Between' variance = 0 | | | | |
| 'Within' variance = 0.00295588 | | | | |
| theta used for quasi-demeaning = 0 | | | | |
| Corr (y , yhat)^2 = 0.232601 | | | | |
| Joint test on named regressors - | | | | |
| Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 72.1384 | | | | |
| with p-value = 2.00619e-017 | | | | |
| Breusch-Pagan test - | | | | |
| Null hypothesis: Variance of the unit-specific error = 0 | | | | |
| Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 23.9263 | | | | |
| with p-value = 1.00096e-006 | | | | |
| Hausman test - | | | | |
| Null hypothesis: GLS estimates are consistent | | | | |
| Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 0.003471 | | | | |
| with p-value = 0.95302 | | | | |
| Pesaran CD test for cross-sectional dependence | | | | |
| Test statistic: z = 68.243427, | | | | |
| with p-value = P(z > 68.2434) = 0 | | | | |
| Average absolute correlation = 0.998 | | | | |

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (٦) نموذج التأثيرات الثابتة اختبار التحقق الإحصائي للفرض الثالث.

| | | | |
|--|--------------------|---------------------------|-----------------|
| Model 5: Fixed-effects, using 240 observations | | | |
| Included 40 cross-sectional units | | | |
| Time-series length = 6 | | | |
| Dependent variable: w | | | |
| | coefficient | std. error | t-ratio |
| const | -0.507832 | 0.0313094 | -16.22 |
| z | 1.72276 | 0.0438135 | 39.32 |
| | | | p-value |
| | | | 2.95e-038 *** |
| | | | - 8.98e-096 *** |
| Mean dependent var | 0.719409 | S.D. dependent var | 0.105785 |
| Sum squared resid | 0.292828 | S.E. of regression | 0.038360 |
| LSDV R-squared | 0.890511 | Within R-squared | 0.885966 |
| LSDV F(40, 199) | 40.46352 | P-value(F) | 1.33e-75 |
| Log-likelihood | 464.5118 | Akaike criterion | -847.0236 |
| Schwarz criterion | -704.3174 | Hannan-Quinn | -789.5234 |
| rho | 0.431577 | Durbin-Watson | 0.820022 |
| Joint test on named regressors - | | | |
| Test statistic: F(1, 199) = 1546.09 | | | |
| with p-value = P(F(1, 199) > 1546.09) = 8.97538e-096 | | | |
| Test for differing group intercepts - | | | |
| Null hypothesis: The groups have a common intercept | | | |
| Test statistic: F(39, 199) = 2.01935 | | | |
| with p-value = P(F(39, 199) > 2.01935) = 0.000950405 | | | |
| Pesaran CD test for cross-sectional dependence | | | |
| Test statistic: z = 55.549395, | | | |
| with p-value = P(z > 0,01555.5494) = 0 | | | |
| Average absolute correlation = 0.872 | | | |

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (٧) نموذج التأثيرات العشوائية اختبار التحقق الإحصائي للفرض الثالث. المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

| Model 6: Random-effects (GLS), using 240 observations | | | | |
|--|-------------|--------------------|-----------|---------------|
| Included 40 cross-sectional units | | | | |
| Time-series length = 6 | | | | |
| Dependent variable: w | | | | |
| | coefficient | std. error | z | p-value |
| const | -0.505507 | 0.0332826 | -15.19 | 4.23e-052 *** |
| z | 1.71950 | 0.0465559 | 36.93 | 1.31e-298 *** |
| Mean dependent var | 0.719409 | S.D. dependent var | 0.105785 | |
| Sum squared resid | 0.408716 | S.E. of regression | 0.041353 | |
| Log-likelihood | 424.4997 | Akaike criterion | -844.9995 | |
| Schwarz criterion | -838.0382 | Hannan-Quinn | -842.1946 | |
| 'Between' variance = 3.15709e-005 | | | | |
| 'Within' variance = 0.0014715 | | | | |
| theta used for quasi-demeaning = 0.0587499 | | | | |
| Corr (y,yhat)^2 = 0.847181 | | | | |
| Joint test on named regressors - | | | | |
| Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 1364.12 | | | | |
| with p-value = 1.31489e-298 | | | | |
| Breusch-Pagan test - | | | | |
| Null hypothesis: Variance of the unit-specific error = 0 | | | | |
| Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 11.7967 | | | | |
| with p-value = 0.000593367 | | | | |
| Hausman test - | | | | |
| Null hypothesis: GLS estimates are consistent | | | | |
| Asymptotic test statistic: Chi-square(1) = 32.1758 | | | | |
| with p-value = 1.40834e-008 | | | | |
| Pesaran CD test for cross-sectional dependence | | | | |
| Test statistic: z = 55.549395, | | | | |
| with p-value = P(z > 55.5494) = 0 | | | | |
| Average absolute correlation = 0.872 | | | | |

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ع، ١، ج، ٢، يناير ٢٠٢٣)

د. حسن شلقامي محمود

جدول رقم (8) الارتباط بين مؤشرات الفرض الأول والثاني.

| الكود | ١/١ | ٣/١ | ٧/١ | ٩/١ | ٢٦/١ | ٢٨/١ | ٣٠/١ | ٢/٢ | ٣/٢ | ٦/٢ | ٧/٢ | ٨/٢ |
|-------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| ١/١ | ١ | ٠,٨٧١ | ٠,٩٢٣ | ٠,٨٤٧ | ٠,١٢٤٨ | ٠,٧٦١٥ | ٠,٦٨٧٢ | ٠,٢٠١٦ | ٠,٤٧٨٢ | ٠,٣٦٢١ | ٠,٠٠١٢ | ٠,٠١٠٥ |
| ٣/١ | ٠,٨٧١ | 1 | ٠,١١٠٣ | ٠,١٧٨٢ | ٠,٥٥٦٩ | ٠,٧٧٢١ | ٠,٤٣٩٨ | ٠,٣٢٢٨ | ٠,٧٩١١ | ٠,٤٤٧١ | ٠,٦٧٨٣ | ٠,١١١٥ |
| ٧/١ | ٠,٩٢٣ | ٠,١١٠٣ | ١ | ٠,٨٢٢٤ | ٠,٦٤١١ | ٠,٠١٠٠ | ٠,١٢١١ | ٠,٨٨٩٣ | ٠,١١٢٦ | ٠,٠٠١١ | ٠,٠١٢٣ | ٠,٢١٠٠ |
| ٩/١ | ٠,٨٤٧ | ٠,١٧٨٢ | ٠,٨٢٢٤ | ١ | ٠,٤٤٩٩ | ٠,١٥٦٧ | ٠,٢٢٨٧ | ٠,٦٦٣٤ | ٠,٦٢١٨ | ٠,١٠١٢ | ٠,٥٢٨١ | ٠,٣٤٨٧ |
| ٢٦/١ | ٠,١٢٤٨ | ٠,٥٥٦٩ | ٠,٦٤١١ | ٠,٤٤٩٩ | ١ | ٠,١١١١ | ٠,٠١٠٠ | ٠,٥٢١٧ | ٠,٢١٧٣ | ٠,٤٦٢١ | ٠,٢٠١١ | ٠,١٨٤١ |
| ٢٨/١ | ٠,٧٦١٥ | ٠,٧٧٢١ | ٠,٠١٠٠ | ٠,١٥٦٧ | ٠,١١١١ | ١ | ٠,١١٢١ | ٠,١٠٠١ | ٠,١٢١١ | ٠,٠١١١ | ٠,١٥٤١ | ٠,٠٠١١ |
| ٣٠/١ | ٠,٦٨٧٢ | ٠,٤٣٩٨ | ٠,١٢١١ | ٠,٢٢٨٧ | ٠,٠١٠٠ | ٠,١١٢١ | ١ | ٠,٠٠١٠ | ٠,٠٠١٠ | ٠,٢٠٩٦ | ٠,٢٠٩٦ | ٠,٦٧١٣ |
| ٢/٢ | ٠,٢٠١٦ | ٠,٣٢٢٨ | ٠,٨٨٩٣ | ٠,٦٦٣٤ | ٠,٥٢١٧ | ٠,١٠٠١ | ٠,٠٠١٠ | ١ | ٠,٢٢١٤ | ٠,٣١٧٨ | ٠,٧١٢٨ | ٠,٦٦٣٤ |
| ٣/٢ | ٠,٤٧٨٢ | ٠,٧٩١١ | ٠,١١٢٦ | ٠,٦٢١٨ | ٠,٢١٧٣ | ٠,٠١٢١ | ٠,٢٢١٤ | ٠,٢٢١٤ | ١ | ٠,٧١٤٥ | ٠,١١٩٢ | ٠,٢١٧٥ |
| ٦/٢ | ٠,٣٦٢١ | ٠,٤٤٧١ | ٠,٠٠١١ | ٠,١٠١٢ | ٠,٤٦٢١ | ٠,٠١١١ | ٠,٣١٧٨ | ٠,٣١٧٨ | ٠,٧١٤٥ | ١ | ٠,٥١١٧ | ٠,٠٠٠١ |
| ٧/٢ | ٠,٠٠١٢ | ٠,٠٠١٢ | ٠,٠١٢٣ | ٠,٥٢٨١ | ٠,٢٠١١ | ٠,١٥٤١ | ٠,٢٠٩٦ | ٠,٧١٢٨ | ٠,١١٩٢ | ٠,١١٩٢ | ١ | ٠,٢٥٥١ |
| ٨/٢ | ٠,٠١٠٥ | ٠,١١١٥ | ٠,٢١٠٠ | ٠,٣٤٨٧ | ٠,١٨٤١ | ٠,٠٠١١ | ٠,٦٧١٣ | ٠,٦٦٣٤ | ٠,٢١٧٥ | ٠,٠٠٠١ | ٠,٢٥٥١ | ١ |

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (9) الارتباط بين مؤشرات الفرض الأول.

| الكود | ١/١ | ١١/١ | ٥/١ | ١٨/١ | ٣٣/١ | ٣٩/١ | ٥٥/١ | ٦٩/١ | ٧١/١ | ٨٣/١ |
|-------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| ١/١ | ١ | ٠,٩٢٣١ | ٠,٧٦٤٩ | ٠,١٩٢١ | ٠,٠٠١٠ | ٠,٢١٧٢ | ٠,١١٩٣ | ٠,٨٧٨٢ | ٠,٣٦١٠ | ٠,٢١٥٧ |
| ١١/١ | ٠,٩٢٣١ | ١ | ٠,٠٠٠٠ | ٠,٠١١١ | ٠,١٢٠٠ | ٠,٢١١٠ | ٠,٢٠٢٦ | ٠,٠٠٠٠ | ٠,٦٣٨٢ | ٠,٦٠١١ |
| ٥/١ | ٠,٧٦٤٩ | ٠,٠٠٠٠ | ١ | ٠,٦٤٤١ | ٠,٧٣٢٥ | ٠,٣٠١١ | ٠,١٢٣٧ | ٠,١٢٣٧ | ٠,٢٢٠٩ | ٠,١١١٠ |
| ١٨/١ | ٠,١٩٢١ | ٠,٠١١١ | ٠,٦٤٤١ | ١ | ٠,٢٢٠١ | ٠,٣٧١٢ | ٠,٠١٠٣ | ٠,٢١٨٧ | ٠,١١٠١ | ٠,١٢٣٧ |
| ٣٣/١ | ٠,٠٠١٠ | ٠,١٢٠٠ | ٠,٧٣٢٥ | ٠,٢٢٠١ | ١ | ٠,٠٠٠٠ | ٠,١٢٠٠ | ٠,٣١٧٨ | ٠,٠٠٠١ | ٠,١٥٥٥ |
| ٣٩/١ | ٠,٢١٧٢ | ٠,٢١١٠ | ٠,٣٧١٢ | ٠,٣٧١٢ | ٠,٣٧١٢ | ١ | ٠,٤٥٢٣ | ٠,٢٠١٠ | ٠,١١١ | ٠,٢١٣٠ |
| ٥٥/١ | ٠,١١٩٣ | ٠,٢٠٣٦ | ٠,٣٠١١ | ٠,٠١٠٣ | ٠,١٢٠٠ | ٠,٤٥٢٣ | ١ | ٠,٠٠٠٠ | ٠,٢٢٢٢ | ٠,١٠٠٠ |
| ٦٩/١ | ٠,٨٧٨٢ | ٠,٠٠٠٠ | ٠,١٢٣٧ | ٠,٢١٨٧ | ٠,٣١٧٨ | ٠,٢٠١٠ | ٠,٠٠٠٠ | ١ | ٠,٢٣٦٠ | ٠,٠٠٠٠ |
| ٧١/١ | ٠,٣٦١٠ | ٠,٦٣٨٢ | ٠,٢٢٠٩ | ٠,١١٠١ | ٠,٠٠٠١ | ٠,١١١١ | ٠,٢٢٢٢ | ٠,٢٣٦٠ | ١ | ٠,٣٣١١ |
| ٨٣/١ | ٠,٢١٥٧ | ٠,٦٠١١ | ٠,١١١٠ | ٠,١٢٣٧ | ٠,١٥٥٥ | ٠,٢١٣٠ | ٠,١٠٠٠ | ٠,٠٠٠٠ | ٠,٣٣١١ | ١ |

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والتجارية (م، ع، ١، ج، ٢، يناير ٢٠٢٣)

د. حسن شلقامي محمود

جدول رقم (١٠) الارتباط بين مؤشرات الفرضين الأول والثالث. المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

| الكود | ١/١ | ٣/١ | ٧/١ | ٩/١ | ٢٥/١ | ٧٩/١ | ٨٠/١ | ١/٣ | ٢/٣ | ٣/٣ | ٤/٣ |
|-------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
| ١/١ | ١ | ٠,٣١٧٠ | - | - | - | ٠,١٣٦٢ | ٠,٢٤٦١ | ٠,٠٩٥٤ | ٠,٨٠١٢ | ٠,٢٣٧٦ | ٠,١١١٢ |
| ٣/١ | ٠,٣١٧٠ | ١ | ٠,٣٢١١ | ٠,٠٠١٨ | ٠,١٠٠٥ | ٠,٢٨٨٧ | ٠,١٢٣٤ | ٠,١٢٠٠ | ٠,٨٢٤٧ | ٠,١٢٥٠ | ٠,٢٢٢٢ |
| ٧/١ | - | ٠,٣٢١١ | ١ | ٠,١١١١ | ٠,٢٩١٢ | - | ٠,٢٢٤٣ | ٠,٧٧٤٤ | ٠,١٠٠٠ | ٠,٢١١١ | ٠,٠٠٠٠ |
| ٩/١ | - | ٠,٠٠١٨ | ٠,١١١١ | ١ | ٠,٠٤٥٤ | ٠,٢١٠٠ | ٠,٠٠٠٠ | ٠,٧٩٤٣ | ٠,٢٢٢٠ | ٠,١١١١ | ٠,١٢٣٤ |
| ٢٥/١ | ٠,١٥٣٧ | ٠,١٠٠٥ | ٠,٢٩١٢ | ٠,٠٤٥٤ | ١ | ٠,٠٥٥٥ | ٠,٢١٣٠ | ٠,٣١١١ | ٠,٧٢١٣ | ٠,٠٠٠٢ | ٠,١٠٠٢ |
| ٧٩/١ | ٠,١٣٦٢ | ٠,٢٨٨٧ | - | ٠,٢١٠٠ | ٠,٠٥٥٥ | ١ | ٠,١٠١١ | ٠,٣١١٠ | ٠,٢٧٧٦ | ٠,٦٣٥٠ | ٠,٠٠٠٠ |
| ٨٠/١ | ٠,٢٤٦١ | ٠,١٢٣٤ | ٠,٢٢٤٣ | ٠,٠٠٠٠ | ٠,٢١٣٠ | ٠,١٠١١ | ١ | ٠,٣١٠٠ | ٠,٠٠٠٠ | ٠,١١١١ | ٠,٦٢٠١ |
| ١/٣ | ٠,٠٩٥٤ | ٠,١٢٠٠ | ٠,٧٧٤٤ | ٠,٧٩٤٣ | ٠,٣١١١ | ٠,٣١١٠ | ٠,٣١٠٠ | ١ | ٠,٢٨٨١ | ٠,٠٠٠٠ | ٠,١١١٠ |
| ٢/٣ | ٠,٨٠١٢ | ٠,٨٢٤٧ | ٠,١٠٠٠ | ٠,٢٢٢٠ | ٠,٧٢١٣ | ٠,٢٧٧٦ | ٠,٠٠٠٠ | ٠,٢٨٨١ | ١ | ٠,٢٢٢٠ | ٠,١١١١ |
| ٣/٣ | ٠,٢٣٧٦ | ٠,١٢٥٠ | ٠,٢١١١ | ٠,٠٠٠٠ | ٠,٠٠٠٢ | ٠,٦٣٥٠ | ٠,١١١١ | ٠,٠٠٠٠ | ٠,٢٢٢٠ | ١ | ٠,٠٠٠٠ |
| ٤/٣ | ٠,١١١٢ | ٠,٢٢٢٢ | ٠,٠٠٠٠ | ٠,١٢٣٤ | ٠,١٠٠٢ | ٠,٠٠٠٠ | ٠,٦٢٠١ | ٠,١١١٠ | ٠,١١١١ | ٠,٠٠٠٠ | ١ |

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

جدول رقم (١١) اختبار Kendall's tau لارتباط متغيرات فروض البحث. المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

| رقم الفرض | قيمة معامل الارتباط | p- value |
|-----------|---------------------|----------|
| الأول | ٠,٢٣٤٥٦٧٥١ | ٠,٠٠٠٠٠ |
| الثاني | ٠,١٠١٤٧٩٥٤ | ٠,٠٢٥٦ |
| الثالث | ٠,٣٠٦٣٠٥٣٠ | ٠,٠٠٠٠٠ |

المصدر: من إعداد الباحث من نتائج التحليل الإحصائي.

**Analyzing of the Effects of External Auditor's Style on the
integration between Financial Statements similarity and
Comparability: An Evidence from Egyptian Stock Exchange**

By

Dr. Hasssan Shalakamy Mahmoud

Abstract:

The aim of this study is to analyze the effects of external auditor's style on the integration between financial statements similarity and comparability. and the effect of this integration on firm value in the Egyptian stock Exchange , to achieve this goal it carried out a theoretical study to analyze the nature of the relationships among research variables , it also carried out an applied study to check the statistical realization of study's assumptions , and to determine how the sample realizes of the effects of external auditor's style on the integration between financial statements similarity and comparability , this study reached a group of conclusions such as the more similarity in auditor's style , the more increasing in financial similarity and comparability , it recommends with the necessity of choosing the auditor according to some factors such as his experience , his specialist and his reputation.

Key words:

external auditor's style , financial statements comparability , financial statements similarity , firm value , Egyptian Stock exchange ,